دراسات في

علم أصوات العربية

الجزء الثاني



داود عبده

دكتوراه في علم اللغة

دار جرير

للنشر والتوزيع

www.darjareer.com

دراسات في

علم أصوات العربية



دار جرير
للنشر والتوزيع
www.darjareer.com
9789957381455



دراسات في علم أصوات العربية

الجزء الثاني

دراسات في علم اصوات العربية: الجزء الثاني

داود عبده

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2009/8/3448)

رقم التصنيف : 412.2

الواصفات:/علم الاصوات// اللغة العربية/ النطق// اللسانيات

الطبعة الأولى 1431هـ - 2010 م



عمّان-شارع الملك حسين- مقابل مجمع الفحيص التجاري

هاتف : 4651650 - فاكس : 4643105 6 962+

ص . ب . : 367 عمّان 11118 الأردن

www.darjareer.com- E-mail: info@darjareer.com

ISBN 978- 9957 - 38 - 145-2 ردمك

دراسات في علم أصوات العربية

الجزء الثاني

داود عبده

دكتوراه في علم اللغة

1431 هـ - 2010 م



الإهداء

إلى عالم اللغة المغربيّ عبد القادر الفاسي الفهري

تقديراً لجهوده المتميّزة في علم اللغة

ولمواقفه من قضيّة العرب الكبرى قضيّة فلسطين

الفهرس

مقدّمة

هذا هو الجزء الثاني من الدراسات الصوتية، وهو يشمل الدراسات التالية، وهي تُنشَر في هذا الكتاب بعد إجراء تعديلات عليها:

1- "بين الكتابة الصوتية والكتابة العادية ": نشرت هذه الدراسة في كتاب **من قضايا اللغة العربية**، دار الكرمل، عمّان، 2005.

2- "السّمات المميِّزة في الدراسة الصوتية ": نشرت في **مجلّة كلية الآداب والتربية** ، جامعة الكويت، 1978.

3- "الدراسات الصوتية في اللغة العربية بين الوصف والتفسير" : نشرت في **تقدّم اللسانيات في الأقطار العربية**، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة – يونسكو، الرباط، 1987.

4- "دفاع عن الأصل المقدَّر": نشرت في **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة الكويت، المجلد الأول، العددالأول، 1981.

5- " القواعد الصوتية وسُنّة التطوّر" : نشرت في **اللسان العربي**، المجلد السابع عشر، الجزء الأول، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، 1979.

6- "دور القواعد الصوتية في استعمال المعجم" : نشرت في **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، العدد 23، الكويت، 1986.

7- "الترتيب في تطبيق القواعد الصوتية ": نشرت في **اللسانيات في خدمة اللغة العربية**، مركز الدراسات والأبحاث، الجامعة التونسية، 1981.

8- " أحكام النون الساكنة في كتب أحكام التجويد: دراسة نقدية ": من كتيّب عنوانه **دراسة في بعض أحكام التجويد في ضوء الدراسات الصوتية الحديثة**، لندن، 1990.

داود عطية عبده

الفصل الأول

بين الكتابة العادية
والكتابة الصوتية

الفصل الأول

بين الكتابة العادية والكتابة الصوتية

حظي الخط العربي ومشكلاته باهتمام كبير. ومن أهم المشكلات التي أشار بعض الباحثين إليها[1]:

1- خلوّ الخط العربي في معظم المواد المطبوعة من الحركات.

2- تقارب أشكال الحروف فليس هناك فرق، مثلا، بين الباء والتاء والثاء والنون والياء في أول الكلمة أو وسطها سوى موقع النقط وعددها، وكذلك الجيم والحاء والخاء الخ.

3- تغيّرأشكال الحروف عند الوصل (قارن أشكال الهاء، مثلا، في "همس" و"اخذه" و "به"، والكاف في "كتب" و "منك" ، والميم في "العلم" و"المملكة").

وروى أنيس فريحة قصصا طريفة عن الصعوبات التي يواجهها القارئ العربي والطالب الأجنبي بسبب عدم ظهور الحركات في المواد المطبوعة أو بسبب تقارب أشكال الحروف. ومن هذه الطرائف قصة الطالب الأجنبي الذي توقّف عند كلمة "بتثبّتنا" في عبارة "بتثبّتنا من صحة ... " قائلا : " أين الحروف في هذه الكلمة ؟ فإني لا أرى سوى نقط". ومنها قصة المرأة التي قرأت خبر مصرع أسمهان عندما سقطت سيارتها في ترعة فتوفيت هي ومرافقة لها، فقد جاء الخبر: " ...في ترعة فتوفيتا " فظنت المرأة ان اسم الترعة هو "فَتُوفِيتا ".[2]

وهناك أمثلة لا حصر لها مشابهة لأمثلة فريحة. فمن الأمثلة الطريفة أن أحد "المثقفين " قرأ "لغة حِمْير" "لغة حَمير" (بفتح الحاء)، وتحدّث آخر عن عالم النفس المشهور فرويْد Freud فسماه "فَرُوَيْد" . وقال ثالث "مُعَلِّم من معالم المدينة"، وقرأ أحد المذيعين: "ويُؤَذِّن بنتائج خطيرة" بفتح الهمزة وتشديد الذال بدلا من سكون الهمزة وكسر الذال! وقرأ آخر: "قتال ضارٌّ" بتشديد الراء، بدلا من "ضارٍ"[3]. وكثيرون لا يميّزون بين المُسَوَّدة (اسم المفعول من "سَوّد"، وهي المادة المكتوبة قبل وضعها في صورتها النهائية) والمُسْوَدّة (اسم الفاعل من "اسودّ"، كما في "وجوه مسْودّة"، مثلا). وقد ذكر أحمد مختار عمر أنّ خطيبا عربيا قال إنّ القدس "قُبلة" المسلمين(بضم القاف) وإنّ الإسلام لا يميّز بين "عَرَق" (بفتح العين والراء) أو لون.[41] (انظر أيضا فصل "الأخطاء الشائعة في الإعلام" في كتاب **من قضايا اللغة العربية**).

القارئ العربيّ يعتمد على السياق:

كلنا نعلم أن السياق وحده في معظم المواد المطبوعة يعيننا على التمييز بين قَتْل وقُتِل، وبين المرسِل والمرسَل، والآخَر والآخِر، والعَشاء والعِشاء، والأذان والآذان (جمع أذُن) والجَنوب والجُنوب (جمع جنب)، والحِلم والحُلم الخ. ويلجأ بعضنا أحيانا الى إقحام عبارات لاعلاقة لها بالموضوع - كما فعلتُ في الفقرة السابقة - مثل "جمع كذا" أو "مفرد كذا" أو "بتشديد كذا" أو "بوزن كذا" لتحديد الكلمة المقصودة، وهذا يعوق مجرى القراءة الطبيعي.

ونُضطرّ الى كتابة بعض الأسماء الأجنبية بحركات طويلة بدلا من الحركات القصيرة التي لا تظهر في الطباعة، مما يؤدي الى خطأ في لفظها اذا كان القارئ لم يسمع بذلك الاسم من قبل. فالسيد "مَكْمِلَن"، مثلا، يُكتب "ماكميلان".

الكتابة العربية نوع من الاختزال:

إن عدم ظهور الحركات يؤدي إلى كتابة كلمات كثيرة مختلفة مثل عَقَدَ وعُقِدَ وعَقَّدَ وعَقْدٌ وعِقْدٌ وعُقَدٌ بصورة واحدة (عقد)، وكلمات كثيرة مثل بَرَدَ وبُرِدَ وبَرُدَ وبَرَّدَ وبَرْدٌ وبَرَدٌ وبَرِدٌ (ذو بَرَد) وبُرُدٌ (رسائل: جمع بريد) إلخ بصورة واحدة (برد). وهذا - كما ردّد دعاة إصلاح الكتابة العربية - يضطرّنا إلى أن نفهم لنقرأ بدلا من أن نقرأ لنفهم. ولهذا أعجبُ كلّ العجب عندما أقرأ بعض الحجج "العلمية" للتمسك بالحروف العربية في صورتها الحالية، وأكثر هذه الحجج مدعاة للسخرية الحجّة التي تقول إنّ من ميزات الخط العربي أنّ الكلمة العربية قصيرة ومختصرة! فالجنيدي خليفة، مثلا، يقول "فالطريقة اللاتينية بتحويلها جميع الحركات العمودية على السطر إلى حروف أفقية عليه، تجعل اللفظة العربية تزداد كمية من الحروف قد تساوي معدل الضّعف، فيصبح الفعل "فهم"، مثلا، هكذا "fahima"."[5] ومن الذين اعتبروا "الاختصار" في الكتابة العربية ميزة فارس الخوري[6]: "الكتابة العربية الحاضرة هي نوع من الاختزال يوفر في السرعة والاقتصاد، وما يكتب فيها في سطر واحد يقتضي سطرين أو أكثر بالحرف اللاتيني". وقال المستشرق كارل نلينو ما يشبه هذا[7]: "ويظهر لنا جلياً أنّ الخط الذي يمتاز عن غيره فهو قريب لما سمي بالاختزال، والخط العربي ليس في حاجة إلى الاختزال لأنّ طبيعته تغنيه عن اتباع طرق الاختزال " .

ولعل سيئات طريقة الاختزال هذه تظهر بوضوح إذا طبّقناها على نظام الكتابة في اللغة الإنجليزية. ولنأخذ الكلمات التي تحتوي على الحروف الثلاثة التي تظهر في كتابة الكلمة العربية "برد". حسب هذا الاقتراح ستُكتب جميع الكلمات التالية بصورة واحدة هي brd بعد حذف حروف العلة (الحركات): bread "خبز"، brad "مسمار" ، braid "جديلة"، breed "يلد"، broad "عريض"، beard "لحية" ، board "لوح" ، bored "أضجر" ، bird "عصفور" ، bard "بردعة" الخ. إنّ كتابة هذه الكلمات بصورة واحدة **brd** لا تحتاج كتابتها إلاّ إلى نصف الوقت الذي تحتاج إليه حالياً وإلى نصف الورق المستعمل في الطباعة، وهذا يوفّر بلايين الدولارات أو الجنيهات سنوياً إذا أخذنا العدد الهائل من الصحف والمجلات والكتب التي تطبع كلّ عام باللغة الإنجليزية بعين الاعتبار، ناهيك عن "الفائدة" العلمية التي ستجنيها اللغة الإنجليزية من هذا "الإصلاح "! وقد أدرك إبراهيم مدكور تهافت "ميزة" الاختزال هذه فقال(8): "ولا شكّ في أنّ في هذا الاختزال قصداً في الوقت والورق، ولكنه سبب هامّ من أسباب صعوبات الهجاء العربي.. ".

وقد ردّد بعض النقاد "مشكلة" أخرى في استعمال الحروف اللاتينية هي وجود أصوات عربية كثيرة لا رموز لها في تلك الحروف كالصاد والضاد والطاء والظاء والحاء والعين والغين والقاف، وهي مشكلة وهمية حُلّت منذ أمد طويل، واللغويون العرب المعاصرون يستعملون الحروف اللاتينية لتوضيح بعض الأمثلة وصياغة القواعد الصوتية في مقالاتهم المنشورة باللغة العربية حتى ليخيَّل إليّ أحياناً أنّ عدد الحروف اللاتينية في بعض الصفحات يزيد على عدد الحروف العربية. ولعلّي كنتُ من القلة النادرة التي لم تستعمل الحروف اللاتينية في الكتب والمقالات التي تتعلق بالدراسات الصوتية. وهناك رسائل جامعية لا حصر لها كتبت جميع

كلماتها العربية بحروف لاتينية. وقد أصبحت رموز الأصوات العربية التي لا وجود لها في اللغات الغربية معروفة. فالرموز الشائعة للأصوات المُطْبَقة (المفخّمة)، مثلا، هي رموز نظيراتها غير المطبقة مع نقطة تحتها. فالصاد s تحتها نقطة والضاد d تحتها نقطة والطاء t تحتها نقطة الخ. (ألا تميّز النقط في العربية بين الدال والذال والراء والزاي إلخ؟). وكذلك تُمَيَّز الحاء عن الهاء بوضع نقطة تحت h، ويستعمل حرف q رمزاً للقاف للتمييز بينها وبين الكاف k، وتستعمل بعض الحروف اليونانية لتمثيل الثاء والذال والغين، ويستعمل حرف x رمزاً للخاء، فتكتب كلمة " خبر " ، مثلاً، xabar الخ. أمّا التمييز بين الحركات الطويلة والحركات القصيرة فيتمّ بثلاث طرق:

أ. تكرار الحركة القصيرة (لأنّ الحركة الطويلة هي في الواقع حركتان قصيرتان متواليتان)، فالفتحة الطويلة (الألف) تُكتب aa، والكسرة الطويلة (كما في " كريم" ، مثلا) تُكتب ii، والضمة الطويلة (كما في "صبور" ، مثلا)، تُكتب uu.

ب. وضع نقطتين بعد الحركة القصيرة هكذا: :a، :i، :u.

ج. وضع خط صغير أفقي فوق رمز الحركة القصيرة.

ولهذا فإنّ من الغريب أن يقول الجنيدي خليفة[9]: "... فأمّا أسلوب الطريقة اللاتينية فهي لا تكاد تقيم وزناً ولا تفريقاً بين الصوت الذي هو حركة وبين الإشباع الذي هو حرف علة - أصيل أو مقلوب - ومن ثمة تصبح لفظتان كـ " رمى " و " رامَ " تكتبان على صورة واحدة هكذا (rama)!! ". ثم يضيف جملة مهمة تدلّ على أنه يعرف أنّ التمييز بين " رمى " و " رامَ " بالحروف اللاتينية ليس مشكلة حقيقية: " هذا وقد يقال إنه يمكن تفادي أمر الإشباع ذاك بإضافة بعض الحروف الأخرى أو إدخال علامات تميّز بين ما هو حرف إشباع

وما هو حرف حركة ... ". وهذا هو الواقع كما بيّنت قبل قليل، فكلمة "رمى" تُكتب ramaa أو :rama، في حين أن كلمة "رامَ" تُكتب raama أو ra:ma (أو بخط أفقي قصير فوق الحرف للدلالة على أن الحركة طويلة). ولحمد الله على أنّ المعركة مع دعاة استعمال الحروف اللاتينية ليست معركة علمية. فليس هناك حجّة علمية واحدة مقنعة ترجّح كفّة الحروف العربية على كفّة الحروف اللاتينية، فالمعركة هي معركة قومية ووطنية ودينية كما أدرك كثير من اللغويين قديماً وحديثاً.

أعود إلى مشكلات نظام الكتابة العربية، ومنها مشكلة تشابه الحروف العربية. إنّ هذه المشكلة أخفّ ضرراً من مشكلة عدم ظهور الحركات في المواد المطبوعة، ولكنها تسبب صعوبات تعليمية معروفة. فليس هناك فرق بين مجموعات كثيرة من الكلمات سوى مواقع النقط وعددها، مثلا: خبر، خبز، خير، حير، حبر، جبر، جير، حيز الخ. وقد روى منذر الأسعد بعض الأخطاء المطبعية الطريفة الناجمة من حذف بعض النقط أو إضافتها أو تغيير موقعها[10] مثل: "عُمّال يشتعلون " (يشتغلون) و " استقبلت الكلبة حرم معالي الوزير " (والمقصود: الكلية) و " سعادته يرتدي عِمّة ملوّثة " (إشارة إلى أحد أصحاب المناصب العالية الذي كان يحضر احتفالا وهو يلبس عمامة ملوّنة).

ورغم أن تشابه الحروف العربية مشكلة لا ينكرها أحد إلا أن هذه المشكلة لا تبرّر التخلي عن هذه الحروف. وقد أشرتُ إلى أن بعض الحروف اللاتينية **المستعملة في الدراسات اللغوية العربية** متشابهة، فليس هناك فرق بين السين والصاد، مثلاً، أو الدال والضاد، أو التاء والطاء، أو الذال والظاء، أو الهاء والحاء، سوى النقطة تحت أحد الحرفين. وهناك تشابه بين أربعة حروف هي b وd وp وq يسبّب مشكلات تعليمية يعرفها معلمو اللغات الغربية جيداً، فالطفل في بداية الأمر يراها

شيئاً واحداً، تماماً كما يبقى المفتاح، مثلاً، في نظره واحداً سواء أكان مَمْسكه متجهاً إلى أعلى أم إلى أسفل، وسواء أكان الممسك متجهاً إلى اليسار أم إلى اليمين.

ليس هناك مبرّر إذاً للتخلي عن الحروف العربية، ولكنني أستطيع أن أقول مع ذلك إنّ هناك شبه إجماع على أنّ نظام الكتابة العربية بحاجة إلى إصلاح. وقد تقدّم الكثيرون باقتراحات لحلّ مشكلات هذا النظام.

يقول إبراهيم مدكور في كتابه **مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً**: " استوقفت مشاكل الكتابة العربية المجمع منذ انعقاده الأول وأخذ يعالجها علاجاً متّصلا منذ سنة 1938 ... وأنشئت من أجلها لجنة خاصة هي لجنة تيسير الكتابة، أثير بحثها في المجلس والمؤتمر غير مرة، ووقف عليها دورة كاملة في مؤتمر عام 1944 ... وأعلن عن جائزة لأحسن اقتراح في تيسير الكتابة العربية ... وما أن أعلنت المسابقة حتى تلقّى المجمع مقترحات من كل مكان، وقد أربت على المئتين، وتولّت لجنة فنية درسها، وقضت في ذلك عدة سنوات ".[11]

غير أن أنيس فريحة كان من القلّة النادرة التي دعت إلى أن الحلّ الناجع لمشكلة الخط العربي هو التخلّي عنه كلياً وإحلال الحروف اللاتينية محلّه: "... وحرفنا العربي لا يصلح لتدوين هذه اللهجة [يقصد اللهجة المشتركة التي دعا إليها]، كما أنه لا يصلح لكتابة الفصحى به. وذلك لأن الحرف العربي الخالي من الحروف المصوتة [الحركات] لا يمكن أن يضبط به لفظ الكلمة ضبطاً دقيقاً، بل تظلّ الكلمة هيكلاً عظمياً لا حياة له إلى أن يسبغ عليها القارئ الحياة ... نحن من الذين يعتقدون أن كتابة العربية بالحرف اللاتيني، كما اقترحه عبد العزيز فهمي يضبط لفظ اللغة مرة واحدة لجميع الناس، ويخفف عنا عبء مشاكل كثيرة مالية وتربوية ".[12]

واشتهر بهذا الرأي - كما أشار فريحة - عبد العزيز فهمي عضو مجمع اللغة العربية في مصر. وتحدّث عنه إبراهيم مدكور فقال: " وليس القول بالحروف اللاتينية جديداً، فقد قيل به في أخريات القرن الماضي، وعاد إليه بعضهم في العقد الأول من هذا القرن ... ولكنّ أحداً لم يُعْنَ بهذا الموضوع عناية عبد العزيز فهمي عضو مجمع اللغة العربية، الذي شرحه في تفصيل، ودافع عنه دفاع المستميت ".[13] وقد قوبل اقتراحه حين قدمه إلى مجمع اللغة العربية سنة 1944 بالرفض الشديد كما هو معروف.

إن حلّ عبد العزيز فهمي وأنيس فريحة لا يمكن قبوله، لا لأسباب تتعلق بعيوب نسبها بعض النقاد إلى الحروف اللاتينية، ولا لأنّ الخطّ العربيّ يتمتع بميزات معيّنة ذكرها بعض أولئك النقاد، وهي في الواقع ليست ميزات على الإطلاق، كما لاحظنا، بل لسبب آخر مهم هو أن التخلّي عن الحروف العربية يقطع صلتنا بالتراث العربي والإسلامي كما أشار كثير من المدافعين عن نظام الكتابة العربية. فقد قال فارس الخوري، مثلا: " خزانة الكتب العربية، وهي ثروة قيّمة ليس للعرب وحدهم بل للمدنيّة والثقافة القديمة كلها، فإذا أخذنا الأبجدية اللاتينية فسنفقد هذه الثروة النفيسة ويفقدها معنا العالم أجمع، ولا يمكن أن يُعاد طبع جميع هذه الآثار الغالية بالحروف الجديدة فتبقى الكتب الموجودة جميعها ألغازًا ومعميات لا يحلّ رموزها إلا المنقبون عن الآثار ".[14] وقال أحمد مختار عمر: " لن أقول - كما قال غيري - إن الحلّ في تبنّي الحروف اللاتينية ... فأيّ إصلاح للحروف العربية يجب ... ألا يبعد كثيراً عن الشكل القديم حتى لا تنقطع صلة القارئ العربي بالتراث العربي والإسلامي ".[15]

وسأحاول أن أبيّن فيما يلي أنّ من الممكن إصلاح نظام الكتابة العربية بصورة تحلّ معظم المشكلات التي أشار إليها الداعون إلى الكتابة بالحروف اللاتينية، دون التخلي عن الحروف العربية.

لكي تتضح مشكلات نظام الكتابة العربية (وكذلك نظام الكتابة في اللغة الإنجليزية وغيرها من أنظمة الكتابة التي تستعمل الحروف اللاتينية) سأعرض خصائص نظام الكتابة المثالي الذي يستعمله اللغويون في الكتابة الصوتية، وهي خصائص معروفة لكل من له صلة بعلم اللغة. إنّ نظام الكتابة المثالي في أيّة لغة من اللغات يتّصف بصفات أهمّها ما يلي:

1- لكلّ صوت لغوي رمز كتابي واحد لا يتغيّر شكله مهما كان موقعه في الكلمة.

2- الرمز الكتابي يمثل صوتا لغويا واحدا فقط، ولا يجوز استعماله لتمثيل صوت لغوي آخر.

3- لا يجوز حذف أي رمز من رموز الأصوات اللغوية التي تتألف منها الكلمة.

4- لا يجوز أن يكون بين رموز الأصوات اللغوية رموز لا تمثل أصواتا لغوية (إلا إذا كانت تمثل ظواهر صوتية، كالنبر). ولهذا فلا مكان في الكتابة الصوتية للسكون والشدّة والمدّة وهمزة الوصل وغيرها من علامات الضبط.

5- تُكتب الرموز جنبا إلى جنب على السطر دون تمييز بين الأصوات الصحيحة وأصوات العلة (الحركات)، فالعلل أصوات مستقلة وليست تابعة للصحاح.

إنّ الكتابة المثالية التي تتوافر فيها جميع الشروط السابقة غير موجودة في نظم الكتابة العادية. ولهذا يلجأ اللغويون إلى نظام الكتابة الصوتية الذي تتوافر فيه هذه الشروط لبيان اللفظ الصحيح وكتابة القواعد الصوتية.

وإذا تأمّلنا شروط الكتابة المثالية فإننا نجد أنّ الكتابة العربية أفضل من الكتابة المستعملة في اللغة الإنجليزية، مثلا، من عدّة وجوه كما سأبيّن بعد قليل، رغم أنّ الكتابة العربية تخالف جميع الشروط السابقة بصورة أو بأخرى. فالمشكلة – إلى حدّ كبير – ليست في الحروف العربية أو الحروف اللاتينية، وإنما في أنظمة الكتابة التي تستعمل هذه الحروف أو تلك.

لنأخذ نظام الكتابة المستعمل في اللغة الإنجليزية أوّلاً لتوضيح ما أقصد:

إنّ هذا النظام يخالف جميع الشروط السابقة باستثناء الشرط الخامس. وهذا الشرط، ومعه الشرط الثالث، شرطان مهمّان تفتقر إليهما الكتابة العربية في صورتها الحالية كما نراها في الصحف ومعظم الكتب. ولا أشكّ في أنّهما السببان اللذان دفعا عبد العزيز فهمي وأنيس فريحة إلى الدعوة إلى إحلال الحروف اللاتينية محلّ الحروف العربية.

أما الشرط الأول فتظهر مخالفته في أمثلة مثل: is و quiz حيث يمثّل رمزان صوتا لغويا واحدا، وفي أمثلة مثل: keep و cat و quit حيث تمثّل ثلاثة رموز صوتا لغويا واحدا. وتتضح هذه المخالفة أيضا في استعمال كتلة من حرفين لتمثيل صوت واحد، ومن أمثلة ذلك كلمات مثل: ship و this وchair . ففي نظام الكتابة المثالي يستعمل الحرفان sh لتمثيل صوتين متواليين هما السين والهاء، ويستعمل الحرفان th لتمثيل صوتين متواليين هما التاء والهاء الخ. ومن مخالفته أيضا استعمال رمز واحد لتمثيل صوتين متواليين كما في box حيث يمثّل الحرف x صوتين متواليين هما الكاف والسين.

وتظهر مخالفة الشرط الثاني في استعمال رمز واحد لتمثيل صوتين مختلفين أو أكثر كما في get وdigest أو cat وreceive أو by و lady .

ومن أمثلة مخالفة هذا الشرط والشرط السابق كليهما استعمال كتلة من حرفين لتمثيل صوتين مختلفين، كما في this و think حيث تمثل هذه الكتلة الذال في المثال الأول والثاء في المثال الثاني. ومثل ذلك كلمتا chair و machine الخ.

وأسوأ من ذلك استعمال رموز متعددة لتمثيل صوت واحد مثل الشين أو الكسرة الطويلة في الكلمات التالية:

Ship, machine, dictation, discussion, sugar ...

Feel, deal, field, ceiling, machine, key...

ولو كانت مجموعات الرموز التي تمثل الصوت نفسه تمثله دائما لهانت المصيبة، ولكن المصيبة أعظم من ذلك لأنّ كلاً منها يمثل أصواتا مختلفة في كلمات أخرى. قارن على سبيل المثال لفظ oo في الكلمات التالية: flood،food،book،door الخ. وقد أصبحت هذه المشكلة موضع تندّر، فقد ورد في كتاب

Victoria Fromkin and Robert Rodman, **An Introduction to Language**, fifth edition, N.Y., 1993, p.181:

قصيدة كاتبها مجهول جاء فيها:

Beware of **heard**, a **dreadful word**

That looks like **beard** and sounds like **bird**.

And **dead**: it's said like **bed**, not **bead**;

For goodness sake, don't call it **deed!**

Watch out for **meat** and **great** and **threat.**

They rhyme with **suite** and **straight** and **debt.**

A **moth** is not a moth in **mother.**

Nor **both** in **bother**, **broth** in **brother.**

وتتضح مخالفة الشرطين الثالث والرابع (وخاصة الرابع) في كلمات كثيرة، ففي كلمة laugh، مثلا، لا نجد رمزا يمثّل الفاء (إلا إذا اعتبرنا الكتلة المؤلفة من الحروف الثلاثة الأخيرة رمزا لها). وكثيرا ما نجد حرف e لا يمثّل صوتا كما في like و save وnote الخ. ومن أمثلة الحروف التي تُكتب ولا تُلفظ حرف ال K في كلمات مثل know و knee ، وحرف ال p في كلمات مثل psychology و pneumonia وال L في مثل talk و walk ، وال b في مثل lamb وdebt ، وال w في مثل write و whole وsword . وهناك حروف مكرّرة في كثير من الكلمات لا يمثّل التكرار فيها صوتا إضافيا، مثل correct و attack .

وقد سمحت هذه الفوضى في التهجئة (وسببها الأهم هو أن اللفظ يتطوّر بسرعة تفوق كثيرا سرعة التطوّر في نظام الكتابة)، أقول سمحت هذه الفوضى لمن لا يعجبه اسم عائلته (أو لأيّ سبب آخر) بإضافة بعض الحروف أو تغييرها لإبعاد "الشبهة"! فاسم العائلة little تُكتب Lyttle و low تُكتب Lowe والذي لا يحبّ أن يسمّى قَدَما يكتب اسمه Foote و"الفخذ" يُكتب Legg و"الذئب" يُكتب Wolfe أو Woolf أو Woolfe ، وهي أسماء تلفظ بصورة واحدة، ولكنها من الناحية القانونية أسماء مختلفة.

ومساوئ الكتابة في اللغات الأخرى التي تستعمل الحروف اللاتينية تشبه مساوئ الكتابة في اللغة الإنجليزية. ومن الواضح أن هذه ليست عيوبا في الحروف اللاتينية ذاتها، وإنما هي عيوب في طرق استخدامها. ومن أسباب ذلك أن اللفظ يتغيّر وتبقى الكتابة على حالها، كما أشرت.

أمّا الكتابة العربية فتخالف جميع الشروط السابقة بصورة أو بأخرى، كما ذكرت سابقا. ولكنّ مخالفتها لتلك الشروط، باستثناء الشرطين الثالث والخامس، محدودة ومن السهل التغلّب عليها، كما سنرى. فمن أمثلة مخالفة الشرط الأول، علاوة على تعدّد أشكال بعض الحروف في المواقع المختلفة (مثل: **هـ/ـهـ /ه/ ـه**)، وتغيّر بعض الحروف إذا اتصلت بها لاحقة (مثل: **رمى/ رماها ومدينة / مدينتهم**)، وجود رمزين للفتحة الطويلة (ا / ى) ورمزين للتاء (ت / ة) وأربعة رموز للنون (النونّ وثلاثة رموز للتنوين). ولتعدّد الرموز السابقة أسباب لا أتّفق مع القدماء في أهميّتها، فالألف "المقصورة" للدلالة على أنّ الأصل ياء (ولهذا لها شكل الياء ولكن من غير نقطتين)، ولو كان هذا السبب مهمّا لوجب أن نميّز بين الألف في "قال" والألف في"باع"، مثلا، لاختلاف أصلهما، ولما جاز أن تحوّل الألف "المقصورة" إلى ألف "ممدودة" إذا تلاها ضمير متصل (رمى + ها = رماها و فتى + هم = فتاهم). واختلاف التاء والتاء المربوطة سببه أنّ التاء المربوطة تُحذف عادة عند الوقف ويضيف **بعض** الناطقين هاء مكانها[16] (ولهذا كان لرمزها شكل الهاء في نهاية الكلمة ونقطتا التاء)، ولكن لا يجوز حذف التاء المربوطة أو تحويلها إلى هاء إذا اتصلت بها لاحقة كما في مدرسة / مدرستهم، وسبب اختلاف التنوين عن النون أن حذف التنوين (والحركة التي تسبقه) هو حذف التنوين عند الوقف.

وتخالف الكتابة العربية الشرط الثاني في أنّ الواو والياء تمثلان أحيانا شبهي علة (w و y)، كما في **ولد / قوْم / قوّمَ** و **يد / بيْن / بيّنَ**، حيث لا يختلف شبها العلة عن الأصوات الصحيحة (من الناحية الوظيفية) في أنهما تحرّكان وتشدّدان. أما الصوتان الآخران اللذان تمثلهما الواو والياء فهما الحركتان الطويلتان: الضمة الطويلة والكسرة الطويلة (uu و ii) على التوالي، كما في **عُلوم وعَليم**. ويخالف التنوين الشرط الثاني في أنه يمثل صوتين لا صوتا واحدا فقط :

walad-un /walad-an / walad-in

ومخالفة الشرط الثالث معروفة، فنصف رموز الأصوات تقريبا، أعني رموز الحركات، لا تظهر في معظم المواد المطبوعة والمكتوبة. وهناك أمثلة قليلة لا يظهر فيها رمز الفتحة الطويلة (الألف)، مثل: هذا وذلك وهؤلاء.

ومخالفة الشرط الرابع تتضح في كثير من الكلمات التي تضاف فيها رموز لا تُلفظ، كالألف بعد واو الجماعة في الفعل مثل: ذهبوا/ لم يذهبوا، وألف ما يسمى بهمزة الوصل[17] مثل: والولد/ واستقبل/ واكتُبْ، والألف في نهاية بعض الكلمات المنصوبة مثل: ولدًا. وكذلك علامات الضبط، فما يسمى بالشدّة والمدّة وهمزة الوصل ليست رموزا لأصوات لغوية بل تعليمات للقارئ، فهي اختزال لأفعال الأمر الثلاثة: شُدَّ ومُدَّ وصِلْ على التوالي. والسكون لا يمثل صوتا لغويا، ويستعمل فقط للدلالة على عدم وجود حركة بعد الصوت الصحيح الذي يوضع السكون فوق رمزه. ولو كانت رموز الحركات تُكتب على السطر كرموز الأصوات الصحيحة، لما فكّر واضعو الرموز السابقة في استعمال السكون. ومما يدلّ على أنّ السكون لا مكان له في نظام الكتابة المثالي أنّ فعلا مجزوما مثل **يَكْتُبْ** يتألّف من

ثمانية رموز إذا وضعت الحركات والسكون وأربعة فقط إذا لم توضع، في حين أنه يتألف في الواقع من ستة أصوات:

ي ـَ ك ت ـُ ب yaktub .

ومخالفة الشرط الخامس واضحة في الكتابة التي تظهر فيها الحركات، حيث توضع هذه الحركات فوق الحروف أو تحتها، وتعتبر تابعة لتلك الحروف لا حروفا مستقلة.

وقد استعملتُ الحروف العربية في الكتابة الصوتية في بعض الكتب والمقالات فأغنتني عن استعمال الحروف اللاتينية، كما تدلّ الأمثلة التالية:

يكتبْ : ي ـَ ك ت ـُ ب

والبنتُ : و ـَ ل ب ـِ ن ت ـُ

واستعدَّ : و ـَ س ت ـَ ع ـَ د د ـَ

ذهبوا : ذ ـَ هـ ـَ ب ـُ ـُ (ـُ و = ـُ ـُ)

ولداً : و ـَ ل ـَ د ـَ ن

أنَّ : ء ـَ ن ن ـَ

إنَّ : ء ـِ ن ن ـَ

لأنَّ : ل ـِ ء ـَ ن ن ـَ

آمَنَ : ء ـَ ـَ م ـَ ن ـَ (ا = ـَ ـَ)

يؤمنُ : ي ـُ ء م ـِ ن ـُ

يؤازر: ي ـُ ء ـَ ـَ ز ـِ ر ـُ

فئةٌ : ف ـِ ء ـَ ت ـُ ن

مئة/ مائة: م ـِ ء ـَ ت ـُ ن

للعمل: ل ـِ ل ع ـَ م ـَ ل ـِ

بالعمل: ب ـِ ل ع ـَ م ـَ ل ـِ

موظفٌ استقال: م ـُ و ـَ ظ ظ ـَ ف ـُ ن ـِ س ت ـَ ق ـَ ـَ ل ـَ

ولا يعني هذا أنني أدعو إلى كتابة الحروف وطباعتها كما وردت في الأمثلة السابقة، فمن الواضح أنها تأخذ حيّزا كبيرا، ولكنني أدعو إلى تطبيق المبادئ التي طُبّقت فيها، وهي كتابة رموز الحركات دائما، وعدم كتابة الرموز التي لا تمثّل أصواتا، وكتابة رموز الأصوات جميعا على السطر دون تمييز بين حرف وحركة، والاحتفاظ بشكل واحد لرمز كل صوت مهما كان موقعه في الكلمة. وأما التفاصيل فتُنشأ لوضعها لجان من اللغويين والخطّاطين ومبرمجي الحاسب الآلي، بحيث تُصَمّم تصميما ملائما لا يأخذ حيّزا كبيرا.

ولمن يعترض على الحروف المنفصلة أقول إنّ الحروف المنفصلة كليا أو جزئيا موجودة في الكتابة العربية لا يعترض عليها أحد: وأرادوا، داره ، إرادة، زرع ، ورود ، رؤوس، إدراك، أذاع، زادوا إلخ.

ميزات الكتابة الصوتية على الكتابة العربية العادية:

تتضح الميزات التالية للكتابة الصوتية من الأمثلة السابقة:

1- عدد الرموز يساوي عدد الأصوات التي تمثلها دون زيادة أو نقصان. لاحظ أن كلمة "إنَّ" ، مثلا، حين تكتب "ان" تتألف من حرفين فقط في حين انها تتألف من خمسة أصوات(ء ـِ ن ن ـَ) ولا يستطاع تمييزها - إلا من السياق – من أنّ و أنْ وإنْ.

2- الألف التي لا تمثل صوتا والسكون وعلامات الضبط الأخرى، تختفي كلها تلقائيا.

3- المشكلات الإملائية الكبرى مثل: كتابة الهمزة، والتمييز بين الألف الممدودة والألف المقصورة، والتمييز بين التاء والتاء المربوطة، والتمييز بين النون والتنوين، وكتابة ألف خطأ بعد الواو في مثل **نرجو ومعلمو** المدرسة، والخلط الشائع بين الياء التي تليها همزة في آخر الكلمة، كما في "بريء" والهمزة التي تكتب على ياء غير منقوطة،كما في "برِئَ" إلخ، كل هذه المشكلات تزول تلقائيا.

4- التشابه بين الحروف يقلّ كثيرا، فلم يعد هناك تشابه بين الألف والهمزة التي فوق الف أو تحت ألف، وبين الواو والهمزة التي على واو، وبين الياء والهمزة التي على ياء غير منقوطة، لأنّ الهمزة تكتب دائما بصورة واحدة مختلفة عن الألف والواو والياء . ولم يعد هناك ألف مقصورة، وبالتالي زال الخلط بينها وبين الياء. (وما سبق يجعلنا نكتفي برمز واحد للهمزة على لوحة مفاتيح الحاسب الآلي بدلا من خمسة ونستغني عن رمز الألف المقصورة) واختفت أشكال الباء والتاء والثاء والنون والياء في بداية الكلمة ووسطها.

5- الحقائق اللغوية التي يخفيها نظام الكتابة الحالي تظهر بوضوح، مثلا:

أ. أداة التعريف صوت واحد: ل وليس ال.

ب. التنوين صوتان: حركة + ن.

ج. الحرف المشدد صوتان مِثْلان متواليان.

د. الألف التي فوقها مَدَّة صوتان: همزة يليها ألف (ءا) (مثل "ما" و"يا").

هـ. حروف المضارعة وبعض الأدوات (بعض حروف العطف وبعض حروف الجرّ الخ.) ليس أيٌّ منها حرفا واحدا كما توهِم التسمية. فكلٌّ منها يتألف من صوتين: صحيح يليه حركة (ي ـَ ، ب ـِ ،و ـَ ، ف ـَ ، ل ـِ، س ـَ إلخ).

و. ما يسمّى بهمزة الوصل لا وجود لها في درج الكلام (عند وصل كلمتين) ولا تظهر إلا في بداية المنطوق utterance ، ولهذا كان يجب أن تسمى "همزة عدم الوصل"! قارن كلمة "الولد": ء ـَ ل و ـَ ل ـَ د ، حيث تظهر الهمزة عند عدم الوصل، وعبارة "معَ الولد": م ـَ ع ـَ ل و ـَ ل ـَ د، حيث لا تظهر عند الوصل. ولاحظ أنها (عندما تُلفظ، أي في بداية المنطوق) لا تختلف عما يسمى"همزة القطع"، وأنها ليست همزة فقط، بل همزة متلوة بحركة: فتحة مع لام التعريف وكسرة (تتحول إلى ضمة إذا تلاها ضمة) فيما عدا ذلك:

ء ـَ ل / ء ـِ ذ هـ ـَ ب / ء ـُ ك ت ـُ ب .

ز. البدء بالساكن هو البدء بصوتين صحيحين متواليين. ويتطلب هذا تطبيق قاعدة صوتية تضيف حركة تسبقها "همزة الوصل" لأنّ العربية لا تجيز البدء بصحيحين متواليين، على عكس الإنجليزية التي تجيز البدء بصحيحين متواليين وبثلاثة صحاح متوالية: tree، play، split، street إلخ

ح. التقاء الساكنين هو توالي ثلاثة أصوات صحيحة، وهذا يتطلب تطبيق قاعدة صوتية تضيف كسرة بين الأول والثاني:

وَصَلَتْ الْبِنْتُ --> وَصَلَتِ الْبِنتُ :

وَ ص َ ل َ **ت ل ب** ِ ن ت --> وَ ص َ ل َ **ت** ِ **ل ب** ِ ن ت

ط. الحركات أصوات مستقلة وليست تابعة للأصوات الصحيحة، ورموزها يجب ألاّ تختلف عن رموز الأصوات الأخرى. فليس هناك عربيّ يعتبر " الحركات " (حروف العلة) في كلمة mathematics، مثلا، تابعة للحروف التي قبلها، فلماذا نعتبرها تابعة للحروف التي تسبقها عندما تكتب بحروف عربية (مَثِمَتِكْس: م َ ث ِ م َ ت ِ ك س)؟ والفتحتان في كلمة "سَتَرَ" لا تكادان تختلفان في اللفظ عن الحرفين الثاني والرابع في كلمة Saturday، فهل خطر ببال عربي درَسَ الإنجليزيّة أن يعتبر الأولى حركة السين والثانية حركة التاء في الكلمة الإنجليزية؟!

ي. الكسرة التي تضاف"منعا لالتقاء الساكنين" تظهر في الكتابة العادية إذا لم يكن الساكن الأول تنوينا، ولكن يستحيل ظهورها في الكتابة العادية إذا كان ذلك الساكن تنوينا. أمّا في الكتابة الصوتية فتظهر الكسرة في كل حالة، لأنّ التنوين يُكتب نونا. قارن كتابة **موظفٌ استقالَ** كتابة عادية بكتابتها كتابة صوتية:

م ُ و َ ظ ظ َ ف ُ **ن** ِ **س ت** َ ق َ َ ل َ.

أهمية الكتابة الصوتية في الدراسات الصوتية والصرفية:

للكتابة الصوتية أهمية خاصة في الدراسات الصوتية والصرفية، هي أنها تُظهر بوضوح تركيب الكلمات وحقيقة القواعد الصرفية والصوتية التي تطبَّق عليها. ويتضح هذا من مقارنة صياغة هذه القواعد عند القدماء بصياغتها بصورة علمية أدقّ:

يقول القدماء، وهم على حقّ، إنّ أصل"قال": قَوَلَ وأصل "باع": بَيَعَ، ولكنهم عندما صاغوا القاعدة التي تحوّل الأصل (البنية العميقة) إلى ظاهر اللفظ (البنية السطحية) أخطأوا لأنهم اعتمدوا في صياغتها على الكتابة العادية، فقالوا إنّ الواو في "قَوَلَ " والياء في" بَيَعَ" تحوّلتا إلى ألف، وهذا خطأ علمي، ولم يشيروا إلى ما حدث لفتحتي القاف والواو، وكأنه لا وجود لهما. ولو كتبت كلمتا "قال" و"باع" كتابة صوتية لما وقعوا في هذا الخطأ، ولكان من السهل عليهم ملاحظة القاعدة الصوتية التي حوّلت البنية العميقة (الأصل) لكلّ من الكلمتين إلى البنية السطحية (ظاهر اللفظ):

ق ـَ و ـَ ل ـَ ---> ق ـَ ـَ ل ـَ

ب ـَ ي ـَ ع ـَ ---> ب ـَ ـَ ع ـَ

فمن الواضح من كتابة الكلمتين بهذه الطريقة أنّ الواو والياء لا تتحوّلان إلى ألف ولكنّهما تسقطان لوقوعهما بين حركتين قصيرتين مِثْلين (الفتحتان في الكلمتين السابقتين) وأنّ توالي الفتحتين نشأ منه فتحة طويلة هي الألف. وهذه القاعدة ذاتها تحوّل فعلا مثل "يدْعُوُ " إلى "يدْعو" (حيث ردّ القدماء عدم ظهور ضمّة الواو إلى "الثقل"!):

ي ـَ د ع ـُ و ـُ ---> ي ـَ د ع ـُ ـُ

(ينشأ من الضمتين القصيرتين ضمة طويلة، بعد سقوط الواو لوقوعها بين ضمتين)

ومن هنا لم يميّز القدماء في الكتابة بين الواو في مثل "ولد" و"قوْم" و"قوّم"، وهي شبه علة لا تختلف عن الأصوات الصحيحة من الناحية الوظيفية، لأنها تُحَرَّك وتسكَّن وتشدَّد، والضمة الطويلة في مثل"يدعو" و"يقولُ"، وهي حركة لا

تحرّك ولا تشدُّد رغم وجوب هذا التفريق. وكذلك لم يميّزوا في الكتابة بين الياء في مثل "يد" و"بيْن" و"بيِّن"والكسرة الطويلة في مثل "نبيع" و"ترمي" رغم أهمية التفريق بين المجموعتين.

ويقول القدماء، وهم على حقّ، إنّ أصل"يرُدّ" هو "يَرْدُدُ"، ولكنّ اعتمادهم على الكتابة العاديّة جعلهم يقولون إنّ ما حدث هو "نقل حركة" حرف الدال إلى الحرف السابق لها. والصحيح أنّ ما حدث هو تطبيق قاعدة صوتيّة هي قلب مكاني بين الدال الأولى والحركة القصيرة التالية، وهي قاعدة تؤدي إلى توالي الصحيحين المثلين:

ي ـَ ر دـُ د ـُ ---> ي ـَ ر ـُ د د ـُ

وهذه القاعدة لا تطبّق إلا إذا كانت الحركة القصيرة تفصل بين صحيحين مثلين، فهي لا تُطبّق على " يكتب "، مثلا. هذه القاعدة هي التي تحوّل"أعْزَزُ"، مثلا، إلى "أعزّ" و"مَقْرَرٌ" إلى "مَقرٌّ" و"مِفْكَكٌ" إلى "مِفَكٌّ".

ويقول القدماء، وهم على حقّ، إنّ أصل "مَدَّ" "مَدَدَ"، أي أنّ "الإدغام" ليس الأصل. ثمَ يناقضون أنفسهم عندما يتحدّثون عن "فكّ الإدغام" في مثل "ردَدْنَ"، وكأنّ "الإدغام" هو الأصل، مع أنّ الحقيقة أنّ "ردَدْنَ" جاءت على أصلها وليس هناك "فكّ إدغام" فيها. ومصدر هذا الخلط هو نظام الكتابة الذي لا يوضح الحقائق اللغوية.

خاتمة

لعلّ طريقة الكتابة السابقة – من حيث المبدأ على الأقلّ – تبيّن بوضوح أنّ المشكلة الحقيقية ليست في الحروف العربية، وإنما هي في طريقة استعمالها. وليس لديّ شكّ في أنّ الطريقة التي عرضتها في هذا المقال تحلّ جميع المشكلات التي يشكو منها دعاة الإصلاح من الداعين إلى استعمال الحروف اللاتينية بدلا من الحروف العربية.

وآمل أن يقلّل المدافعون عن الاختزال من اهتمامهم بالاقتصاد في الورق وأن يوجّهوا اهتمامهم إلى حلّ المشكلات التعليمية التي يسببها نظام الكتابة العربية في صورته الحالية، وهي مشكلات تبدو آثارها جلية في الصعوبات التي يواجهها تلاميذ المدارس والجامعات، كما تبدو أكثر جلاء في عجز معظم الناس عن استعمال اللغة العربية الفصحى استعمالا مُرْضِيا. فنظام الكتابة العربية من أهمّ أسباب هذا الضعف اللغوي السائد بين الصغار والكبار على السواء. ولو كان الاختزال جدير بأن يُضحّى في سبيله بإتقان اللغة لطبّقه من يطبعون أضعافا مضاعفة ممّا نطبع من كُتُب وصحف ومجلات في العالم. والضعف الناشئ من مشكلة نظام الكتابة له تكلفة مادية ندفعها ثمنا للوقت الذي نضيعه في تدريس مسائل لغوية كان من الممكن إتقانها في جزء يسير من الوقت المهدور (دون جدوى في كثير من الأحيان).

ومن حقّ القارئ أن يسأل: وماذا عن القرآن الكريم والتراث؟ ألا يقطع نظام الكتابة هذا الصلة بهما؟ والجواب: لا، فهذه حروف عربية هي الحروف التي كتب بها القرآن الكريم والتراث ذاتها. ولا يحتاج من يتقن القراءة بالنظام الجديد إلا إلى تدريب يسير ليتمكّن من قراءتهما. (لاحظ أنّ الهمزة في بعض كلمات المصحف تكتب كما في الكتابة الصوتية فكلمة آمَنَ، مثلا ، تكتب ءامَنَ.)

الحواشي

(1) أنيس فريحة، **في اللغة العربية وبعض مشكلاتها**، دار النهار، بيروت، 1980، ص165.

(2) المرجع السابق، ص66 و74.

(3) انظر الفصل الأول "الأخطاء الشائعة في الإعلام" في كتابي **من قضايا اللغة العربية**.

(4) أحمد مختار عمر، **العربية الصحيحة**، عالم الكتب، القاهرة، 1981، ص51.

(5) الجنيدي خليفة، **نحو عربية أفضل**، دار مكتبة الحياة، بيروت، دون تاريخ، ص43.

(6) أنور الجندي، **اللغة العربية بين حماتها وخصومها**، مطبعة الرسالة، القاهرة، ص 124.

(7) المرجع السابق، ص126.

(8) ابراهيم مدكور، **مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما: ماضيه وحاضره**، القاهرة، 1964، ص83.

(9) **نحو عربية أفضل**، ص44.

(10) منذر الأسعد، **طرائف الأخطاء الصحفية والمطبعية**، الرياض، 1412هـ.

(11) **مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما: ماضيه وحاضره**، ص85-86. وانظر أيضا:

R.Meyet, **L'ecriture arabe en question: Les projets de L'Academie de Langue Arabe du Caire de 1938 a 1968**, Dar El-Machreq, Beyrouth, Liban.

(12) أنيس فريحة، **نحو عربية ميسّرة**، دار الثقافة، بيروت، 1955، ص190-191.

(13) **مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما: ماضيه وحاضره**، ص85.

(14) أنور الجندي، **المرجع السابق**، ص123-124.

(15) أحمد مختار عمر، **المرجع السابق**، ص54.

(16) الواو الساكنة التي تسبقها ضمة تتحول إلى ضمة وينشأ من الضمتين المتواليتين ضمة طويلة. انظر الفصل الثالث في **دراسات في علم أصوات العربية**، ج1.

الفصل الثاني

السِّمات المميِّزة
في الدراسة الصوتية

الفصل الثاني

السِّمات المميِّزة في الدراسة الصوتية

تمهيد:

يمكن تقسيم الأصوات اللغوية في العربية إلى ثلاثة أقسام:

1- الأصوات الصحيحة consonants، وتسمّى أيضاً الأصوات الصامتة.

2- أصوات العلة vowels، وتسمى أيضاً الحركات أو الأصوات الصائتة.

3- أشباه العلل semivowels، وتسمى أيضاً أنصاف العلل.

مخارج الأصوات الصحيحة وأشباه العلل:

1- الأصوات الشفوية: وتشمل صوتين شفويين bilabial هما الباء والميم، وصوت واحد شفوي أسناني labio-dental هو الفاء[1].

2- الأصوات الأسنانية: وتشمل ثلاثة أصوات بين - أسنانية interdental هي: الثاء والذال والظاء، وعشرة أصوات أسنانية dental أو لثوية alveolar هي التاء والدال والسين والزاي والصاد والضاد والطاء والنون واللام والراء.

3- الأصوات الغاريّة (الأدنى – حنكية) palatal: وتشمل صوتين صحيحين هما الشين والجيم[2] وشبه علة هي الياء.

4- الأصوات الطَّبَقية (الأقصى – حنكية) velar: وتشمل أربعة أصوات صحيحة هي الغين والخاء والكاف والقاف[3]، وشبه علة هي الواو[4].

5- الأصوات الحلقية: وتشمل صوتين حلقيين pharyngeal هما العين والحاء، وصوتين حنجريين laryngeal هما الهمزة والهاء، ويعتبر بعض اللغويين الصوتين الأخيرين من أشباه العلل.

السِّمات المميِّزة distinctive features:

تقوم السِّمات المميِّزة على مخارج الأصوات (مواقع إقامة الحاجز في طريق الهواء عند نطقها) وصفاتها (طريقة نطقها)[5]. وفيما يلي السمات المميزة التي نحتاج إليها لتحديد كل صوت لغوي في العربية:

1-الاحتجاز: وهي سمة تميّز الأصوات الصحيحة من العلل وأشباه العلل. فالأصوات الصحيحة محتجَزة consonantal، أي يقام عند نطقها حاجز يمنع تسرّب الهواء كليّاً أو جزئيّاً، كالشفتين، أو الشفة والأسنان العليا، أو اللسان والأسنان، أو اللسان وأحد أجزاء سقف الفم. ففي نطق الباء أو التاء أو الكاف، مثلا، يُمنع تسرّب الهواء كليا من الحاجز المقام، وفي نطق الفاء أو الشين أو الخاء يُمنع تسرب الهواء جزئيّاً. أمّا في نطق شبهي العلة، الياء والواو، فإنّ الهواء يتسرب بحرية أكبر من الأصوات الصحيحة. وفي نطق العلل يتسرب الهواء بحرية شبه كاملة.

2-المقطعية: وهي سمة تميّز العلل من أشباه العلل والصحاح. فالعلل (الحركات، سواء أكانت طويلة أم قصيرة) أصوات مقطعية syllabic أو vocalic (لأنّ قمة المقطع عادة علة) وشبها العلة والصحاح أصوات غير مقطعية. ويختلف نطق العلل عن نطق شبهي العلة في أنّ الفراغ الذي يتسرب منه الهواء عند نطق شبهي العلة أضيق. وسمة المقطعية هي التي تميّز بين الكسرة والياء وبين الضمة والواو.

وهكذا فإنّ السّمتين السابقتين تميّزان بين أقسام الأصوات الثلاثة على الوجه التالي (حيث تشير علامة " +" إلى وجود السمة وعلامة "–" إلى عدم وجودها):

الأصوات الصحيحة : [+ محتجَز، – مقطعي]

العلل : [– محتجَز، + مقطعي]

أشباه العلل : [– محتجَز، – مقطعي]

3-التقدّم: وهو سمة تميّز الأصوات التي تقع في مقدّم الفم، وهي الأصوات الشفوية والأصوات الأسنانية، من الأصوات الأخرى، فالأصوات الشفوية والأسنانية متقدّمة anterior وبقية الأصوات غير متقدّمة.

4-الأمامية: وهي سمة تميّز الأصوات التي **للجزء الأمامي من اللسان علاقة بنطقها**، سواء أكانت متقدّمة أم لم تكن، وهي الأصوات الأسنانية والأصوات الغاريّة (الأدنى – حنكية)، من الأصوات التي لا علاقة للجزء الأمامي من اللسان بنطقها، وهي الأصوات الشفوية (وهذه لا علاقة لأيّ جزء من اللسان بنطقها) والأصوات الطَّبَقيّة (الأقصى – حنكية) والأصوات الحلقية. وهذه السّمة هي التي تميّز الأصوات "الشمسية" من الأصوات "القمرية" باستثناء الياء والجيم[6]، فالأصوات "الشمسية" أمامية coronal وبقية الأصوات غير أمامية.

5-الانخفاض: وهو سمة تميّز الأصوات الحلقية الأربعة من الأصوات الأخرى، فالأصوات الحلقية منخفضة low (لأنّ **مؤخّر اللسان يكون منخفضاً** عند نطقها) وبقية الأصوات غير منخفضة.

والسمات الثلاث السابقة تميّز بين الأصوات الصحيحة كما يلي:

الأصوات الشفوية **labial** : [+ متقدم، - أمامي، - منخفض]

الأصوات الأسنانية **dental** : [+ متقدم، + أمامي، - منخفض]

الأصوات الغاريّة **palatal** : [- متقدم، + أمامي، - منخفض]

الأصوات الطّبَقيّة **velar**: [- متقدم، - أمامي، - منخفض]

الأصوات الحلقية **pharyngeal**: [- متقدم، - أمامي، + منخفض]

6-الجهر : وهو سمة تميّز الأصوات التي يصاحب نطقها ذبذبات في الوترين الصوتيين من نظائرها من الأصوات الأخرى. فالأصوات تكون إمّا مجهورة voiced أو غير مجهورة voiceless ("مهموسة"). فالدال والذال والزاي والغين، مثلا، أصوات مجهورة، ونظائرها التاء والثاء والسين والخاء أصوات غير مجهورة. ويمكن القول إنّ الصوت المجهور هو ما صاحب نطقه ذبذبات في الوترين الصوتيين، كما أشرنا، وغير المجهور ما كان خلاف ذلك، وإن كان الفرق الحقيقي هو أنّ ذبذبة الوترين الصوتيين تبدأ متأخّرة قليلا عند نطق الأصوات غير المجهورة.

7-الاستمرار: وهو سمة تميّز الأصوات التي يَسمح الحاجز المقام عند نطقها بتسرب الهواء من الأصوات الأخرى. فالفاء والثاء والذال والخاء، مثلا،

أصوات مستمرّة continuant ("احتكاكية" أو "رخوة")، والباء والتاء والدال والكاف أصوات غير مستمرّة ("وقْفية" أو "انفجارية" أو "شديدة"). فعند نطق الأصوات غير المستمرّة يَمنع الحاجز المقام تسرّب الهواء، ثم يُزال الحاجز فيندفع الهواء إلى الخارج(7).

8-الأنفية: وهي سمة تميّز الأصوات التي يتسرّب الهواء عند نطقها من الأنف (من فتحة في مؤخّر الفم) من الأصوات الأخرى. فهذه السّمة هي التي تميز الميم من الباء، والنون من الدال.

9-الإطباق: ويسمى أيضاً التفخيم، وهو سمة تميّز الأصوات المُطْبَقة (التي يرتفع مؤخّر اللسان عند نطقها نحو الطّبَق velum (أقصى الحنك، أي الجزء الخلفي من سقف الفم) ويتراجع اللسان قليلا نحو الحلق) من نظائرها غير المُطْبَقة. فالصاد والضاد والطاء والظاء أصوات مُطْبَقة ("مُفخّمة")، وتسمّى emphatic أو velarized، ونظائرها السين والدال والتاء والذال غير مُطْبَقة. ويصاحب نطقَ الأصوات المُطْبقة بعضُ التوتّر في الحلق، ولذا تسمّى أيضاً pharyngealized.

10-الصفير: وهو سمة تميّز الأصوات الصفيرية sibilant (التي يكون منفذ الهواء عند نطقها ضيقاً، مما يجعلها شبيهة بالصفير أو "الهسيس")، كالزاي والسين، من الأصوات الأخرى كالذال والثاء.

11-الجانبية: ويتّصف بهذه السّمة صوت واحد هو اللام. وسُمّيت اللام صوتاً جانبياً lateral لأنّ الهواء يتسرّب من أحد جانبي الفم عند نطقها.

12-التكرار: ويسمّى أيضاً التردّد، وهو سمة يتّصف بها صوت واحد هو الراء. وسمّيت الراء صوتاً تكرارياً trill لأنّ طرف اللسان يضرب أصول الأسنان العليا أو اللثة ضربات متكررة عند نطقها.

وهناك سمات أخرى فائضة redundant منها "الرنين"، وهي سمة تتّصف بها - علاوة على العلل وأشباه العلل - الأصوات المائعة liquid (الراء واللام) والأصوات الأنفية، فهذه الأصوات رنينيّة sonorant. غير أنّ "الرنين" سمة فائضة فيها، فسمة التكرار في الراء وسمة الجانبية في اللام وسمة الأنفية في النون والميم تغْني عنها. غير أنّ أهميتها تبرز في صياغة القواعد التي تُطبّق على هذه الأصوات الأربعة (كمجموعة)، فحينئذ يُكتفى بسمة [+رنيني] (إلى جانب سمة [+محتجَز]) ويُستغنى عن سمات الجانبية والتكرار والأنفية.

ورغم أنّ الصوت كلّ لا يتجزّأ، إلا أنّ من الممكن اعتبار كلّ صوت مؤلّفاً من عدد من السّمات المميِّزة، فالدال، مثلا، [+متقدّم، +أمامي، -أنفي، +مجهور، -مستمر، -مطْبَق الخ.]، وبهذا نستطيع ملاحظة الفرق بين أيّ صوت وأيّ صوت آخر. وسنجد أنّ كل صوت يختلف عن غيره في سمة واحدة على الأقلّ. فالدال، مثلا، لا تختلف عن التاء إلا في الجهر ولا تختلف عن الضاد إلا في عدم الإطباق، والنون لا تختلف عن الميم إلا في الأمامية، ولكنها تختلف عن الباء في الأمامية والأنفية، وتختلف عن السين في الأنفية والجهر وعدم الصفير، وتختلف عن الصاد في الأنفية والجهر وعدم الصفير وعدم الإطباق الخ.

ورغم أنّ كلّ سمة تميّز بعض الأصوات من بعضها الآخر إلا أنّنا لا نحتاج إلى ذكر جميع السمات لتحديد كلّ صوت. فهناك سمات فائضة أو نافلة redundant ، كما أشرت، بالنسبة لبعض الأصوات أو المجموعات الصوتية. فسمة الصفير، مثلا، يُحتاج إليها للتمييز بين الأصوات الأسنانية، ولكنها فائضة في الأصوات الطَّبَقية (الأقصى – حنكية) أو الحلقية لأنّها جميعاً غير صفيرية. وفي العلل وأشباه العلل لا يُحتاج إلى ذكر سمة الجهر أو الاستمرار أو الصفير الخ. لأنّها جميعاً مجهورة

ومستمرّة وغير صفيرية. وعند ذكر السمات المميِّزة للضمة والواو، مثلا، لا حاجة لذكر سمة استدارة الشفتين لأنّ سمة الأمامية تكفي للتمييز بين الكسرة والضمة، وبين الياء والواو، فالكسرة والياء [+ أمامي] والضمة والواو [– أمامي]. وجدير بالذكر أنّ سمة استدارة الشفتين ليست فائضة في بعض اللغات، فالفرنسية، مثلا، فيها علل خلفية وأمامية دون استدارة الشفتين وعلل خلفية وأمامية مع استدارة الشفتين، ولذا لا بد من ذكر سمة استدارة الشفتين بين السمات المميّزة للعلل الفرنسية للتمييز بين العلل التي تتصف بها والعلل التي لا تتصف بها لأنّ سمة الأمامية وحدها لا تكفي.

السّمات الأصلية والسمات المكتسَبة في العلل:

قلت إنّ ما يميّز العلل من أشباه العلل هو سمة المقطعية، فالفرق بين الكسرة والياء، وبين الضمة والواو، هو أنّ الكسرة والضمة [+ مقطعي] والياء والواو [– مقطعي]. أمّا ما يميّز العلل بعضها من البعض الآخر فثلاث سمات هي:

1- **الأمامية:** وهي سمة تميّز الكسرة من الضمة لأن الكسرة، كالياء، صوت أمامي والضمة، كالواو، صوت خلفي.

2- **الارتفاع:** وهو سمة تميّز الكسرة والضمة من جهة من الفتحة من جهة أخرى، فاللسان يرتفع قليلا نحو سقف الفم عند نطق الكسرة والضمة بخلاف الفتحة.

3- **الطول:** وهو سمة تميّز العلل الطويلة من نظائرها العلل القصيرة: الفتحة الطويلة (الألف) من الفتحة، والكسرة الطويلة (كما في كلمة **عَليم**) من الكسرة، والضمة الطويلة (كما في كلمة **عُلوم**) من الضمة. وجدير بالذكر أنّ الكسرة

الطويلة الموجودة في اللفظ ناتجة من كسرة وياء (قارن **عليم وعلِيّ**)، والضمة الطويلة ناتجة من ضمة وواو (قارن **علوم وعُلُوّ**): الياء تتحول إلى كسرة وينشأ من الكسرتين المتواليتين كسرة طويلة، والواو تتحول إلى ضمة وينشأ من الضمتين المتواليتين ضمة طويلة، ولهذا كثيرا ما تُكتب العلة الطويلة في الكتابة الصوتية علتين قصيرتين متواليتين:

ع َ ل ِ ي م ← ع َ ل ِ ِ م

ع ُ ل ُ و م ← ع ُ ل ُ ُ م

غير أنّ هذه القاعدة لا تُطبّق على الكلمات التي تلي شبه علة فيها شبه علة أخرى، مثل **عَلِيّ** و **عُلُوّ**، ولهذا بقيت على أصلها:

ع َ ل ِ ي ي ← ع َ ل ِ ي ي (لا تتغيّر)

ع ُ ل ُ و و ← ع ُ ل ُ و و (لا تتغيّر)

وعلاوة على السمات المميزة الثلاث السابقة هناك سمتان تُكتسَبان من الأصوات الصحيحة المجاورة وتختصّان ببعض الصور اللفظية allophones للعلل:

1- **الإطباق**: وهو سمة تتصف بها العلل المجاورة للأصوات الصحيحة المُطْبَقة. فالعلة تتحوّل إلى علة مطْبَقة إذا وقعت بجوار صوت صحيح مُطْبَق مماثلة لذلك الصوت الصحيح (قارن بين الفتحتين في كلمتيْ **صَيف وسَيف**، والألفين في كلمتيْ **طاب وتاب**، ويتضح هذا إذا لفظت الكلمات الأربع السابقة دون إظهار الصحيح الأول في كل منها).

1. **الأنفية:** وهي سمة تتّصف بها العلل السابقة لصوت صحيح أنفي، أي الميم والنون. فالعلة تتحوّل إلى علة أنفية إذا وقعت قبل الميم أو النون. قارن بين الفتحتين في كلمتيْ **يَسْعى ويَنْسى:**

ي َ س ع َ َ / ي َن ن س َ َ

(النون الصغيرة إلى جانب الفتحة علامة التأنيف، أو "الغنّة").

وتظهر العلل الأنفية بوضوح في "الإدغام بغنة" مع الواو والياء، كالفتحة في مثل **لَيَّدْخُلَ (لنْ يَدْخُلَ)**، مقارنة مع " الإدغام بلا غنة " مع الراء واللام في مثل **عَرَّبِّكَ (عَنْ ربِّكَ)**، حيث العلل ليست أنفية:

ل َن ي ي َ د خ ُ ل َ / ع َ ر ر َ ب ب ِ ك َ

الغنّة (التأنيف) إذن ليست سوى سمة الأنفية في العلل، وهو أمر لم يدركه مؤلفو كتب أحكام التجويد (انظر الفصل الثامن في هذا الكتاب: " أحكام النون الساكنة في كتب أحكام التجويد: دراسة نقدية"). وقد فضّلت أن أنسب هذه السمة إلى الأنف لأنّ مخارج الأصوات العربية الأخرى منسوبة إلى أعضاء النطق: شفوي وأسناني وحلقي إلخ.

مبرّرات استعمال السمات المميزة بدلاً من الحروف:

إنّ نظرية الفونولوجيا التوليدية (generative phonology) التي تبنّت السّمات المميّزة وطوّرتها، كان لها من الأسباب والأهداف ما دعاها إلى هذا التبنّي[8]، فهي ليست مجرّد معلومات معروفة وُضِعت في ثوب جديد. فالقضية اللغوية المهمة التي أدّت إلى ظهور السّمات المميّزة واستعمالها في الدراسات الصوتية

هي الإجابة عن السؤال التالي: أيُعتبَر الصوت اللغوي وحدة لا تتجزّأ أم يُعتبَر مجموعة من السّمات أو الخصائص؟

إنّ نظرية الفونولوجيا التوليدية رأت أنّ الصوت اللغوي يجب اعتباره مجموعة من السّمات المميّزة لأسباب ستتّضح لاحقا. من السّمات المميّزة لصوت الضاد، مثلا، **الجهر**، لأنّ سمة الجهر تميّز الضاد من الطاء. ومن هذه السّمات **الإطباق** (أو التفخيم)، لأنّ **الإطباق** يميّز الضاد من الدال إلخ.

وهكذا فإنّ كل صوت لغوي يختلف عن غيره في سمة مميّزة واحدة على الأقلّ، وقد يختلف بعضها عن البعض الآخر في سمتين أو أكثر كما يتّضح من الجدول (المحدود) التالي لعدد من الأصوات اللغوية التي تنطق من موقع واحد (أي تشترك في "المخرج" حسب الاصطلاح المعروف، فهي جميعاً أصوات صحيحة أسنانية، أي [+ أمامي؛ + متقدّم])، حيث تشير علامة الزائد (+) إلى وجود السمة المميّزة، وعلامة الناقص (−) إلى عدم وجودها:

	د	ت	ض	ط	ز	س	ص	ن
الجهر	+	−	+	−	+	−	−	+
الاستمرار	−	−	−	−	+	+	+	− [9]
الإطباق	−	−	+	+	−	−	+	−
الأنفية	−	−	−	−	−	−	−	+

فالصاد، مثلا، تختلف عن السين في سمة واحدة فقط هي الإطباق، ولكنها تختلف عن الزاي في سمتين، الجهر والإطباق، وعن الدال في ثلاث سمات: الجهر

والإطباق والاستمرار، وعن النون في أربع سمات: الجهر والاستمرار والإطباق والأنفية.

والجدول السابق يكشف أيضاً وجود علاقات متداخلة بين الأصوات اللغوية، فالدال أخت التاء من جهة (لأنّها لا تختلف عنها إلا في الجهر)، وأخت الضاد من جهة أخرى (لأنّها لا تختلف عنها إلا في عدم الإطباق)، وأخت النون من جهة ثالثة (لأنّها لا تختلف عنها إلا في عدم الأنفية). كما أنّها "عضو" في مجموعة الأصوات المجهورة من جهة، وعضو في مجموعة الأصوات غير المستمرة من جهة أخرى، وعضو في مجموعة الأصوات الأسنانية ([+ أمامي؛ + متقدّم])، من جهة ثالثة الخ.

من كلّ ما سبق نرى أنّ اعتبار الصوت اللغوي مجموعة من السّمات المميّزة لا يعني أنّ بالإمكان تجزئته عملياً (physically) إلى السّمات المميّزة التي يتألف منها، أو أن بالإمكان فصل إحدى هذه السّمات عن بقية السّمات الأخرى، وإنّما يعني النظر إليه باعتباره مؤلّفاً من تلك المجموعة من السّمات المميّزة. وأهمية ذلك تكمن في أنّ التحليل اللغوي يتطلب مثل هذه النظرة كما سنرى. فالاختلاف بين صوتين لغويين يمكن وصفه على أفضل وجه حين يعتبران مجموعتين من السمات المميزة تختلف إحداهما عن الأخرى في وجود أو عدم وجود سمة (أو سمات) معيّنة، لا في أنّهما صوتان مختلفان. والشبَه بين صوتين لغويين يمكن وصفه بدقة حين يعتبر هذا الشبَه وجود سمات مميّزة مشتركة فيهما. وتحوّل صوت إلى صوت آخر في موقع معيّن يصبح أسهل وصفاً وتفسيراً حين يعتبر تغيّراً في بعض السمات المميّزة التي يتألف منها الصوت اللغوي، بدلا من اعتباره تحوّل صوت إلى صوت آخر.

مما سبق يمكن تلخيص أهمية استعمال السمات المميزة في القواعد اللغوية فيما يلي(10):

السمات المميزة:

1- تحدّد بدقة ووضوح (explicitly) طبيعة التغيّر الصوتي.

2- تحدّد بدقة ووضوح السبب الذي أدّى إلى التغيّر الصوتي.

3- تُظْهِرإلى أيّ حدّ كان التغيَر الصوتي طبيعيًا (natural):

أهو تغيّر شائع في لغات العالم أم هو نادر؟

4- تـُمكـّن من ضمّ القواعد المتشابهة في قاعدة واحدة عامة.

5- تعكس بشكل صحيح مدى "عمومية" القاعدة (generality):

أهي قاعدة عامة تطبّق على مجموعة متجانسة من الأصوات؟

أم قاعدة فردية تطبّق على بعض أعضاء هذه المجموعة دون غيرها؟

وسأوضح النقاط السابقة ببعض الأمثلة:

عندما نستعمل القاعدة التالية، مثلا، بالحروف:

1- أ: ن ← م / _ ب

(النون تصبح ميماً إذا وقعت قبل الباء، كما في **ينبغي** أو **ذنْب**) فإنّ التغيّر الذي تنصّ عليه القاعدة لم يتحدّد بدقة ووضوح، ولا اتّضح سبب هذا التغيّر.

أما عندما تكتب القاعدة السابقة بالسمات المميّزة (وسأتجنّب المصطلحات غير المألوفة لهذه السمات وأستعيض عنها بمصطلحات مألوفة للقارئ العربي، وإن كانت

أقلّ دقة، **وسأكتفي بالسمات التي توضح ما أريد توضيحه)**[11]، فإنّ التغير وسببه يصبحان واضحين:

1- ب: [+أنفي؛- شفوي] ← [+ شفوي] / ـ [+ شفوي؛ إلخ.]

فالقاعدة تنصّ الآن على أنّ الصوت الأنفي **غير الشفوي**(النون) يصبح **شفوياً** (ميماً) حين يقع قبل صوت شفوي (الباء والميم)، وهذا التغيّر نوع من المماثلة الطبيعية الشائعة في اللغات. (استعملت [+ شفوي] بدلا من [- أمامي] ولم أذكر في تحديد الباء (والميم) [+ مجهور؛ - مستمرّ].)

لاحِظْ كيف أنّ استعمال الحروف لا يميّز بين قاعدة طبيعية كالقاعدة الأولى وقاعدة غير طبيعية (يستحيل وجودها) كالقاعدة التالية:

2- أ: ن ← م / ـ ك (النون تصبح ميماً إذا وقعت قبل الكاف).

أما عندما تكتب هذه القاعدة بالسمات المميّزة:

2- ب: [+أنفي؛- شفوي] ← [+ شفوي] / ـ [+ طَبَقيّ؛ إلخ].

فإنّ عدم "طبيعية" هذه القاعدة تصبح جليّة لأنّها تنصّ بوضوح (explicitly) على أنّ الصوت الأنفي **غير الشفوي** (أي النون) يصبح **شفوياً** (أي ميماً) عندما يقع قبل صوت **طَبَقيّ (أقصى حنكي)** (الكاف والخاء والغين)، وهو أمر يستحيل تبريره، فالطبيعيّ أن تصبح النون قبل الكاف **نوناً طَبَقيّة (أقصى حنكية)** (وسأرمز للنون الطبقيّة بالرمز "نـ")، لا أن تصبح ميماً:

3:[+أنفي؛- شفوي] ←[+ طَبَقيّ]/ ـ [+طَبَقيّ ؛ - مجهور؛ - مستمرّ إلخ.]

دار جرير للنشر والتوزيع

غير أنّ أهمية السمات المميّزة تتّضح أكثر عندما تقارن قاعدة فردية كالسابقة بقاعدة أعمّ وأشمل كالقاعدة التي تنصّ على أنّ النون الأسنانية تصبح نوناً طبَقيّة (أقصى حنكية)، لا قبل الكاف فحسب، بل قبل جميع الأصوات الصحيحة التي تنطق من الطَّبَق (أقصى الحنك)، وهي الكاف والجيم المصرية /g/(وسأرمز لها بالرمز"كـ") والخاء والغين. فمثل هذه المقارنة تكون مقياساً صادقاً لصحة النظرية اللغوية التي تعتبر الصوت اللغوي مجموعة من السمات المميّزة أو خطئها. فالمفروض أنّ تكون القاعدة العامة أسهل صياغة من القاعدة الفردية:

فإذا صغنا القاعدة الفردية والقاعدة العامة بالحروف فسيتضح لنا أنّ القاعدة الفردية أسهل من القاعدة العامة:

القاعدة الفردية:

4- أ: ن ← نـ / ـ ك

القاعدة العامة:

5- أ: ن ← نـ / ـ { ك ؛ كـ ؛ خ ؛ غ }

فالقاعدة 4- أ تنتهي برمز واحد هو الكاف بينما نجد أربعة رموز تقابله في القاعدة 5- أ. أي أنّ القاعدة العامة أكثر تعقيداً من القاعدة الفردية، وهو عكس المتوقَّع.

أما حين نصوغ القاعدة العامة بالسمات المميّزة فسنجد أنّها أبسط من القاعدة الفردية:

القاعدة الفردية:

4- ب: [+أنفي؛- شفوي] ← [+طَبَقيّ] / ـــ [+طَبَقيّ؛ - مجهور ؛ - مستمرّ]

القاعدة العامة:

5- ب: [+أنفي؛- شفوي] ← [+طَبَقيّ] / ـ [+طَبَقيّ]

ففي القاعدة 4ب التي اقتصرت على الكاف كان لا بدّ من ذكر السمة [- مجهور] لتمييز الكاف من الجيم المصرية (وهي نظير الكاف غير المجهور)، وذكر السمة [- مستمرّ] لتمييز الكاف من الخاء (وهي نظير الكاف المستمرّ) (والسمتان معاً تميّزان الكاف من الغين). أما في القاعدة 5ب فنحن نريد أن نشمل كل الصحاح الطّبَقيّة (الأقصى حنكية)، بصرف النظر عن المجهور منها وغير المجهور، والمستمرّ وغير المستمرّ، ولهذا نستغني عن سمتي الجهر والاستمرار.

وبديهيّ أنّ استعمال سمة مثل [+ مجهور] مثلا، وهي تشمل كل الأصوات المجهورة، أفضل من سرد كل الأصوات المجهورة: ب، د، ذ، ز، ض، ظ، ج، غ الخ.، واستعمال سمة مثل [+ مستمرّ] أفضل من سرد كل الأصوات المستمرّة: ف، ث، ذ، ظ، ش، خ، ع الخ.

كذلك تتّضح أهمية استعمال السمات المميّزة حين نحاول ضمّ القواعد، فاستعمال الحروف لا يفرق بين القواعد المتشابهة التي تنطبق على أعضاء مجموعة متجانسة والقواعد التي تنطبق على أصوات لا تجانس بينها. فقد لاحظنا أنّنا احتجنا إلى أربعة رموز في نهاية القاعدة 15 (ك؛ك؛خ؛غ). وهذا العدد من الرموز يبقى كما هو سواء أكانت الأصوات التي في نهاية القاعدة مجموعة متجانسة كما هو الحال في

الكاف والكاف المجهورة (الجيم المصرية) والخاء والغين، أم كانت أربعة أصوات أخرى غير متجانسة مثل الكاف والباء والدال والشين:

6: ن ← نـ / ـ {ك ، ب ، د ، ش}

وهي قاعدة لا يمكن أن تكون صحيحة، لأنّ النون لا يمكن أن تصبح نونا طَبَقيّة (أقصى حنكية) قبل صوت شفوي (الباء) وصوت أسناني (الدال) وصوت غاريّ (أدنى حنكي) (الشين).

أما في السمات المميّزة، فهذه القاعدة غير الطبيعية تتطلب عدداً كبيراً جدا من السمات مقارنة مع القاعدة 5ب، إذ لا بدّ في تمثيل كلّ صوت من الأصوات الأربعة من ذكر السمات التي تميّز ذلك الصوت من غيره، مشيرة بذلك إلى أنّ هذه القاعدة غير طبيعية.

وليس معنى هذا أنّ اللغوي ملزَم باستعمال السمات المميّزة في كل حالة، فليس هناك ما يمنعه من استعمال الحروف إذا وضع في اعتباره أنّ رمزاً كالكاف ليس إلا اختصاراً لمجموعة السمات المميّزة التي تتألف منها الكاف الخ.

من كلّ ما سبق نلاحظ أنّ السمات المميّزة ليست مجرّد "زيّ" حديث، وأنّ القواعد الصوتية لا تكون أقلّ حداثة إذا صيغت بالرموز الحرفية، ما دام الرمز الحرفي يُنظَر إليه باعتباره رمزاً مختصراً لمجموعة معيّنة من السمات المميّزة، كما ذكرتُ من قبل، وما دامت صياغة هذه القواعد ومحتواها لا يتناقضان في جوهرهما مع النظريات اللغوية الحديثة.

الحواشي

(1) ليس في العربية باء غير مجهورة /p/ كصوت لغوي (phoneme)، ولكنّها تظهر في اللفظ كصوت كلامي، أي كصورة من صور الباء (allophone)، في مثل "يبسط" و"أبشع" الخ. (مماثلة للصوت الصحيح غير المجهور الذي يليها). وسمة الجهر تميّز أيضا الفاء، وهي صوت غير مجهور، من الفاء المجهورة /v/، وهي صوت غير موجود كصوت لغوي مستقلّ في العربية، وإن كان موجوداً كصورة من صور الفاء (في مثل "أفزع"، مثلا، أو "ضفدع" حين تُلفَظان دون تكلّف، حيث تصبح الفاء فاءً مجهورة مماثلة للصحيح المجهور الذي يليها).

(2) الّغار (أدنى الحنك) هو الجزء الأمامي من سقف الفم الذي يشار إليه أحيانا بالحنك الصلب، ويشمل هذا المخرج، علاوة على الشين والجيم والياء، صوتين صحيحين في بعض اللهجات هما الجيم غير المجهورة (أو الشين غير المستمرّة)، وهي الصوت الذي تبدأ به وتنتهي به كلمة church في اللغة الإنجليزية، والجيم المستمرّة (الجيم الفرنسية)، كما تنطق الجيم في بعض المدن في سوريا ولبنان وفلسطين، وهي الصوت الذي يُنطَق في كلمة vision في اللغة الإنجليزية.

(3) الطَّبَق (أقصى الحنك) هو الجزء الخلفي من سقف الفم الذي يشار إليه أحيانا بالحنك اللين، ويشمل هذا المخرج، علاوة على الغين والخاء والكاف الواو والكاف المجهورة (الجيم المصرية) /g/. أما القاف فهناك من يعتبرها من هذا المخرج، وتختلف عن الكاف في أنها صوت"مفخّم"، وهناك من يعتبرها صوتا لهويا (من اللهاة).

(4) ليست الواو صوتا شفويا كما يظنّ الكثيرون مدفوعين إلى ذلك بأنّ إحدى سماتها المهمة "استدارة الشفتين". فالواو "أخت" الضمة، وهي بالتالي صوت "خلفي". أمّا الياء فهي "أخت" الكسرة، وهي بالتالي صوت "أمامي". ومما يدلّ على أنّ الواو ليست صوتا شفويا أننا نستطيع لفظها دون استعمال الشفتين. حاول أن تلفظ صوتا شفويا كالباء أو الميم دون استعمال الشفتين تجد أنك لا تستطيع.

(5) إنّ اعتبار كلّ موقع (مخرج) من مواقع النطق سمة مميِّزة يجعل كلّ صوت من الأصوات اللغوية مؤلّفا من عدد كبير جداً من السمات، بعضها لا حاجة إليه في القواعد الصوتية، فالباء، مثلاً، تكون: [+ شفوي؛ – أسناني؛ – غاريّ؛ – طَبَقيّ؛ – حلقيّ الخ.]. والدال تكون: [– شفوي، + أسناني، – غاريّ؛ – طَبَقيّ؛ – حلقيّ الخ.]. ولذا فإنّ السمات المستعملة تقوم على أسس تجمع بين مواقع النطق وأوضاع اللسان المختلفة وغير ذلك، بحيث تصلح للأصوات الصحيحة وأصوات العلة وشبه العلة، وتأخذ بعين الاعتبار التغيّرات الشائعة في اللغات. انظر:

Sanford A. Schane, **Generative Phonology**, Prentice-Hall، N.J., 1973

(6) الياء لأنها شبه علة، والجيم لأنها في الأصل جيم مصرية /g/ ، أي صوت طَبَقيّ (أقصى حنكي) تحوّل إلى صوت غاريّ (أدنى حنكي).

(7) يعتبر معظم اللغويين الميم والنون واللام والراء أصواتا غير مستمرّة، لأنّ الحاجز المقام عند نطقها ليس فيه فراغ يتسرّب منه الهواء، رغم أنّ الهواء يتسرّب بطرق أخرى. وقد سمّى اللغويون القدماء الأصوات المستمرّة أصواتاً "رخوة"،

وسمّوا غير المستمرّة أصواتاً "شديدة". ومن المصطلحات المستعملة في كتب اللغة الحديثة "احتكاكي" (وتعني الصوت المستمرّ) و"انفجاري" أو"وقفي" (وتعني غير المستمرّ).

(8) انظر:

Chomsky, N. and M. Halle, **The Sound Pattern of English**, Harper and Row, N.Y., 1968, p. 335.

(9) تُعتبَر النون صوتاً غير مستمرّ (رغم أنّ الهواء يتسرّب من الأنف عند النّطق به) لأنّ الحاجز المُقام في الفم، وهو طرف اللسان مع الأسنان العليا، لا يسمح بتسرّب الهواء، كما ذكرتُ في حاشية سابقة.

(10) انظر:

Sanford A. Schane، المرجع السابق

(11) لكي تكون القاعدة دقيقة يجب أن تُذكر السمات التي تمثّل الأصوات دون زيادة أو نقصان. فسمة الجهر، مثلا، لا حاجة لذكرها بين سمات الباء ، لأنّ العربية تخلو من نظير الباء غير المجهور (p). والسمات التي يحتاج إليها هي:

أ. [– أمامي] لتمييز الباء من الأصوات غير الشفوية (كالدال، مثلا).

ب. [– مستمر] لتمييز الباء من الفاء، وهي صوت شفوي مستمرّ.

ج. [– أنفي] لتمييز الباء من الميم.

أما بعد السهم فيجب عدم ذكر السمات التي لم تتغيّر في النون عندما تتحوّل إلى ميم: [+ متقدّم] و[+ أنفي] إلخ. فالسهم يشير إلى السمات التي تغيّرت فقط.

وهذا ينطبق على كلّ القواعد الصوتية، فإذا كتبنا قاعدة تحوّل التاء، مثلا، إلى دال فإنّ سمة واحدة فقط تلي السهم هي سمة الجهر لأنّها السمة الوحيدة التي تغيّرت.

كذلك يجب عدم ذكر السمات "الفائضة"(redundant) التي تتصف بها الأصوات، مثل [+ مجهور] و[- مستمرّ] و[- صفيري] إلخ في الأصوات الأنفية لأنّ [+ أنفي] تغني عن ذكرها.

ومن أمثلة السمات "الفائضة" السمة [+ مجهور] في العلل وأشباه العلل لأنّ العلل وأشباه العلل في العربية لا تكون إلا مجهورة. ولكن من الضروري ذكر السمة [+ أمامي] في تحديد العلل وأشباه العلل، لتمييز الكسرة من الضمة ولتمييز الياء من الواو. وهناك سمة أخرى فائضة تتصف بها العلل وأشباه العلل هي الاستمرار (وهي سمة تميّز بعض الصحاح من بعضها الآخر)، فالعلل وأشباه العلل كلها مستمرّة.

الفصل الثالث

الدراسات الصوتية في اللغة العربية

بين الوصف والتفسير

الفصل الثالث

الدراسات الصوتية في اللغة العربية بين الوصف والتفسير

تمهيد:

رغم أن الدراسات اللغوية انتقلت منذ أمد طويل من مرحلة الوصف إلى مرحلة التفسير (بتأثير المدرسة التوليدية التحويلية) إلاّ أن معظم ما نشر **باللغة العربية** في حقل الدراسات الصوتية كان مجرّد وصف للظواهر الصوتية دون محاولة لتفسيرها[1]. ولهذا فإنّ كثيراً من الظواهر الصوتية التي تعرّضت لها الدراسات الحديثة التي كتبت بالعربية تبدو كأنها شاذّة عن القواعد العامة مع أنها في الحقيقة ليست كذلك.

وسأتناول في هذا الفصل عدداً من الظواهر الصوتية التي لا يجوز أن يُكتفى بوصفها مشيراً إلى آراء بعض اللغويين فيها ومبيّناً أنها ليست شاذّة.

أسئلة لا بدّ لها من إجابات:

إن القضايا اللغوية المتعلقة بالظواهر الصوتية التي سأتناولها تثير أسئلة لا مفرّ من تقديم إجابات علمية لها. من هذه الأسئلة:

1. هل الصوت الذي يرمز إليه بحرف الواو في مثل **مكتوب** و**حضور** و**تدعو**، والصوت الذي يرمز إليه بحرف الياء في مثل **كريم** و**تبيع** و**ترمي** علتان (حركتان) طويلتان من الناحية اللفظية (الفونتيكية) والفونولوجية على السواء؟ أم هل هما علتان طويلتان من الناحية اللفظية فقط وشبها علة مسبوقتان بعلة قصيرة من جنسهما (ـُ و / ـِ ي) من الناحية الفونولوجية؟

2. أ) لماذا لا تُقصَّر العلة الطويلة قبل صحيحين متواليين (قبل "ساكن" حسب تعبير القدماء) في مثل **هامٌّ** و**حاجٌّ** و**تحابّوا** في حين أنها تقصّر في مثل **أقَمْتُ** و**استشَرْنا** و**أبو العلاء**؟

ب) ولماذا لا تقصَّر العلة الطويلة قبل صحيح "ساكن" في نهاية الكلمة في مثل **دعاكْ** و**عصاكْ** (بسكون الكاف عند الوقف) في حين أنها تقصّر في مثل **دعَتْ** (**دعا** + **تْ**) و**عصًا** (**عصا** + **نْ**)؟ (التنوين هو نون ساكنة، كما هو معروف)

ج) ولماذا لا تقصّر العلة الطويلة قبل صحيح "ساكن" في بعض اللهجات المعاصرة في مثل **استشارْنا** (هو) في حين أنها تقصّر في مثل **استشَرْنا** (نحن) مع أن الراء "ساكنة" في الحالتين؟

3. أ) ما الذي يجعل الجيم في العربية صوتاً "قمرياً" بالرغم من أنه لا يختلف في مخرجه عن الشين، فهو، كالشين، صوت غاريّ (أدنى–حنكي)، وبالتالي فهو يشترك مع جميع الأصوات " الشمسية " (الأصوات الأسنانية والغاريّة (الأدنى–حنكيّة) في السمة المميِّزة [+ أمامي] ([+ coronal]) (انظر الفصل السابق)، وهي السمة التي تميِّز الأصوات "الشمسية" عن الأصوات "القمرية"؟[2]

ب) ولماذا تُنطَق الجيم في بعض لهجات الخليج ياء في مثل **وَيْه** (وجه) و**دياية** (دجاجة) و**اليمعة** (الجمعة) في حين أنها تبقى جيماً في مثل **جِدر** و**جِدّام** وجاسم؟

4. لماذا يختلف اتجاه المماثلة بين الصحيحين المتواليين في وزن **افتعل** ومشتقاته عن اتجاه المماثلة بين الصحيحين المتواليين في غير هذه الصيغة؟ أي لماذا تتّجه المماثلة في وزن **افتعل** ومشتقاته نحو الأمام progressive (الصحيح اللاحق يتغيّر مماثلة للصحيح الذي قبله: **يزتهر ← يزدهر، مدتَعٍ ← مدّعٍ، اصتبر ← اصطبر**)، في حين أنّ المماثلة بين الصحاح في العربية تتّجه نحو الخلف regressive (الصحيح السابق يتغيّر مماثلة للصحيح الذي يليه: **مُنْدثّر ← مُدّثّر؛ عُدْتَ ← عُتّْ**) ؟

5. هل الأصل في العلة (الحركة) الأخيرة في مثل **أبو** و**ضربوا** قصيرة تطال بقاعدة إذا تلتها لاحقة كما في **أبوك** و**ضربوه**؟ أم هل هي طويلة تقصّر بقاعدة إذا وقعت في نهاية الكلمة؟

6. لماذا تتحقق بعض الصيغ بصور مختلفة في ظاهر اللفظ؟

أ.أفعل التفضيل: **أفْعَل / أفَعّ** (أكرم / أعزّ).

ب.اسم المكان: **مَفعل / مَفَعّ** (مَكتب / مَقَرّ).

ج.اسم الآلة: **مِفعل / مِفَعّ** (مِلقط / مِفَكّ).

د.الفعل الثلاثي: **فَعَلَ / فَعَّ / فالَ / فَعا / فَعى**

(كَتَبَ / مَدَّ / قالَ / دَعا / رَمى). الخ.

7. لماذا تختلف العلة السابقة للصحيح الأخير (حركة ما قبل الآخِر) في اسم الفاعل في مثل **مُحتَلّ** (فتحة) عن العلة السابقة للصحيح الأخير في اسم الفاعل في مثل **محترِم** (كسرة)؟ ولماذا تختلف العلة السابقة للصحيح الأخير في الفعل الماضي المبني للمجهول في مثل **رُدَّ واحتُلّ** (ضمة) عن العلة السابقة للصحيح الأخير في مثل **كُتِب واستُغِلّ** (كسرة)؟

8. لماذا يقع النبر في اللهجة القاهرية على المقطع الثاني من آخر الكلمة في مثل **رَمِتُه** و**رَمِتَك** مع أن القاعدة تتطلب وقوعه على المقطع الثالث من آخر الكلمة كما في **بَلَدَك وضَرَبُه**؟

إنّ القضايا التي تثيرها الأسئلة السابقة يجمعها كلّها محور أساسي واحد أدركه قدماء اللغويين العرب منذ أمد طويل، هو حاجة اللغوي لتقدير أصل (بنية عميقة deep structure) يختلف عن ظاهر اللفظ (البنية السطحية surface structure)، واكتشاف القواعد الصوتية التي تحوّل ذلك الأصل إلى ظاهر اللفظ. فليس هناك وسيلة – فيما أرى – للإجابة عن الأسئلة السابقة دون مثل هذا التقدير.

وسأناقش فيما يلي القضايا التي تثيرها الأسئلة السابقة بشيء من التفصيل:

1) الضمة الطويلة والكسرة الطويلة:

لقد تعرّض لهذه القضية عدد من أعلام اللغويين العرب المحدثين. وسأكتفي هنا بذكر آراء اثنين منهم.

"... ولكنّ القدماء قد ضلّوا الطريق السويّ حين ظنّوا أنّ هناك حركات قصيرة قبل حروف المدّ، فقالوا، مثلا، إنّ هناك فتحة على التاء في " كتاب " وكسرة تحت الراء في "كريم" وضمة فوق القاف في "يقول". (أنيس (1961) ص 40). [3]

"... وخلاصة ما تقدّم أن الواو والياء في "أدعو" و "أرمي" حركتان خالصتان من ناحية النطق والوظيفة معاً ... " (بشر (1969) ص 107).

لا خلاف في أنّ الواو في مثل **أقول وأدعو** والياء في مثل **كريم وأرمي** مدّان (ضمة طويلة وكسرة طويلة على التوالي) من الناحية اللفظية. ولكنّ الخلاف هو حول ماهيتهما من الناحية الفونولوجية (**الوظيفية** حسب تعبير كمال بشر). ولست أشكّ في أنّ القدماء كانوا على حقّ – كما سأبيّن بعد قليل – حين اعتبروهما ضمة + واو (ساكنة)، وكسرة + ياء (ساكنة)، على التوالي[4]. وأستطيع أن أقول إنّ ما جعل المدّ (العلة الطويلة) مساوياً لعلة قصيرة + صحيح في العروض (وقواعد النبر) هو أن أصل الكلمات التي يظهر فيها المدّ في اللفظ يحتوي على علة قصيرة + شبه علة (ياء أو واو). وبما أن شبه العلة لا يختلف في قيمته العروضية (أو النبرية) عن الصحيح (قارن: وَلد / بَلد؛ حَوْل / حقْل؛ لوْ / لنْ)، فإن العلة القصيرة + شبه العلة لا تختلف عن العلة القصيرة + الصحيح. ومن هنا فليس هناك فرق في قيمة المقطع الثاني في كلمتيْ **يَعودُ ويَعْـدُ** (ع ـُـُ = ع ـُ و = ع ـُ د).

ولكن هل هناك أسباب أخرى تدعونا إلى أن نفترض أن البنيتين العميقتين للضمّة الطويلة والكسرة الطويلة تحتويان على واو وياء على التوالي؟ الجواب: نعم، فهذا هو الحلّ الوحيد لتفسير عدد من الظواهر اللغوية من بينها:

أ. الاختلاف الموجود بين لفظ كلمات تنتمي إلى صيغة واحدة كما يتّضح من الأمثلة التالية:

- مفعول: مدعوم (م ـَ د ع ـُـُ م) / مَدْعُوّ (م ـَ د ع ـُ و و).
- فُعول: عُلوم (ع ـُ ل ـُـُ م) / عُلُوّ (ع ـُ ل ـُ و و).

- فَعيل: عَليم (ع ـَ ل ـِ ـِ م) / عَلِيّ (ع ـَ ل ـِ ي ي).

ب. العلاقات الاشتقاقية في كثير من الكلمات التي تُظهر علة طويلة في بعضها وشبه علة في بعضها الآخر كما يتضح من الأمثلة التالية:

- أدعو (ء ـَ د ع ـُ ـُ) / لن أدعُوَ (ء ـَ د ع ـُ و ـَ)

- يوضح (ي ـُ ـُ ض ـِ ح ـُ) / أوْضِح (ء ـَ و ض ـِ ح ـَ).

- ميزان (م ـِ ـِ ز ـَ ـَ ن) / وزن (و ـَ ز ـَ ن ـَ).

ففي أمثلة (أ) لا بدّ من افتراض البنى العميقة التالية لـ **مفعول وفُعول وفَعيل** على التوالي: **م ـَ ف ع ـُ و ل ؛ ف ـُ ع ـُ و ل ؛ ف ـَ ع ـِ ي ل**. وبناءً على هذا تكون **مَدْعُوّ وعُلُوّ وعَلِيّ** قد جاءت على أصلها دون تغيّر، وتكون العلة الطويلة في **مدعوم وعُلوم وعَليم** قد نشأت من تطبيق القاعدة الصوتية التالية:

<u>تتحوّل شبه العلة إذا كانت مسبوقة بعلة قصيرة من جنسها (ـُ و ؛ ـِ ي) ومتلوّة بصحيح أو لا شيء</u> إلى مثل العلة القصيرة السابقة لها وينشأ من العلتين القصيرتين المتواليتين علة طويلة:

ـُ و ← ـُ ـُ

ـِ ي ← ـِ ـِ

إنّ هذه القاعدة، كما تدلّ صياغتها، تُطبّق على وزن **مفعول وفُعول وفَعيل** إذا كانت لام الكلمة صوتاً صحيحاً، ولكنّها لا تُطبّق إذا كانت لام الكلمة شبه علة (لأنّ القاعدة تنصّ على أنّها تُطبّق إذا تلا شبهَ العلة صحيح أو لا شيء، ولكنها لا تُطبّق إذا تلتها شبه علة أو علة).

ع ـَ ل ـُ و م ← ع ـَ ل ـُ ـُ م.

ع ـَ ل ـِ **ي** م ← ع ـَ ل ـِ ـِ م.

ع ـُ ل ـُ و و ← (تبقى كما هي).

ع ـَ ل ـِ ي ي ← (تبقى كما هي).

وكذلك لا تُطَبَّق القاعدة على كلمات مثل **يدعوَ** أو **يرميَ** (ي ـَ ر م ـِ ي ـَ) أو **يدعوَان** أو **يرميَان** (ي ـَ ر م ـِ ي ـَ ـَ ن ـِ) لأنّ شبه العلة متلوّة بعلة (حركة) وليس بصحيح أو لا شيء.

أما في أمثلة (ب) فلا بدّ من افتراض أنّ البنى العميقة لـ **يدعو ويوضح. وميزانٍ** تحتوي على شبه العلة (واو في هذه الأمثلة) لتفسير وجود الواو في **يدعوَ** (منصوب) **ودعوة وأوضح ووزن** الخ. وبناءً على هذا الافتراض تكون الكلمات التي تحتوي على الواو قد جاءت على أصلها، وتكون العلة الطويلة قد نشأت من تطبيق قواعد صوتية على البنى العميقة:

ي ـَ د ع ـُ و ـُ ← ي ـَ د ع ـُ ـُ

(تسقط شبه العلة لوقوعها بين علتين قصيرتين مِثْلين (ضمّتين)،

وينشأ من الضمتين اللتين أصبحتا متواليتين ضمّة طويلة.)

ي ـُ **و** ض ـِ ح ـُ ← ي ـُ ـُ ض ـِ ح ـُ

(تتحوّل الواو إلى ضمة لأنّ قبلها ضمة وبعدها صحيح، وينشأ من الضمتين المتواليتين ضمة طويلة.)

م ـِ و ز ـَ ـَ ن ← م ـِ **ي** ز ـَ ـَ ن

(تتحوّل الواو إلى ياء مماثلة للكسرة).

م ـِ ي ز ـَ ـَ ن ← م ـِ ـِ ز ـَ ـَ ن

(تتحوّل الياء إلى كسرة لوقوع كسرة قبلها وصحيح بعدها، وينشأ من الكسرتين المتواليتين كسرة طويلة).

قد يتساءل متسائل: لماذا لا نفترض أن العلة الطويلة هي الأصل وأن شبه العلة قد نشأت من ذلك بقواعد صوتية؟ من حيث المبدأ ليس هناك ما يمنع أن تكون العلة الطويلة هي الأصل. ولكن لترجيح هذا الحلّ لا بدّ من أن تكون هناك قواعد صوتية "معقولة "(plausible) تُحوّل العلة الطويلة إلى شبه علة (مسبوقة بعلة قصيرة من جنسها في بعض الحالات)، ولا بدّ ثانياً من أن تكون تلك القواعد الصوتية أقلّ تعقيداً من القواعد التي تحوّل شبه العلة إلى علة قصيرة من جنسها. وأخيراً لا بدّ من أن يكون للبنية العميقة المفترضة تبرير في ضوء التركيب الصوتي للكلمة العربية والصيغ الصرفية الموجودة في اللغة.

إن افتراض أنّ العلة الطويلة هي الأصل في صيغ **مفعول وفُعول وفَعيل** لا يواجه أيّ مشكلة. فبناء على هذا الافتراض تكون كلمات مثل مدعوم وعلوم وعليم الخ قد جاءت على أصلها، وتكون كلمات مثل **مَدْعُوّ وعُلُوّ وعَلِيّ** قد نتجت من تطبيق قاعدة صوتية تحوّل العلة القصيرة الثانية من العلتين القصيرتين المتواليتين (باعتبار أن العلة الطويلة هي علتان قصيرتان متواليتان) إلى شبه علّة من جنسها إذا تلاها شبه علة:

ع ـُ ل ـُ ـُ و ← ع ـُ ل ـُ و و.

ع ـَ ل ـِ ـِ ي ← ع ـَ ل ـِ ي ي.

ولكن متبنّي هذا الحلّ سيواجه عقبات لا مجال للتغلب عليها في كثير من الأمثلة الأخرى، أهمّها ما يلي:

1. ليس هناك مبرّر لافتراض بنى عميقة تحتوي على علة طويلة لكلمات مثل **أوضح** أو **وزن** أو **يوحّد** أو **يواعد**، لأن صيغ هذه الكلمات في صورها الملفوظة لا تختلف عن الصيغ المتوقّعة في البنى العميقة، كما تدلّ مقارنتها مع كلمات مثل **أكرم** و**ضرب** و**يُحَسِّن** و**يشارك** على التوالي.
2. ليس هناك مبرّر لأن يكون الجذر الأول للكلمات السابقة (فاء الكلمة) علة لأن النظام الصوتي للكلمة العربية لا يسمح بأن تبدأ بعلة.
3. ليس هناك قواعد صوتية معقولة تحوّل العلة الطويلة (على فرض أنها موجودة في البنى العميقة للكلمات السابقة) إلى علة قصيرة + شبه علة في البنية السطحية.
4. ليس هناك تفسير لبعض العلاقات الاشتقاقية. فإذا كانت الكسرة الطويلة في **ميزان**، مثلا، أصلية (موجودة في البنية العميقة)، فإن المتوقّع أن يكون الفعل الماضي **يَزَنَ** وليس **وَزَنَ**. وإذا كانت الضمة الطويلة في **يوقن**، مثلا، أصلية، فإن المتوقّع أن يكون الفعل الماضي **أَوْقَنَ** (مثل أوضح) لا **أيقن**. وإذا حاولنا أن نجد قاعدة تحوّل **يَزَنَ** إلى **وزن** وتحوّل **أوقن** إلى **أيقن**، فإننا لن نجد قاعدة صوتية تفعل ذلك. فلو كان لمثل هذه القاعدة وجود لحوّلت **ييس**، مثلا، إلى **وبس** ولحوّلت **أَوْضح** إلى **أَيْضح**.

ولهذا كله لا مناص من رفض الحلّ الذي يعتبر العلة الطويلة موجودة في البنى العميقة للكلمات السابقة.

2) تقصير العلة الطويلة:

تقصَّر العلة الطويلة في العربية (واللهجات المعاصرة) إذا وقعت قبل صحيحين متواليين أو قبل صحيح في نهاية الكلمة (أي قبل "ساكن" حسب تعبير القدماء) كما يتضح من مقارنة الأمثلة التالية:

أقامَتْ: ء ـَ ق ـَ ـَ م ـَ ت / أقمْتُ: ء ـَ ق ـَ م ت ـُ

استشارَت: س ت ـَ ش ـَ ـَ ر ـَ ت / استشَرْنَ: س ت ـَ ش ـَ ر ن ـَ

دعاكَ: د ـَ ع ـَ ـَ ك ـَ / دَعَتْكَ: د ـَ ع ـَ ت ك ـَ

/ دعا الناس: د ـَ ع ـَ ن ن ـَ ـَ س ـَ

عصايَ: ع ـَ ص ـَ ـَ ي ـَ / عصًا: ع ـَ ص ـَ ن

/ عصا الرّجل: ع ـَ ص ـَ رر ـَ ج ـُ ل

كتبوه: ك ـَ ت ـَ ب ـُ ـُ ه ـُ / كتبوا المقالَ:

ك ـَ ت ـَ ب ـُ ل م ـَ ق ـَ ـَ ل ـَ

أخذوه: ء ـَ خ ـَ ذ ـُ ـُ ه ـُ / أخذوا ابنه: ء ـَ خ ـَ ذ ـُ ب ن ـَ هـ ـُ

فلماذا لا تطبّق قاعدة تقصير العلة الطويلة هذه على كلمات مثل:

أ. هامّ ودابّة وحاجٌّ وتحابّوا.

ب. دعاكْ وصبورْ وكريمْ (بسكون الآخر).

ج. في بعض اللهجات المعاصرة: (هو) **استشارْنا وحالْكم ودورْهم وبيرْنا** (بسكون الراء واللام) رغم أن قاعدة التقصير تطبَّق في هذه اللهجات على (نحن) **استشرْنا ودعتْ وكتبوا الرّسالة** الخ.

ليس هناك تفسير لعدم تقصير العلة الطويلة في أمثال الكلمات التي وردت في (أ) أعلاه دون افتراض بنى عميقة لها تختلف عن البنى السطحية. إنّ صيغ الكلمات السابقة تشير إلى أن البنى العميقة لـ **هامّ ودابّة وحاجّ وتحابّوا** هي: **هامِم ودابِبة وحاجَج وتحابَبوا** على التوالي (قارن: **شاعِر وقاعِدة وساعَدَ وتعاونوا**)، وهي بنى عميقة لا تُطبَّق عليها قاعدة تقصير العلة الطويلة لأنّها ليست متلوّة بصحيح "ساكن".

وقد تحوّلت البنى العميقة السابقة (فيما بعد) إلى البنى السطحية بتطبيق القاعدة الصوتية التي حوّلت كلمات مثل **مَدَدَ** إلى **مَدَّ** و**احتَلَلَ** إلى **احتَلَّ** وهي:

تُحذف العلة القصيرة (في الفعل ومشتقاته) إذا وقعت بين صحيحين مِثْلين بشرط أن لا يؤدي هذا الحذف إلى توالي ثلاثة صحاح (أي "التقاء ساكنين" حسب تعبير القدماء)[5].

م ـَ د ـَ د ـَ ← م ـَ د د ـَ

هـ ـَ ـَ م ـِ م ـُ ن ← هـ ـَ ـَ م م ـُ ن

ح ـَ ـَ ج ـَ ج ـَ ← ح ـَ ـَ ج ج ـَ

أما الماذا لم تطبّق قاعدة تقصير العلة الطويلة على العلة الطويلة في **هامّ وحاجّ** الخ. بعد أن حذفت العلة القصيرة الواقعة بين الصحيحين المِثْلين وأصبحت العلة الطويلة متلوّة بصحيحين متواليين (صحيح "ساكن ")، فلأنّ قاعدة تقصير العلة الطويلة تقع قبل قاعدة حذف العلة القصيرة وليس بعدها. ولهذا طبّقت قاعدة التقصير على مثل **أعَذْنْ** (أعاذ + نْ) فحوّلتها إلى **أعَذْنْ** (هنّ)، ولكنها لم تطبّق على مثل **حاجٌ** لأن **حاجٌ** كانت **حاجَجٌ** عندما جاء دور تطبيق هذه القاعدة، وعندما تحوّلت **حاجَجٌ** إلى **حاجٌ** كان دور تطبيق قاعدة التقصير قد مضى (انظر الفصل الخامس (القواعد الصوتية وسُنّة التطوّر) والفصل السادس (ترتيب القواعد الصوتية). أما رأي الأقدمين بأنّ عدم التقصير في الأمثلة السابقة هو "اغتفار التقاء الساكنين" فهو غير علمي لسببين، الأول أنّ "الاغتفار" ليس تفسيرا مقبولا لما يبدو أنّه شاذّ، والثاني أنّ ليس في الأمثلة السابقة "التقاء ساكنين" لأنّ الألف علة طويلة. (انظر الفصل السابع "ألفات أم همزات؟" في **دراسات في علم أصوات العربية ج1**).

والسبب الذي قدّمته لعدم تقصير العلل الطويلة في الأمثلة التي ذكرتها في (أ)، أعني تطبيق القواعد الصوتية في ترتيب محدَّد، يفسّر كذلك عدم تقصير العلل الطويلة في أمثلة (ب). لاحظ أنّ العلة الطويلة قد قصّرت في مثل **دعاتْ (دعا + تْ)** فأصبحت **"دَعَتْ"**، **وعَصَانْ (عصا + تنوين) فأصبحت "عَصَنْ"** (عصًا)، ولكنها لم تقصّر في الكلمات التي ذكرتها في (ب): **دعاكْ وصبورْ وجميلْ** (بسكون الكاف والراء واللام). فتاء التأنيث والتنوين ساكنان أصلا (أي قبل تطبيق قاعدة التقصير) في حين أن سكون آخر **دعاكْ** وصبورْ وجميلْ قد تمّ بقاعدة متأخّرة **تلي** قاعدة التقصير، هي قاعدة حذف حركات الإعراب والبناء للوقف.

وجدير بالذكر أن عدم تقصير العلة الطويلة في مثل **دعاكْ وصبورْ وجميلْ** (بسكون الآخر) عند الوقف دليل على خطأ نظرية قطرب وإبراهيم أنيس القائلة إنّ الأصل في جميع الكلمات العربية سكون الآخر وإنّ الحركات في أواخر الكلمات نشأت للتخلص من التقاء الساكنين (الزجاجي (1959) ص 70-71، وأنيس (1975) ص 220، 254). فلو كانت هذه النظرية صحيحة، أي لو كان سكون آخر الكلمات السابقة هو الأصل، كسكون تاء التأنيث ونون التنوين، لكانت الكلمات السابقة قد أصبحت **دَعَكْ وصَبُرْ وجَمِلْ** على التوالي (انظر:فصل "الحركات الأخيرة في الكلمات: هل هي للوصل كما يرى ابراهيم أنيس؟ في كتاب **أبحاث في الكلمة والجملة**).

وفي بعض اللهجات المعاصرة أيضاً أرى أنه لا بدّ من افتراض بنية عميقة تحتوي على علة قصيرة قبل الضمير المتصل في الكلمات التي ذكرتها في (ج)، مثل **استشارْنا وحالْكم ودورْهم وبيرْنا**، لتفسير عدم تقصير العلة الطويلة (الألف). فعدم التقصير في هذه الأمثلة – كما في الأمثلة التي وردت في (أ) و(ب) – يعود إلى أن قاعدة التقصير قد طُبِّقت قبل قاعدة حذف العلة القصيرة الواقعة قبل الضمير المتصل (حركة البناء أو الإعراب)، وبالتالي لم يكن لها تأثير على العلة الطويلة في الكلمات السابقة لأنّ العلة الطويلة لم تكن متلوّة بصحيحين متواليين (بـ "ساكن") عند تطبيقها، بخلاف العلة الطويلة (الألف) في **استشارْنا** (نحن):

	(نحن) استَشَرْنا	(هو) استَشارْنا
قبل تقصير العلة	س ت ـَ ش ـَ ـَ ر + ن ـَ ـَ	س ت ـَ ش ـَ ـَ ر+ ـَ +ن ـَ ـَ
تقصير العلة	س ت ـَ ش ـَ ر + ن ـَ ـَ	لا مجال لتطبيقها
حذف الفتحة بعد الراء	ليست موجودة	س ت ـَ ش ـَ ـَ ر + ن ـَ ـَ
تقصير العلة الأخيرة	س ت ـَ ش ـَ ر + ن ـَ	س ت ـَ ش ـَ ـَ ر + ن ـَ
البنية السطحية	س ت ـَ ش ـَ ر ن ـَ	س ت ـَ ش ـَ ـَ ر ن ـَ

وقد حاول بعض اللغويين المعاصرين (كنستوس وعبد الكريم (1980) ص 57) تفسير الفرق بين **استشَرْنا** و**استشارْنا** في إطار ما يسمّى بالقواعد الدائرية (cyclic rules) بناءً على أن البنية العميقة للفعلين واحدة وأن الفرق بينهما هو في علاقة الفعل باللاحقة **نا**:

"The cyclic analysis depends crucially on the difference in constituent structure between verb + subject versus verb + object suffixes … In addition to stress and syncope, there are several other phonological processes in the Levantine dialects that are sensitive to this structural difference. To mention just one of these, hollow verbs shorten their long root vowel in a syllable closed by the addition of a consonantal object suffix: cf. **stašaar** "consult" **stašar-na** "we consulted", but **stašaar-na** "he consulted us". The shortening rule must therefore be limited to apply in the domain defined by the inner layer of structure in cyclic analysis and can thus be taken as indirect support for that analysis".

إن افتراض أن قاعدة تقصير العلة الطويلة تميِّز بين علامة الفاعل **نـا** وضـمير المفعول **نا** تتناقض مع واقع اللغة العربية حيث نجد أن تقصير العلة الطويلة يتمّ عـبر كلمتين مثل (دعا الرجل)، فكيف لا يتمّ عبر كلمـة وضـمير متصـل كمـا في (هـو) **استشارْنا**؟ وقد لاحظنا أنّ عـدم تقصـير الألـف في كلمـة **استشـارْنا** يمكـن تفسـيره بافتراض وجود علة قصيرة في البنية العميقة لهـذه الكلمـة، وهـي موجـودة فعـلا في الفصحى (**استشارَنا**).

أما تطبيق القواعد الصوتية في ترتيب معيّن فيمكن النظر إليه باعتبار أنـه نـوع من التطوّر اللغوي عبر مراحل: في المرحلة التي كانت تطبَّق فيها قاعدة تقصير العلة الطويلة قبل صحيحين متواليين (قبل "سـاكن") كانـت العلـة القصـيرة (الفتحـة في **استشـارَنا وحـاجَجَ والكسـرة في ضـالِل إلخ.**) موجـودة فلـم تقصَّـر الألـف (لأن الصحاح التي تليها لم تكن "ساكنة") وعندما حذفت العلـل القصـيرة كانـت قاعـدة تقصير العلة الطويلة قد توقّف تطبيقها (لم تعد تطبَّق علـى الكلمـات الجديـدة الـتي تدخل اللغة أو على الكلمات الـتي تغيّـر تركيبهـا الصـوتي بتطبيـق قواعـد صـوتية دخلت اللغة في مرحلة لاحقة). وهذه الظاهرة لا تقتصر على تقصير العلـة الطويلـة وإنما تشمل قواعد صوتية أخرى في اللغة العربية ولهجاتهـا (انظـر فصـل "القواعـد الصوتية وسُنّة التطوّر "وفصل"الترتيب في تطبيق القواعد الصوتية في اللغة العربية " في هذا الكتاب).

3) **الجيم:**

الجيم في العربية الفصحى وفي اللهجات المعاصرة مثال آخـر علـى أهميـة ترتيـب القواعـد الصوتية وعلاقتها بالبنيتين العميقة والسطحية في تفسير بعض الظواهر اللغوية.[6]

من القضايا المتعلقة بالجيم:

- علاقة الجيم بالكاف المجهورة /g/ (الجيم القاهرية).
- علاقة الجيم بلام التعريف.
- لفظ الجيم في بعض لهجات الخليج.

وسأتناول هذه القضايا الثلاث بشيء من التفصيل:

أشار بعض اللغويين (عبده (1969) وبشر (1970) والسغروشني (1984) وغيرهم) إلى أن أصل الجيم كاف مجهورة /g/، وهو رأي يخالف رأي فرجسون (1956) وأنيس (1963) القائل إن الجيم العربية الفصيحة تحوّلت إلى جيم قاهرية. وأعتقد أن الأدلة اللغوية تؤيد أن أصل الجيم هو /g/ وليس العكس:

أ- الأمر الطبيعي أن ترد بعض الأصوات في اللغات أزواجاً: مجهور/ غير مجهور (مهموس). فإذا وردت الباء، مثلاً، في إحدى اللغات فإننا نتوقع أن نجد نظيرها غير المجهور/p/، وإذا وردت الفاء فإننا نتوقع أن نجد نظيرها المجهور /v/، وإذا وردت الكاف فإننا نتوقع أن نجد نظيرها المجهور /g/ الخ. وخلوّ العربية من الباء غير المجهورة /p/، والفاء المجهورة /v/، ليس مصادفة. فالأصل في العربية أن يكون فيها الباء ونظيرها غير المجهور /p/ وأن تخلو من الفاء ونظيرها المجهور /v/، كما تدل المقارنة مع اللغات السامية الأخرى. وقد نشأ الوضع الحالي الذي يبدو شاذاً من تحوّل الباء غير المجهورة إلى فاء[7].

كذلك وجود الكاف في الفصحى وبعض اللهجات دون نظيرها المجهور ووجود الجيم دون نظيرها غير المجهور دليل على أنّ الأصل – كما تدلّ المقارنة مع اللغات السامية من جهة ولفظ لام التعريف قبل الجيم من جهة أخرى – هو الكاف

والكاف المجهورة /g/. وقد تحوّلت الكاف المجهورة إلى جيم، فكانت النتيجة وجود الجيم واختفاء الكاف المجهورة.

ب- تحوّلت الكاف إلى نظيرها الغاريّ (الأدنى حنكي) (الصوت الأول في الكلمة الإنجليزية chair، وهو جيم غير مجهورة أو شين غير مستمرة) في بعض المواقع في كثير من اللهجات (العراق والخليج وقرى فلسطين الخ.)، فلا عجب أن تكون الكاف المجهورة قد تحوّلت إلى نظيرها الغاريّ (الأدنى حنكي)، أي الجيم. وجدير بالذكر أنه لا خلاف في أن الكاف، وهي صوت غير مجهور، هي التي تحوّلت إلى الجيم غير المجهورة (ch) وليس العكس، وهذا يؤيد أن الكاف المجهورة هي التي تحوّلت إلى الجيم المجهورة، وليس العكس.

ج- تُلفظ أداة التعريف في الفصحى لاماً قبل الجيم، فالجيم – كما هو معروف – تعتبر صوتاً "قمرياً" رغم أن مخرجها، كمخرج الشين، هو الغار (أدنى الحنك)، أي رغم أنها صوت أمامي [+ coronal][8] كبقية الأصوات "الشمسية". وهذا يؤيد أن أصل الجيم هو نظيرها الطَّبَقي (الأقصى حنكي)، أي الكاف المجهورة /g/، وهي – كالكاف غير المجهورة – صوت "قمري". أما لماذا لم تعامل الجيم كبقية الأصوات الأمامية بعد أن تحوّلت من صوت طبَقي (أقصى حنكي) إلى صوت غاري (أدنى حنكي)، وهو أحد موقعي الأصوات "الشمسية"، فيفسّره ترتيب القواعد الصوتية الذي أشرت إليه:

أولا: تطبيق قاعدة لفظ لام التعريف (تلفظ اللام لاما قبل الكاف المجهورة /g/ لأنها صوت "قمري").

ثانياً: تحوّل الكاف المجهورة /g/ إلى جيم (وتبقى اللام كما هي قبل الجيم).

والترتيب في تطبيق القواعد الصوتية يفسّر أيضا لفظ الجيم بصورتين مختلفتين في بعض لهجات الخليج:

ديابة (دجاجة)، وَيْه (وَجْه)، اليمعة (الجمعة)، مينون (مجنون) الخ.

جدّام (قدّام)، جِدر (قِدر)، جليب (قليب)، جاسم (قاسم) الخ.

إن هذا الاختلاف لا يمكن تفسيره بأية قواعد صوتية. والتفسير الوحيد المقبول – فيما أرى – هو أن قاعدة تحوّل الجيم إلى ياء قد توقّف تطبيقها في وقت ما وأنّ الكلمات التي تُلفظ حاليا بالجيم كانت تُلفظ بطريقة أخرى قبل توقّف تطبيق القاعدة (أو أنها لم تكن موجودة في اللهجة). ونستطيع أن نستنتج أن **جدّام** و**جدر** و**جليب** الخ. (وهي **قدّام** و**قدر** و**قليب** في الفصحى) كانت تُلفظ بالكاف المجهورة /g/ في أثناء الفترة التي كانت فيها الجيم تُحَوّل إلى ياء وأن الكاف المجهورة لم تتحوّل إلى جيم إلا بعد توقّف تطبيق قاعدة تحوّل الجيم إلى ياء. فلو لم يكن الأمر كذلك لكانت الجيم في هذه الكلمات تلفظ ياء كبقية الجيمات الأخرى (إلا إذا افترضنا أن القواعد الصوتية تستطيع التمييز بين الجيم الأصلية والجيم المنقلبة عن صوت آخر)[9].

أولا: ج ← ي.

ثانياً: g ← ج

وعدم تحوّل الجيم إلى ياء لا يقتصر على الكلمات التي نتجت فيها الجيم من كاف مجهورة، وإنما يشمل أيضاً كل الكلمات التي دخلت بعد توقّف تطبيق قاعدة تحوّل الجيم إلى ياء، ككلمة **جامعة**، مثلا، وهي كلمة حديثة.

4)اختلاف اتجاه المماثلة:

المماثلة بين الأصوات الصحيحة في العربية مماثلة خلفية ("رجوعية")، أي أن الصحيح السابق هو الذي يتغيّر مماثلة للصحيح الذي يليه وليس العكس، كما يتضح من الأمثلة التالية:

عُدْتُ: (ع ـُ د ت ـُ) ← عُتُّ (ع ـُ ت ت ـُ).

مُتْدثِّر[10](م ـُ ت د ـَ ث ث ـِ ر) ← مُدَّثِّر (م ـُ د د ـَ ث ث ـِ ر).

فُزْتُم (ف ـُ ز ت ـُ م) ← فُستُّم (ف ـُ س ت ـُ م).

مُتْزَمِّل (م ـُ ت ز ـَ م م ـِ ل) ← مُزَّمِّل (م ـُ ز ز ـَ م م ـِ ل)

ذَنْب (ذ ـَ ن ب) ← ذَمْب (ذ ـَ م ب).

فما الذي يجعل المماثلة بين فاء الفعل والتاء في وزن **افتعل** (ومشتقاته) مماثلة أمامية (تتجه نحو الأمام: الصحيح التالي يتغيّر مماثلة للصحيح الذي يسبقه)، كما في **ازدهر و اصطبر**؟ مرة أخرى نجد أن افتراض بنية عميقة مختلفة عن البنية السطحية وترتيب القواعد الصوتية يفسّران ما يبدو خروجاً عن القاعدة. فالأصل في صيغة **افتعل** – كما يتضح من مقارنة اللغات السامية – هو **اتفعل**. وقد حدث قلب مكاني بين التاء وفاء الفعل في مرحلة لاحقة فأصبح **افتعل**. أي إنّ ترتيب قاعدة المماثلة وقاعدة القلب المكاني هو كما يلي:

أولاً: المماثلة:

يَتْزَهِر (ي ـَ ت ز ـَ هـ ـِ ر) ← يَدْزهر (ي ـَ د ز ـَ هـ ـِ ر).

يَتْصبر (ي ـَ ت ص ـَ ب ـِ ر) ← يَطْصبر (ي ـَ ط ص ـَ ب ـِ ر).

دار جرير للنشر والتوزيع

ثانياً: القلب المكاني:

يَدْزهر (ي ـَ د ز ـَ هـ ـِ ر) ← يَزْدَهر (ي ـَ ز د ـَ هـ ـِ ر).

يَطْصبر (ي ـَ ط ص ـَ ب ـِ ر) ← يَصْطبر(ي ـَ ص ط ـَ ب ـِ ر).

ولعلّ من الجدير بالذكر أن وزن **اتفعل** في اللهجة القاهرية ليس الأصل الذي افترضتْه لوزن **افتعل**، ذلك أن وزن **اتفعل** الموجود حاليا في اللهجة القاهرية هو نظير **انفعل** في اللهجات العربية الأخرى وفي الفصحى، وليس نظير وزن **افتعل**[11]. ومما يدلّ على ذلك ما يلي:

أ. لا وجود لوزن **انفعل** في اللهجة القاهرية.

ب. كلّ كلمة من وزن **انفعل** في اللهجات العربية الأخرى تلفظ **اتفعل** في اللهجة القاهرية:

انكسر ← اتكسر (كُسِرَ).

انحبس ← اتحبس (حُبِسَ).

انقبل ← اتقبل (قُبِلَ).

(لاحظ أن الأفعال السابقة لا يمكن أن تكون منقلبة عن **اكتسر واحتبس واقتبل**).

ج. وزن **افتعل** في اللهجات العربية الأخرى يلفظ أيضا **افتعل** في اللهجة القاهرية:

احترم، اعتقد، اعتمد، اختفى، افتكر الخ.

ويتضح هذا في وجود ثنائيات كالتالية في اللهجة القاهرية:

احترم / اتحرم (حُرِمَ).

ارتفع / اترفع (رُفِعَ).

احتلّ / اتحلّ (حُلَّ).

اعترف / اتعرف (عُرِفَ).

اعترض / اتعرض (عُرِضَ).

افتتح / اتفتح (فُتِحَ).

5)العلّة (الحركة) الطويلة في آخر الكلمة:

العلة الأخيرة في مثل **أخو** وضربوا ورمى ودعا تلفظ طويلة إذا اتصلت بلاحقة كما في **أخوك** وضربوه ورماها ودعاني وتلفظ قصيرة إذا وقعت في نهاية الكلمة. وقد لاحظتُ أن قواعد النبر في العربية ولهجاتها تتطلب اعتبارها قصيرة إذا وقعت في آخر الكلمة، أي إذا لم تتصل بلاحقة. (انظر فصل "قواعد النبر" في **دراسات في علم أصوات العربية ج1**.)

والسؤال المطروح هو: هل العلة في آخر الأمثلة السابقة طويلة في الأصل (تُقصَّر بقاعدة صوتية إذا وقعت في آخر الكلمة) أم هل هي قصيرة (تُطال بقاعدة إذا تلتها لاحقة)؟

لقد تبنّيت الرأي الأول، ولا أزال أعتقد أنه الرأي الصحيح. غير أنّ بعض اللغويين المعاصرين رأوا الرأي الثاني (عبد الكريم (1980)). إنّ الرأي الثاني يواجه – فيما أرى – مشكلات لا حلّ لها:

أ- إذا كانت العلة الأخيرة في كلمات مثل **أخو** وضربوا هي ضمة في اللهجات المعاصرة، فإن إضافة لاحقة مثل ضمير المخاطب (ـَ ك) تتطلب إضافة واو بين العلتين القصيرتين (الضمة والفتحة) وليس إطالة العلة القصيرة الأولى[12]:

ء ـَ خ ـُ + ـَ ك ← ء ـَ خ ـُ و ـَ ك

ب- إذا كانت العلة الأخيرة في **رمى** قصيرة (رَمَ) فمعنى ذلك أن البنية العميقة لكلمة **رمى** هي **رَمَيْ** (ر ـَ م ـَ ي)، بسكون الياء (قارن: رميْتُ، رميْنا)، وليس **رَمَيَ** (ر ـَ م ـَ ي ـَ)، بفتح الياء. ويتطلب هذا قاعدة صوتية تسقط الياء إذا لم يلها شيء، وهي قاعدة لا يُحتاج إليها إلا في هذا المقام. وعلاوة على ذلك تخلق هذه القاعدة مشكلة جديدة هي: كيف نفسّر سقوط شبه العلة في مثل **رَمَيْ** وعدم سقوطها في مثل **أيْ وكيْ ولوْ وأوْ**؟

ج- إذا كانت العلة الأخيرة في مثل **أخو** (أخُ) ضمة، فكيف نفسّر وجود الواو في إخوة وإخوان؟

وإذا حاولنا تطبيق هذا الرأي على العربية الفصحى فسنجد أنه يواجه مشكلات أكبر بسبب وجود حركات الإعراب والبناء:

د. إذا كانت العلة الأخيرة في الفعل المضارع المجزوم **يضربوا** ضمة فلماذا لم تسقط في حالة الجزم كما تسقط الضمة في الفعل المضارع **يضربُ**؟ وهذا ينطبق أيضاً على حالة الوقف.

هـ. إذا كانت العلة الأخيرة في مثل (لم) **يضربوا ورمى وعصا** قصيرة، فلماذا تطال إذا تلاها ضمير متصل (**ضربوه** و(لم) **يضربوك ورماها وعصاي**) في حين أن

العلة القصيرة في مثل **ضربَ ويضربُ ويلدُ** الخ لا تطال (**ضربَهُ، يضربُكَ، يلدُها**)؟

أما الرأي الآخر، وهو اعتبار العلة الأخيرة طويلة في البنية العميقة، فلا يواجه أيّا من المشكلات السابقة. فالعلة الطويلة تُقصَّر في نهاية الكلمة بقاعدة صوتية واحدة صالحة لجميع الحالات:

ضربوا: ض ـَ ر ـَ ب ـُ ـُ ← ض ـَ ر ـَ ب ـُ

أمّا طول العلة في أمثلة مثل **رماهُ وضربوهُ وعصاكَ** وقِصَرها في أمثلة مثل **ضربَهُ ويضربُهُ ويلدُكَ** فلا يحتاج إلى تفسير لأنّ البنى العميقة في الأمثلة الأخيرة لا تحتوي على علل طويلة (أو ما يؤدي إلى علل طويلة بتطبيق قواعد صوتية)، بل على علل قصيرة (فتحة أو ضمة أو كسرة) تظهر كما هي في البنية السطحية:

ضَربوهُ: ض ـَ ر ـَ ب ـُ و هـ ـُ ← ض ـَ ر ـَ ب ـُ ـُ هـ ـُ

يضربُهُ: ي ـَ ض ر ـِ ب ـُ هـ ـُ (تبقى كما هي)

في المثال الأول تتحوّل الواو إلى ضمة وينشأ من الضمتين المتواليتين **ضمة طويلة لا تُقصَّر لأنها ليست في نهاية الكلمة**. وفي المثال الثاني ظلت الضمة القصيرة قصيرة كما هي في البنية العميقة.

وكذلك ليس هناك مشكلة في تفسير سقوط شبه العلة في مثل **رمى ورماهُ ودعاكَ وعصاكَ** وعدم سقوطها في **أيْ وكيْ ولوْ وأوْ**. فقاعدة سقوط شبه العلة تطبق على الأمثلة الأولى لأن شبه العلة تقع بين علتين قصيرتين مِثْلين ولا تطبَّق على الأمثلة الأخيرة لأن شبه العلة لا تقع بين علتين قصيرتين مِثْلين:

ر ـَ م ـَ ي ـَ ← ر ـَ م ـَ ـَ

د ـَ ع ـَ و ـَ ← د ـَ ع ـَ ـَ

ء ـَ ي (تبقى كما هي)

ل ـَ و (تبقى كما هي)

والقاعدة التي تحذف شبه العلة التي تقع بين علتين قصيرتين مثلين (إذا لم ينشأ من هذا الحذف "التقاء ساكنين"، أي توالي ثلاثة أصوات صحيحة) لا تقتصر على شبه العلة الواقعة في نهاية الكلمة بل تشمل أيضاً شبه العلة في وسط الكلمة:

قالَ: ق ـَ و ـَ ل ـَ ← ق ـَ ـَ ل ـَ

باعَ: ب ـَ ي ـَ ع ـَ ← ب ـَ ـَ ع ـَ

قَوْل: ق ـَ و ل (تبقى كما هي)

بَيْع: ب ـَ ي ع (تبقى كما هي)

دَعَوْتُ: د ـَ ع ـَ و + ت ـُ (تبقى كما هي)

رَمَيْتُ: ر ـَ م ـَ ي ت ـُ (تبقى كما هي)

6) تعدّد صور الصيغة الواحدة:

من أهمّ الظواهر التي لا يجوز الاكتفاء بوصفها ظاهرة تعدّد صور الصيغة الواحدة. فاختلاف **أعزّ** عن **أكرم**، مثلا، أو **مَقَرّ** عن **مُكْتَسب**، أو **مِفَكّ** عن **مِلقَط** يمكن تفسيره في ضوء قاعدة سبق أن أشرت إليها، هي قاعدة التخلّص من العلة

القصيرة إذا وقعت بين صحيحين مثلين (بالقلب المكاني في الأمثلة السابقة لأنّ الحذف يؤدي إلى توالي ثلاثة صحاح أي "التقاء ساكنين" حسب تعبير القدماء):

ء َ ع زَ َ زُ ← ء َ ع َ زِ ز ُ

م َ ق رَ َ ر ُ ن ← م َ ق َ ر ر ُ ن

م ِ ف كَ َ ك ُ ن ← م ِ ف َ ك ك ُ ن

وهناك صيغ أخرى كثيرة متعدّدة الصور في اللفظ يمكن تفسيرها جميعاً لأنّ الاختلاف بينها نشأ من تطبيق قواعد صوتية على بعضها دون البعض الآخر. فصيغة **فَعَلَ**، مثلا، تتحقق في ظاهر اللفظ بعدة صور: فَعَلَ؛ فالَ؛ فَعا؛ فَعى؛ فَعَّ:

قال: ق َ و َ ل َ ← ق َ َ ل َ

دعا: د َ ع َ و َ ← د َ ع َ َ

رمى: ر َ م َ ي َ ← ر َ م َ َ

مدّ: م َ د َ د َ ← م َ د د َ

أما **دعوْتُ** ورميْنا **ومَدَدْتُم** فجاءت على أصلها.

وكذلك لكلّ من **استفعلَ** الخ عدة صور: مثلا، **استقبل واستعاد واستغنى واستقرّ**. وقد تحوّلت البنى العميقة للفعل الأجوف والمضعّف والناقص بقواعد صوتية أدّت إلى صور مختلفة في ظاهر اللفظ، ولم يحتفظ بصيغ البنى العميقة في ظاهر اللفظ سوى الأفعال الصحيحة. وقس على ذلك **أفْعَلَ وفاعَلَ وتفعّلَ** إلخ.

وقد أخذ بعض اللغويين الوصفيين على القدماء محاولتهم تفسير هذا الاختلاف. فأنيس فريحة، مثلا، يقول إنّ **قَوَمَ** "من تعليلات اللغوي كي يستقيم أمر

قام مع الميزان **فَعَلَ** " (فريحة (1961) ص 182). وإبراهيم السامرائي يرى أنه "ليس لنا أن نقول إن المدّ في **قال** آتٍ من واو متحركة والأصل **قَوَلَ** وكذا في **باع** فإنّها من **بَيَعَ**. والحقيقة أنّ الفرق كبير بين هذا المدّ والواو المتحرّكة والياء المتحرّكة في **قَوَلَ وبَيَعَ**. وعلى هذا فلا يصحّ أن يكون أصل **قال وباع قَوَلَ وبَيَعَ**". (السامرائي (1966) ص 110). ولا أدري كيف يستطيع أيّ لغوي تفسير العلاقة بين **قال وباع** من جهة **ويقول ويبيع، وقَوْل وبَيْع**، من جهة أخرى دون افتراض أن أصل **قال قَوَلَ** وأصل **باع بَيَعَ**. ومثل هذا يقال في العلاقة بين **دعا ويدعو ودعوة** الخ. ولا أشكّ في أن القدماء كانوا على حقّ في محاولتهم تفسير هذه الظواهر اللغوية، وإن كنت أختلف معهم في بعض القواعد الصوتية التي اقترحوها لمثل هذا التفسير (قاعدة انقلاب الواو والياء ألفا، مثلا).

7) اختلاف العلة السابقة للصحيح الأخير (حركة ما قبل الآخر):

تتطلب قاعدتا صياغة اسم الفاعل والفعل الماضي المبني للمجهول، وهما قاعدتان صرفيتان، وجود كسرة قبل الصحيح الأخير، كما هو معروف:

منْتخِب (م ـُ ن ت ـَ خ ـِ ب) ، كُتِبَ (ك ـُ ت ـِ ب ـَ)

ولهذا لا بد من تفسير عدم وجود هذه الكسرة في مثل **محتَلّ واحتُلّ ورُدّ**، وهذا غير ممكن دون افتراض بنية عميقة مختلفة عن البنية السطحية. أمّا إذا افترض أن البنية العميقة للكلمات السابقة هي **محتَلِل واحْتُلِلَ ورُدِدَ**، بكسر ما قبل الآخر كما في **منتخِب وانتُخِبَ** (بكسر الخاء) **وكُتِبَ** (بكسر التاء)، فإن عدم وجود الكسرة في البنية السطحية يمكن تفسيره بسهولة، فهناك قاعدة صوتية أشرتُ إليها من قبل حذفت العلة القصيرة **في مُحتَلِل** إلخ. **لأنها وقعت بين صحيحين مِثْلين**:

م ـُ ح ت ـَ ل ـِ ل ـُ ن ← م ـُ ح ت ـَ ل ل ـُ ن

ر ـُ د ـِ د ـَ ← ر ـُ د د ـَ

أما في مثل اسْتُغِلّ ومُسْتَغِلّ، حيث تظهر الكسرة قبل اللام الأولى بدلا من ظهورها قبل اللام الأخيرة كما هو متوقع، فالقاعدة السابقة لم تحذف الكسرة الواقعة بين الصحيحين المثلين (لأن حذفها يؤدي إلى "التقاء ساكنين"، أي توالي ثلاثة صحاح)، بل قَلَبت مكانها:

م ـُ س ت ـَ غ ل ـِ ل ـُ ن ← م ـُ س ت ـَ غ ـِ ل ل ـُ ن

قارن: م ـُ س ت ـَ ق ب ـِ ل ـُ ن (لا مجال لتطبيق قاعدة القلب المكاني)

8) موقع النبر في بعض الكلمات في اللهجة القاهرية:

لقد اهتمّ بعض اللغويين المعاصرين بتفسير ظاهرة وقوع النبر على العلّة الثانية في مثل رَمِتُه **ramitu** في اللهجة القاهرية بدلا من المقطع الأول كما هو مُتَوَقّع (قارن: كَتَبُه، بَلَدَك الخ). وسأناقش فيما يلي بعض الآراء في تفسيرها:

رأي سالم غزالي:

يرى سالم غزالي (غزالي (1981) ص 19-21) أنّ وقوع النبر على العلة الثانية في رَمِتُه سببه حرص المتكلم على المحافظة على علامة التأنيث كاملة (الكسرة والتاء: ـِ ت). فالنبر إذا وقع على الأولى (الثالثة من آخر الكلمة حسب القاعدة) فإن ذلك يجعل الكسرة عرضة للسقوط بسبب القاعدة الصوتية التي تحذف العلة القصيرة المرتفعة (الكسرة أو الضمة) الواقعة قبل النبر أو بعده. أي إنّ كلمة رَمِتُه (بكسر الميم: **ramitu**) يمكن أن تصبح رَمْتُه (بسكون الميم: **ramtu**).

إنّ هذا الرأي يقوم على فرضية لا تتفق مع واقع اللغة هي أن الحرص على المحافظة على صيغة الكلمة يحول دون تطبيق القواعد الصوتية عليها. فلو كان الحرص على المحافظة على الصيغ يكفي للحيلولة دون تطبيق القواعد الصوتية لما تحوّلت **مبيوع**، مثلا، إلى **مبيع** في الفصحى، ولما سقطت الواو في مضارع أفعال مثل **وصل ووعد ووقف**، ولما كان لكل صيغة من صيغ الفعل عدّة صور (**أفعل**: **أعْلَم**، **أقام**، **أعدّ**، **ألْقى**)، ولما قصّرت العلة الطويلة في مثل **دعا** إذا تلتها تاء التأنيث (دعا + تْ ← **دَعَتْ**).

بل إن الحرص على المحافظة على صيغة الكلمة دون تغيّر لم يَحُلْ دون تطبيق قواعد صوتية يؤدي تطبيقها إلى اللّبس:

- قاعدة حذف العلة القصيرة الواقعة بين صحيحين مثلين أدّت إلى عدم التمييز بين اسم الفاعل واسم المفعول في مثل **مُحْتَلّ**.
- قاعدة حذف التاء المربوطة قبل ياء النسبة أدّت إلى عدم التمييز بين **كتابيّ** (نسبة إلى **كتاب**) و **كتابيّ** (نسبة إلى **كتابة**).
- قاعدة تقصير العلة الطويلة قبل مقطع منبور في بعض اللهجات المعاصرة أدّت إلى عدم التمييز بين مثنى كلمتين مثل **جَمَل وجَمال**، فكلتاهما تلفظ **جَمَلين**، وإلى عدم التمييز بين جمع كلمتين مثل **مطار ومَطَرة** (قربة)، فكلتاهما تلفظ **مَطَرات**.
- قاعدة تقصير العلة الطويلة قبل صحيحين متواليين (قبل "ساكن") أدّت إلى عدم التمييز بين فعلين مثل **أجَرّ وأجارّ** إذا اتصلا بعلامة من علامات الفاعل التي تبدأ بصحيح (مثل: "**تُمْ**" و "**نا**" و "**نَ**") فكلاهما يلفظ (ويكتب) **أجَرْتم** الخ.

- قاعدة حذف حركات الإعراب والبناء في اللهجات المعاصرة (وفي الفصحى عند الوقف) أدّت إلى عدم التمييز بين المتكلم والمخاطب في مثل **كتبْتْ** (أنا أو أنت). وفي اللهجات المعاصرة أدّت إلى عدم التمييز بين فعلين مثل **ضَرَبْنا** (نحن) و**ضَرَبَنا** (هو) فقد أصبح الفعل الثاني يلفظ أيضاً بسكون الباء (هو) **ضَرَبْنا**.

- قاعدة حذف "التشديد" في النسبة في اللهجات المعاصرة أدّت إلى عدم التمييز بين ياء النسبة وياء المتكلم، فكلمة **بلدي**، مثلا، يمكن أن تعني **بلد + ياء المتكلم** أو **بلد + ياء النسبة**.

رأي آن وَلْدِن:

ترى آنْ وَلْدِن (1980) ص 105-107) أنّ عدم وقوع النبر على المقطع الثالث من آخر الكلمة في مثل **رَمِتُه** و**ضَرَبِتَك** يعود إلى وجود قاعدة تضع النبر على العلة القصيرة السابقة لتاء التأنيث بصرف النظر عن التركيب الصوتي للكلمة. أمّا في الكلمات التي لا تحتوي على تاء التأنيث فالنبر يخضع لقواعد إيقاعية. إن هذا الرأي في نظري غير مقبول لأنه يجعل لتاء التأنيث مكانة فريدة بين أجزاء الكلمة في اللهجة القاهرية، وهو أمر لا يستطاع تبريره. وجدير بالذكر أن قواعد النبر سواء في الفصحى أو اللهجات العربية، لا تميّز بين تاء التأنيث وغيرها من اللواحق[13].

الرأي القائم على افتراض بنية عميقة مختلفة:

حاولتُ تفسير وقوع النبر على المقطع الثاني في مثل **رَمِتُّه** و**ضَرَبِتَّك** في اللهجة القاهرية (**دراسات في علم أصوات العربية ج1**، الفصل العاشر) بافتراض سكون تاء التأنيث في البنية العميقة يليها الضمير المتصل (**هُ / كَ**) كما في الفصحى. فالبنية العميقة لـ **رَمِتُّه** هي **رَمِتْهُ** والبنية العميقة لـِ **ضَرَبِتَّك** هي **ضَرَبِتْكَ**. وقد نتجت البنية السطحية من تطبيق ثلاث قواعد في ترتيب محدّد: أولا قاعدة النبر، حيث يشار إلى العلة المنبورة بوضع خط تحتها، ثم قاعدة القلب المكاني بين جزئي الضمير المتصل (العلة القصيرة والصحيح)، وأخيراً قاعدة حذف الهاء في آخر الكلمة:

اولا: قاعدة النبر:

ر ـَ م ـِ ت هـ ـُ ← ر ـَ م ـِ ت هـ ـُ

ض ـَ ر ـَ ب ـِ ت ك ـَ ← ض ـَ ر ـَ ب ـِ ت ك ـَ

(يقع النبر على الكسرة التي تلي الميم والباء في الكلمتين).

ثانيا: قاعدة القلب المكاني:

ر ـَ م ـِ ت هـ ـُ ← ر ـَ م ـِ ت ـُ هـ

ض ـَ ر ـَ ب ـِ ت ك ـَ ← ض ـَ ر ـَ ب ـِ ت ـَ ك

(قلب مكاني بين الحركة والحرف الأخير في اللاحقتين هـ ـُ , ك -

ثالثا: قاعدة حذف الهاء:

ر ـَ م ـِ ت ـُ هـ ← ر ـَ م ـِ ت ـُ

ض ـَ ر ـَ ب ـِ ت ـَ ك (تبقى دون تغيّر)

(تحذف الهاء لوقوعها "ساكنة" في آخر الكلمة)

ولا أزال أعتقد أن هذا الحلّ هو الحلّ الأفضل بين الحلول المطروحة. ومما يؤيد هذا الرأي أن النبر في بعض اللهجات اللبنانية يقع في كلمة مثل **ضَرَبُّن** (ضَرَبهُنْ) على العلة الثانية وليس على العلة الأولى كما تتطلب القاعدة (كنستوس وعبد الكريم (1980) ص 59). وليس لهذا تفسير – فيما أرى – سوى أنّ قواعد النبر تطبّق على البنية العميقة كما في المثالين السابقين في اللهجة القاهرية، أي على **ضَرَبهُنْ**، حيث يقع النبر على المقطع الثاني، ثم حذفت الهاء وبقي النبر في موقعه كما حدث في اللهجة القاهرية:

أولا: قاعدة النبر:

ض ـَ ر ـَ ب هـ ـُ ن ← ض ـَ ر ـَّ ب هـ ـُ ن

ثانيا: قاعدة حذف الهاء:

ض ـَ ر ـَّ ب هـ ـُ ن ← ض ـَ ر ـَّ ب ـُ ن

خاتمة

حاولتُ من خلال مناقشة القضايا السابقة أن أبيّن أوّلا أنّ اللغوي لا يستطيع أن يكتفي بوصف الظواهر اللغوية التي تبدو كأنها خارج نطاق القواعد العامة، وأن عليه تفسيرها. وحاولتُ أن أبيّن ثانياً أن هناك نظرية لغوية قادرة على تفسير هذه الظواهر، أعني النظرية التوليدية التحويلية، وهي تقوم على افتراض بنى عميقة مختلفة عن ظاهر اللفظ في أمثال الحالات التي عرضتها واستخلاص القواعد التي تحوّل تلك البنى العميقة إلى البنى السطحية الملفوظة، مع أخذ ترتيب القواعد الذي يؤدّي إلى النتائج الصحيحة بعين الاعتبار. ومن الجدير بالذكر أنّ النظرية التوليدية التحويلية لا تختلف في جوهرها عن آراء اللغويين العرب القدماء، وأن الخلافات الأساسية تقتصر على صياغة القواعد الصوتية في بعض الأحيان وعلى البنى العميقة المفترضة في بعض الأحيان.

الحواشي

(1) هناك دراسات كثيرة بلغات أجنبية تناولت كثيراً من القضايا الصوتية في العربية، وبخاصة اللهجات المعاصرة، في إطار المدرسة التوليدية التحويلية.

(2) " أمامي" [+coronal] هنا نسبةً إلى اللسان وليس إلى الفم بصورة عامة. وهذه السّمة تُنسَب إلى الأصوات الأسنانية والأصوات الغارية (الأدنى حنكية)، وهي الأصوات "الشمسية" في العربية باستثناء الياء والجيم (انظر الفصل السابق).

(3) أتّفق مع إبراهيم أنيس في عدم وجود فتحة قبل الألف لأن الألف نفسها ليست سوى فتحة طويلة، فلا يجوز وضع فتحة في الكتابة على حرف القاف في **قال**، مثلا، أو حرف الباء في **باع**. ولكن انظر الحاشية التالية.

(4) انظر أيضاً فصل "ألفات أم همزات؟ " في **دراسات في علم أصوات العربية ج1**، حيث قدّمت بديلا آخر للبنى العميقة للكلمات التي تحتوي على ألف "زائدة " (**فاعِل: فأعِل، فاعَلَ: فأعَلَ، تفاعَلَ: تفأعَلَ، كِتاب: كِتأب** الخ). لاحظ أن هناك فتحة قبل الهمزة الموجودة في البنية العميقة. ولعل كتابة فتحة قبل الألف " الزائدة " أي الألف التي نشأت بسبب حذف الهمزة دليل على أن الألف في مثل الحالات السابقة ليست ألفاً في الأصل بل همزة، ولو لم تسقط لكان من الطبيعي أن توضع فتحة على الحرف السابق لها.

(5) إذا كان حذف العلة القصيرة يؤدي إلى توالي ثلاثة صحاح فإن التخلّص من العلة القصيرة يتمّ بإحداث قلب مكاني **بين العلة القصيرة والصحيح الأول من الصّحيحين المثلين** ("نقل حركة حرف إلى الحرف السابق "حسب تعبير القدماء):

أَعْدَدَ (ء ـَ ع د ـَ د ـَ) ← أَعَدَّ (ء ـَ ع ـَ د د ـَ).

يَرْدُدُ (ي ـَ ر د ـُ د ـُ) ← يَرُدُّ (ي ـَ ر ـُ د د ـُ).

أمــا إذا كــان القلــب المكــاني (بــين العلــة القصــيرة والصــحيح **الأول** مــن الصحيحين المثلين) يؤدي أيضاً إلى توالي ثلاثة صحاح فإن البنية العميقة تبقـى كمـا هي في ظاهر اللفظ:

أَعْدَدْنَ (ء ـَ ع د ـَ د ن ـَ).

(6) انظر فصل "الترتيب في تطبيق القواعد الصوتية " في هذا الكتاب (الفصل السابع).

(7) لاحظ تحوّل الباء غير المجهورة /p/ إلى فاء في الكلمات المقترضة من اليونانية مثل **فردوس** و**فندق** الخ.

(8) أمامي (+coronal) – كما أشرت في حاشية سابقة – نسبةً إلى اللسـان ولـيس الفم.

(9) انظـر رأي Kenstowicz & Kisseberth(1977) ص 202–229 في القواعـد التي سمّياها global rules.

(10) نشأ تجاور التاء وفاء الكلمة من سقوط الفتحة التي تلي التاء في صيغتي **يتفعّل** و**يتفاعل**، حيث أصبحتا **يتْفعّل** و**يتْفاعل**.

(11) يرى أيوب (1966) ص 176 أن صيغة **اتفعل** في اللهجة القاهرية نتجت من صيغة **افتعل** بالقلب المكاني، وهذا غير صحيح كما بيّنت.

(12) انظر سيبويه، ج2، ص 164 لمقارنة أمثلة من الفصحى.

(13) إنّ قواعد النبر لا تميّز بين أي جزء من الكلمة وأي جزء آخر (بما في ذلك اللواحق). غير أن الأدوات التي تعامل في نظام الكتابة العربية كأنها جزء من الكلمة التي تليها، مثل واو العطف والفاء وسين الاستقبال ولام التعليل وبعض "حروف " الجر كالباء واللام وكاف التشبيه، لا تدخل في نطاق تأثير قواعد النبر لأنها (من الناحية اللغوية) ليست جزءاً من الكلمة التي تليها. ولهذا فإن النبر يقع على المقطع الأول في مثل **وَصَفْتْ** (وَصَفَ + تْ) أو **لَسَعَتْ** (لَسَعَ + تْ) ولكنه يقع على المقطع الثاني في **وَصَفَتْ** (وَ + صَفَتْ) أو **لَسَعَتْ** (لَ + سَعَتْ).

الفصل الرابع

دفَاع عن الأصل المقَدَّر

الفصل الرابع

دفاع عن الأصل المقَدَّر

أشرتُ في غير موضع إلى أهمية تقدير أصل يختلف عن ظاهر اللفظ في صياغة القواعد اللغوية. وفي كتابي **دراسات في علم أصوات العربية**، الجزء الأوّل، [1] وفي الفصل الثالث في هذا الكتاب، رددت بشيء من الإسهاب على تمسّك بعض اللغويين العرب المحدثين بالاكتفاء بوصف الظواهر اللغوية دون تفسيرها، ورفضهم آراء القدماء حول ضرورة تقدير أصل (بنية عميقة deep structure) يختلف أحيانا عن ظاهر اللفظ (البنية السطحية surface structure). وفي هذا الفصل أعود إلى تأكيد صحة رأي القدماء في هذه المسألة مرة أخرى من خلال معالجة اشتقاق الفعل المبني للمجهول.

قارن الفعل الماضي المبني للمعلوم بنظيره المبني للمجهول في الأمثلة التالية:

ك َ ت َ ب (كَتَب)	ك ُ ت ِ ب (كُتِب)
ط َ َ ل َ ب (طالَب)	ط ُ ُ ل ِ ب (طولِب)
ع َ ل ل َ م (عَلّم)	ع ُ ل ل ِ م (عُلّم)
ء َ ك ر َ م (أكرَم)	ء ُ ك ر ِ م (أكرِم)
ت َ س َ ل ل َ م (تَسَلّم)	ت ُ س ُ ل ل ِ م (تُسُلّم)
ت َ ب َ َ د َ ل (تَبادَل)	ت ُ ب ُ ُ د ِ ل (تُبودِل)
ن ت َ خ َ ب (انتَخَب)	ن ت ُ خ ِ ب (انتُخِب)

س ت ـَ ق ب ـَ ل (استقبَل) س ت ـُ ق ب ـِ ل (استُقبِل)

س ت ـَ م ـَ ـَ ل (استَمال) س ت ـُ م ـِ ـِ ل (استُميل)

ت ـَ ر ج ـَ م (تَرْجَم) ت ـُ ر ج ـِ م (تُرْجِم)

(الأفعال التي تبدأ بصحيحين متواليين هي الأفعال التي تبدأ بما سُمّي "همزة الوصل")

قارن الفعل الماضي المبني للمعلوم بنظيره المبني للمجهول في الأمثلة السابقة تجد أنّ القاعدة الصرفية التي تحوّل المبني للمعلوم إلى المبني للمجهول تنصّ على أنّ آخر علة (حركة) في بنية الفعل[2] تتحول إلى كسرة وأنّ العلل السابقة لها جميعاً تتحوّل إلى ضمّات، دون تغيير في طول العلة، أي إذا كانت العلة التي تحوّلت إلى كسرة علة طويلة فإنّ الكسرة الناتجة من تطبيق القاعدة الصرفية تكون كسرة طويلة، كما هي في **استُميل**، وإذا كانت العلة التي تحوّلت إلى ضمة علة طويلة فإنّ الضمة تكون طويلة، كما هي في **طولِب وتُبودِل**.

إنّ هذه القاعدة العامة تؤدي إلى نتائج غير صحيحة إذا طُبِّقت على ظاهر اللفظ (البنية السطحية) في أفعال مثل **شَدَّ واحتَلَّ**:

ش ـَ د د ـَ (شَدَّ) ← * ش ـِ د د ـَ (شِدَّ)[3]

ح ت ـَ ل ل ـَ (احتَلَّ) ← * ح ت ـِ ل ل ـَ (احتِلَّ)

(النجمة تشير إلى أنّ الكلمة غير صحيحة.)

ولكنّها تؤدي إلى النتائج الصحيحة إذا طبّقت على البنية العميقة (الأصل المقدّر) لأمثال الأفعال السابقة، بعد تطبيق قاعدة صوتية ذكرتها في الفصل السابق، أعني حذف العلة القصيرة إذا وقعت بين صحيحين مثلين في الأفعال ومشتقاتها:

ش ـَ د ـَ د ـَ (شَدَدَ) ← ش ـُ د ـِ د ـَ ← ش ـُ د د ـَ (شُدَّ)

ح تـَ لـَ لـَ (احتَلَلَ) ← ح تـْ لـِ لـَ ← ح ت ـْ ل ل ـَ (احتَلَّ)

قد يعترض معترض قائلا: لمَ نعتبر العلة الوحيدة في **شَدّ** هي العلة الأخيرة في بنية الكلمة ولا نعتبرها العلة الأولى؟ إنّ هذا الاعتراض وجيه من غير شكّ. وليس هناك خلاف في أنها العلة الأولى فعلا. والمتكلم حين يحوّل **شَدّ** إلى **شُدّ** يعرف (معرفة تطبيقية لاواعية) أنّ العلة التي حوّلها إلى ضمة هي العلة الأولى لا الأخيرة. ولكن صياغة القواعد يجب أن تكون بأسهل الطرق وأعمّها. وبما أنّ بنية الفعل المبني للمعلوم تحتوي أحياناً على أكثر من علّتين، فإنّ الأسهل أن نقول: **حوّلْ آخر علة في الكلمة** إلى كسرة ثم حوّلْ أي علة سابقة لها - بصرف النظر عن عدد العلل الموجودة - إلى ضمة. وبحسب هذه الصياغة تحوّل الحركة الوحيدة (الأولى والأخيرة) في **شَدّ** أو **احتَلّ** إلى كسرة، لأنّها آخر علة في البنية السطحية للكلمة[4]. وبما أنّها غير مسبوقة بأي علة أخرى (في البنية السطحية) فإنّ تطبيق القاعدة ينتهي عند هذا الحدّ.

فإذا بحثنا عن بديل لهذه الصياغة السهلة للقاعدة، بديل يعتبر العلة الوحيدة في **شَدّ** أو **احتَلّ** العلة الأولى في بنية الكلمة، بدلا من اعتبارها العلة الأخيرة، وجدنا أنّ صياغة القاعدة تصبح معقّدة. ذلك أنّنا لا نستطيع أن نعكس الصياغة السابقة فنقول: "حوّلْ أوّل علّة تقابلك من أول الكلمة إلى ضمّة ثم حوّلْ كل علة تليها إلى كسرة" لأنّ هذه الصياغة تؤدي إلى نتائج غير صحيحة عند تطبيقها على أفعال مثل **تَسَلَّم** أو **تَناوَل**:

ت ـَ س ـَ ل ل ـَ م ← * ت ـُ س ـِ ل ل ـِ م

ت ـَ ن ـَ ـَ و ـَ ل ← * ت ـُ ن ـِ ـِ و ـِ ل

وكذلك لا نستطيع أن نقول: "حوّل العلتين الأوليين في بنية الكلمة إلى ضمّتين، ثم حوّل العلة التي تليهما (إن وُجدت) إلى كسرة" لأنّ هذا يؤدي إلى نتائج غير صحيحة في مثل **كَتَب** و**طالَب**:

ك ـَ ت ـَ ب ـَ ← * ك ـُ ت ـُ ب ـَ

ط ـَ ـَ ل ـَ ب ـَ ـَ← * ط ـُ ـُ ل ـُ ب ـَ

بل إنّ صياغة القاعدة بطريقة معقّدة كقولنا: "إذا كانت بنية الكلمة تحتوي على علّة واحدة فقط فحوِّلها إلى ضمّة، وإذا كانت تحتوي على علّتين أو أكثر فحوِّل الأخيرة إلى كسرة وكلّ علة سابقة لها إلى ضمّة" لا تؤدي إلى النتائج الصحيحة دائماً. فالصياغة السابقة تحوّل **قالَ**، مثلا، إلى * **قولَ** (بضمة طويلة بعد القاف)، **وباعَ** إلى * **بوعَ**، **واحتاج** إلى ***احتوج**، بدلا من **قيل وبيع واحتيج**[5].

قد يقترح مقترح أن تعالج المشكلة بإضافة النص التالي إلى القاعدة العامة: "وإذا كانت بنية الفعل تنتهي بصحيحين مثلين متواليين (صحيح "مشدّد") فإنّ العلة التي تقع قبلهما مباشرة تُحَوَّل إلى ضمّة".

أولا: إنّ إضافة هذا النص تجعل القاعدة العامة قاعدتين، إحداهما تطبّق على الأفعال التي تنتهي بصحيحين مثلين والأخرى على بقية الأفعال، وهي بهذا تلغي القاعدة العامة.

ثانياً: إنّ الصياغة الجديدة لا تؤدّي إلى النتائج الصحيحة حين تطبّق على أفعال مثل **أحَلّ واستَمَدّ:**

ء ـَ ح ـَ ل ل ـَ ← * ء ـُ ح ـُ ل ل ـَ

س ت ـَ م ـَ د د ـَ ← * س ت ـُ م ـُ د د ـَ

وهذا يدلّ على أنّ تحوُّل العلة في **شَدّ واحتَلّ** إلى ضمّة لا علاقة له بوجود صحيحين مثلين في هذين الفعلين.

ولستُ أرى سبيلا لصياغة القاعدة صياغة تؤدّي إلى النتائج الصحيحة - إذا تمسكنا بتطبيقها على البنية السطحية (ظاهر اللفظ) - سوى اعتمادها على افتراضين

غير صحيحين هما أنّ لوحدانية العلة في البنية السطحية ووقوعها قبل صحيحين مثلين علاقة باختلاف تحوّلها:

"إذا كان الفعل لا يحتوي إلا على علة واحدة وكانت متلوّة بصحيحين مثلين متواليين فإنّها تـتحَوّل إلى ضمّة. وفي الحالات الأخرى تُحَوّل العلة الأخيرة إلى كسرة وتحوّل العلل السابقة لها – إن وُجدت – إلى ضمّات". وهي "قاعدة" مجزّأة لا يصحّ أن تحِلّ محلّ القاعدة العامة.

من هذا يتضح أن ليس هناك حلّ للمشكلة المطروحة – فيما أرى – سوى تطبيق القاعدة العامة على البنية العميقة للفعل، كما فعل القدماء. فالقاعدة الصرفية العامة حين تُطبّق على **شَدَدَ واحتَلَلَ وقَـوَلَ وبَيَعَ ودَعَوَ واَحْلَـلَ** أو آيّة بنية عميقة لأيّ فعل ماض تؤدّي إلى الصيغ الملفوظة الصحيحة، بعد تطبيق القواعد الصوتية الملائمة على نتائج هذه القاعدة الصرفية.

وهذه القواعد الصوتية ليست خاصة بصياغة الفعل الماضي المبني للمجهول، وإنّما هي قواعد عامة موجودة في اللغة العربية:

1- فالقاعدة الصوتية التي تحوّل **شُـدِدَ إلى شُدَّ أو احْتُلِـلَ إلى احْتُـلّ**، قاعـدة عامـة تحذف العلة القصيرة حين تقع بين صحيحين مثلين في الفعل ومشتقاته (إذا لم يؤدّ هذا الحذف إلى توالي ثلاثة صحاح، أي "التقاء ساكنين"):

ش ـُ د ـِ د ـَ (شُدِدَ) ← ش ـُ د د ـَ (شُدَّ)

ر ت ـَ د ـَ د ـَ (ارْتَدَدَ) ← ر ت ـَ د د ـَ (ارْتَدَّ)

م ـُ ح ت ـَ ل ـِ ل (مُحْتَلِل) ← م ـُ ح ت ـَ ل ل (مُحْتَلّ)

م ـُ ح ت ـَ ل ـَ ل(مُحْتَلَل) ← م ـُ ح ت ـَ ل ل(مُحْتَلّ)(6)

2- والقاعدة الصوتية التي تؤدّي إلى قلب مكاني بين **الأول** من الصحيحين المثلين والعلة القصيرة التالية له (أي"نقل حركة حرف إلى الحرف السابق له" حسب

دار جرير للنشر والتوزيع

تعبير القدماء) قاعدة عامة لا تُطبّق على أحْلَل فحسب، بل على جميع الصيغ التي يؤدّي حذف العلة القصيرة بين الصحيحين المثلين فيها (القاعدة الأولى) إلى توالي ثلاثة صحاح كما بيّنت في الفصل السابق[7].

ء ـُ ح ل ـِ ل (أحْلِل) ← ء ـُ ح ـِ ل ل (أحِلّ)

س ت ـَ ع د ـَ د (استَعْدَدَ) ← س ت ـَ ع ـَ د د (استَعَدَّ)

م ـَ ف ر ـَ ر (مَفْرَر) ← م ـَ ف ـَ ر ر (مَفَرّ)

ء ـَ ش د ـَ د ـُ (أشْدَدُ) ← ء ـَ ش ـَ د د ـُ (أشَدُّ)

3- والقواعد الصوتية التي تحوّل **قـُوِلَ** إلى **قيل**، و**بُيِـعَ** إلى **بيع**، و**دُعِـوَ** إلى **دُعِيَ** قواعد عامة أيضاً. فالمماثلة بين الضمة والكسرة (وبين الكسرة والضمة)، وتحوّل الواو إلى ياء مماثلة لكسرة (وتحوّل الياء إلى واو مماثلة لضمة) قواعد صوتية معروفة في اللغة العربية[8].

وما قيل عن ضرورة أخذ البنية العميقة للفعل في صياغة قاعدة الماضي المبني للمجهول بعين الاعتبار ينطبق أيضاً على المضارع المبني للمجهول. فالقاعدة الصرفية المعروفة، وهي تحويل العلة الأولى في بنية الكلمة إلى ضمّة وتحويل كلّ العلل التي تليها إلى فتحات، قاعدة عامّة، ولكنّها لا تكون قاعدة عامّة إلا إذا طُبّقت على البنية العميقة للفعل المضارع المبني للمعلوم. ذلك أنّها إذا طُبّقت على الصيغة الملفوظة **يَجِدُ**، مثلا، فإنّها تؤدّي إلى نتيجة غير صحيحة هي **يُجَدُ**. أمّا إذا طُبّقت على البنية العميقة **يَوْجِدُ**[9]، فإنّها تؤدّي إلى الصيغة الملفوظة الصحيحة **يوجَدُ**.

ولكن ماذا عن تعديل القاعدة تعديلا يؤدي إلى النتيجة الصحيحة عند تطبيقها على **يَجِد**؟

عند مقارنة يَجِد (ي ـَ ج ـِ د) بأمثلة مثل: يَجْلِس (ي ـَ ج ل ـِ س) ويَسْتعمل (ي ـَ س ت ـَ ع م ـِ ل) ويَحْتَرِم (ي ـَ ح ت ـَ ر ـِ م) نلاحظ أنّ

العلة الأولى في يَجِد يليها صحيح واحد (متلوّ بعلّة)، بينما يليها صحيحان متواليان في الأمثلة الأخرى (كما يتّضح من الكتابة الصوتية). وقد يقودنا هذا إلى إضافة ما يلي إلى القاعدة العامة:

"وإذا كانت العلة الأولى متلوّة بصحيح واحد فقط، فإنّها تصبح ضمّة طويلة". غير أنّ هذا الشرط:

أوّلا: لا مبرّر لغوياً له، ففي اللغة العربية كلمات لا حصر لها تحتوي على ضمة يليها صحيح واحد، دون أن تتحول إلى ضمّة طويلة.

ثانيا: لا يؤدّي إلى النتيجة الصحيحة في الأفعال المبنية للمجهول لأفعال مثل **يُناقِش ويُطالِب ويُجاري** (لأنه يحوّلها إلى ***يوناقَش و*يوطالَب و*يوجارى).**

فإذا خطر لنا أنّ السبب في عدم إطالة الضمة في الأمثلة السابقة هو وجود علة طويلة (ألف) بعد الصحيح الذي يليها، فسنجد أنّه لا ينطبق أيضاً على أفعال مثل **يُتَرجَم ويُتَناوَل** حيث العلة بعد الصحيح الذي يلي الضمة قصيرة. فإذا قلنا لعلّ السبب في اختلاف **يوجَد** أنّها تحتوي على علتين فقط (الضمة التي أُطيلت والفتحة) وأنّ الأمثلة السابقة كلّها تحتوي على أكثر من علتين، فسنجد أنّ الضمة في مثل **يُقال ويُدْعى ويُرَدّ** لم تصبح طويلة رغم أنّ الأفعال السابقة لا تحتوي إلا على علتين في بنية الكلمة.

وسنُضطرّ في نهاية المطاف إلى أن نعدّل الشرط المضاف بحيث يصبح:

"وإذا كان الفعل يحتوي على علتين فقط، ليست الثانية منهما طويلة، وكان الفعل خالياً من الصحاح المتوالية في وسطه أو آخره، فإنّ العلة الأولى تصبح ضمة طويلة". وواضح من صياغة هذه "القاعدة" المعقّدة أنّ الشرط فيها قائم على أسس غير مقبولة لغوياً، وأنّه مُفَصّل لحلّ مشكلة الأفعال التي حُذفت واوها في المبني للمعلومْ وبقيت في المبني للمجهول، مثل **يَجِد و يَزِن و يَضَع.**

قد يسأل سائل بعد كلّ هذا: لِمَ نتمسك بقاعدة عامة؟ ولِمَ لا يكون هناك قاعدتان أو ثلاث أو أربع؟

إنّ هذا السؤال لا يمكن أن يصدر عن لغويّ جادّ، فليس هناك لغويّ جادّ ينكر أنّ من أهمّ أهداف البحث اللغوي الأساسية اكتشاف القواعد العامة في اللغات، وأنّ القاعدة العامة في التحليل اللغوي أفضل من القواعد المتعدّدة، حتى عندما يكون لها مبرّر لغوي مقبول، فكيف بالقواعد المتعدّدة التي لا تستند إلى مبرّرات لغوية مقبولة؟

وقد أصبح هذا المبدأ المعروف منذ القديم أشدّ رسوخاً بعد ازدهار الدراسات الحديثة في علم اللغة وعلم اللغة النفسي، لأنّ هذا المبدأ متصل بطبيعة اللغة ذاتها. فالمتكلم يطبّق القاعدة اللغوية بنفس الطريقة في كل مجال تنطبق عليه هذه القاعدة، ولا يخرج عن ذلك إلا إذا اختلف المجال اختلافاً يبرّر هذا الخروج. فالمتكلم في معظم اللهجات العربية، مثلاً، يضيف كسرة - لا ضمة أو فتحة - كلّما أراد نطق عبارة تبدأ بصحيحين متواليين (البدء بالساكن) أو تحتوي على ثلاثة أصوات صحيحة متوالية (التقاء الساكنين)، كما هو معروف:

إشرب، إستقلال، وصلتِ البنتُ الخ.

ولذا عندما نجده يقول **أُكتُب**، بضم "همزة الوصل"، وكتبتمُ الرسالة، بضم الميم، فإنّ على اللغوي أن يكتشف السبب الذي جعله يخرج عن القاعدة العامة، وهو المماثلة للضمة في الحالة الأولى ووجود واو محذوفة في الضمير المتصل[10] في الحالة الثانية، لا أن يعدّل القاعدة العامّة. والخلاف الذي دار حول "حركة همزة الوصل" بين البصريين والكوفيين ليس خلافاً شكلياً، بل خلاف مبدئي أساسي. فرأي البصريين القائل إنّ "حركة همزة الوصل" هي كسرة، وإنّها تتحول إلى ضمة في مثل **أُدْخُل** مماثلة للضمة التالية هو رأي من يتمسك بالقاعدة العامة. أما رأي الكوفيين القائل إنّ "حركة همزة الوصل" مجانسة للحركة التي تليها، فهو رأي من

يرفض القاعدة العامة، التي تعتبر أنّ الأصل في **أَدْخُل** هو **إِدْخُل**، فضلا عن أنّ المجانسة لا تشمل الفتحة، ففعل الأمر من **يلعبُ** ليس **أَلْعَبْ**، بل **إِلْعَبْ**، وهذا دليل آخر على أنّ الكسرة هي الأصل[11].

ومثال آخر "أفعل التفضيل": يصوغ العربيّ التفضيل على وزن **أَفْعَل** فيقول **أكبر** و **أصغر** و **أحسن**، ولكنه يقول: **أقلّ** و **أشدّ** و **أعزّ**. ونحن بين خيارين: الأول أن نقول: هناك قاعدتان لصياغة التفضيل: **أَفَعّ** للصفات التي يكون الصحيحان الثاني والثالث فيهما مثلين (قليل، شديد، عزيز الخ.)، **وأفعل** لبقية الصفات. والخيار الثاني أنّ هناك قاعدة واحدة فقط هي صياغة التفضيل على وزن **أفْعَل**، وأنّ وزن **أفَعّ** نتج من تطبيق قاعدة صوتية على **أفْعَل**، قاعدة سبقت الإشارة إليها، فأدّت إلى حدوث قلب مكاني بين العلة القصيرة بين الصحيحين المثلين والصحيح السابق لها، وهي قاعدة صوتية عامة كما لاحظنا، لا قاعدة خاصّة بأفعل التفضيل. والفرق بين الخيارين - كالفرق بين رأي الكوفيين ورأي البصريين - ليس فرقاً شكلياً، وإنّما فرق مبدئي متّصل بطبيعة اللغة كما قلت من قبل.

الحواشي

1) انظر الفصل الأول في **دراسات في علم أصوات العربية ج1.**
2) الحركة التي تلي الصحيح الأخير في الأفعال السابقة، و"حركة همزة الوصل" التي تسبق الصحيح الأول في عدد منها، ليستا من بنية الكلمة.
3) النجمة إلى يمين الكلمة تشير إلى أنّ الكلمة غير صحيحة. وانظر الحاشية السابقة.
4) إنّ اعتبار العلة الوحيدة الأخيرة بدلا من اعتبارها العلة الأولى ليس خطأ في صياغة القاعدة، وإنّما خطأ مردّه التمسك بالبنية السطحية (ظاهر اللفظ) مجالاً لتطبيقها. وليس صدفة أنّ الصياغة العامة السهلة تلائم البنية العميقة (الأصل المقدّر) ولا تلائم البنية السطحية.
5) تؤدّي الصياغتان اللتان رفضتُهما من قبل أيضاً إلى نتائج غير صحيحة عند تطبيقهما على أمثال **قال وباع واحتاج**. وإذا قيل إنّ **قول وبوع** وردتا في بعض اللهجات القديمة (انظر: ابن جني، **المنصف لكتاب التصريف**، ج1، ص255)، فما القاعدة التي نصوغ بها **قيل وبيع**، وهما الصيغتان الشائعتان في اللغة؟
6) لاحظ أهمية تقدير أصلين (بنيتين عميقتين مختلفتين) لكلمة **محتلّ** في تفسير وجود صيغة ملفوظة واحدة لاسم الفاعل واسم المفعول، بينما توجد صيغتان مختلفتان في جميع الحالات التي ليس فيها صحيحان مثلان (مُحْتَرِم – مُحْتَرَم، مُعْتَمِد – مُعْتَمَد، مُنْتَخِب – مُنْتَخَب الخ.).

7) انظر: **دراسات في علم أصوات العربية ج1**، الفصل الأوّل.

8) المرجع السابق، الفصل الثالث.

9) لاحظ ضرورة تقدير الواو في البنية العميقة لتفسير العلاقة بين **يجد** و**وجَد** و**وجود** الخ.

10) انظر: **دراسات في علم أصوات العربية** ج1، الفصل الخامس.

11) المرجع السابق، الفصل الخامس.

الفصل الخامس

القواعد الصوتية وسُنّة التطوّر

الفصل الخامس

القواعد الصوتية وسُنّة التطوّر

القواعد اللغوية تختلف، كما هو معروف، من لغة إلى لغة، بل من لهجة إلى لهجة. غير أنّ وجود قاعدة لغوية معيّنة في لغة ما، أو لهجة ما، لا يعني أنّ هذه القاعدة تظلّ فاعلة active إلى الأبد. فهناك كثير من القواعد تُطبّق فترة من الزمن ثم تُجَمَّد، أي يتوقّف تطبيقها على المفردات الجديدة التي تدخل اللغة. وسأعرض في هذا المقال عدداً من القواعد الصوتية التي كانت موجودة في اللغة العربية أو بعض لهجاتها (بعضها ورد في فصول سابقة) ، ثم توقّف تطبيقها في مرحلة لاحقة:

1- تحوّل الـ /p/ إلى فاء:

لم يكن في اللغة الساميّة الأمّ فاء، والفاء الموجودة في العربية (والإثيوبية) أصلها /p/ كما تدل الدراسات المقارنة بين اللغات السامية[1]. وقد طَبّقت العربية قاعدة تحويل الـ /p/ إلى نظيرها المستمرّ، أي الفاء، على الكلمات المقترَضة من لغات أجنبية كما تدلّ الأمثلة التالية:

فردوس، فندق، إسفنج (من اليونانية).

فرند، فلفل، فولاذ (من الفارسية)[2].

غير أنّ الـ /p/ قد أخذت في العصر الحديث تتحوّل إلى نظيرها المجهور، أي إلى باء، كما تدلّ أسماء مثل **باريس وباكستان**. ولو ظلّت القاعدة الأولى "حيّة" لكنّا نقول الآن **فاريس وفاكستان**. ويبدو أنّ القاعدة الأخيرة قد حلّت محلّ القاعدة الأولى منذ زمن طويل، ففي العربية كلمات مقترضة من لغات أجنبية حوّلت فيها الـ /p/ إلى باء، لا إلى فاء:

"بطاقة" و"بطريرك" (من اليونانية).

"إمبراطور" و "بترول" (من اللاتينية)[3].

2- تحوّل الجيم إلى ياء:

تحوّلت الجيم إلى ياء في بعض لهجات الخليج كما هو معروف، فأصبحت **رجّال: ريّال، والجمعة: اليمعة، ودجاجة: دياية ووَجْه: وَيْه الخ**. غير أنّ هذه القاعدة توقّف تطبيقها، كما أشرت في الفصل الثالث. وهي لا تطبّق الآن على الجيمات التي دخلت اللهجة في مرحلة لاحقة سواء أكان ذلك بتحوّل القاف البدوية (الجيم القاهرية /g/) إلى جيم، كما في **جدر وجدام وجاسم** الخ.[4] أم في الكلمات التي دخلت اللهجة حديثاً من لغات أجنبية، مثل **كراج**، أو من الفصحى، مثل **جامعة**. أي أنّ دخول قاعدتي تحويل الجيم إلى ياء، وتحويل /g/ إلى جيم كان بالترتيب التالي:

أولاً: ج ← ي

ثانياً: g ← ج

وهو ترتيب نستنتجه من واقع اللهجات، لا من وثائق تاريخية. إذ لو كان الترتيب بعكس ذلك لتحوّلت الجيم في مثل **جدر وجدّام وجاسم** إلى ياء، فأصبحت **يدر ويدّام وياسم** على التوالي، لأنّ القواعد الصوتية لا تميّز بين الجيم الأصلية والجيم المنقلبة عن /g/ إذا كانت مواقعها في الكلمة واحدة.

وقد يقول قائل: ما دامت قاعدة تحويل الجيم إلى ياء لم تعد مطبّقة، فلماذا لا يكفّ أبناء هذه اللهجات عن تحويل الجيم إلى ياء في مثل **الجمعة ورجّال ودجاجة ووجه الخ**.؟ والجواب إنّ الياء في **اليمعة وريّال** الخ. لا تعتبر بالنسبة لأبناء هذه اللهجات محوّلة من جيم، بل تعتبر أصلية. فرغم أنّها تاريخياً منقلبة عن جيم، إلا أنّهم يتعلمونها باعتبارها أصلية في الكلمات التي تقع فيها، كالياء في **يد ويلعب**. وهذا لا يختلف عن تعلّمنا الفاء في كلمات مثل **فعل** أو **فردوس** فنحن جميعاً نتعلمها باعتبارها أصلية، لا باعتبارها منقلبة عن /p/. ولكنّنا إذا عرّبنا كلمة جديدة من لغة أجنبية، تحتوي على /p/، فإنّنا لا نحوّل هذه الـ /p/ إلى فاء، رغم أنّ أسلافنا في الماضي قد فعلوا ذلك، بل إلى باء.

3- تحوّل الذال والثاء والظاء:

تحوّلت الأصوات الثلاثة السابقة في بعض اللهجات العربية من أصوات مستمرّة (احتكاكية أو رخوة) إلى أصوات غير مستمرّة (وقفية أو انفجارية أو شديدة)، أي إلى دال وتاء وضاد على التوالي:

ذنَب (بفتح النون) ← دَنَب

كثير ← كتير

عظم ← عضم

دار جرير للنشر والتوزيع

غير أنّ القاعدة السابقة قد توقّف تطبيقها في مرحلة لاحقة، وأصبحت الأصوات السابقة تُحوّل في الكلمات التي دخلت تلك اللهجات (من الفصحى أو من لغات أجنبية) من أصوات غير صفيرية إلى أصوات صفيرية، أي إلى زاي وسين وزاي مفخّمة على التوالي:

ذَنْب	(بسكون النون) ←	زَنْب
ثَمَرة	←	سَمَرة
عظيم	←	عَزِيم (بزاي مفخّمة)

بل إنّ بعض أبناء هذه اللهجات يطبّق في عصرنا الحاضر القاعدة الأولى على كلمة ما في حديثه العادي ويطبّق القاعدة الثانية على الكلمة ذاتها حين يلفظها في معرض قراءة الفصحى (أو التحدّث بها)[5]

كثير: كتير (عامية)

كَسير (فصحى !)

ذَهَب: دَهَبْ (عامية)

زَهَب (فصحى !)

ظَلّ: ضَلّ (عامية)

زَلّ، بزاي مفخّمة (فصحى !)

4- حذف الهمزة إذا كانت "ساكنة" في بداية الكلمة:

مرّت على اللغة العربية (أو معظم لهجاتها) فترة كانت تُحذَف فيها الهمزة في أوّل الكلمة إذا كانت "ساكنة"، أي متلوّة بصوت صحيح، كما في أفعال الأمر **خُذْ** و**كُلْ** و**مُرْ** (المشتقّة من الأفعال المضارعة المجزومة **يأخذ** و**يأكل** و**يأمر**، بسكون الهمزة):

أْخُذْ (بسكون الهمزة): ء خ ـُ ذ ← خُذْ: خ ـُ ذ

أْكُلْ (بسكون الهمزة): ء ك ـُ ل ← كُلْ: ك ـُ ل

(ففعل الأمر يُشتقّ من الفعل المضارع المجزوم بحذف "حرف المضارعة" وحركته:

(لم) تُسافِرْ ← سافِرْ ؛ (لم) تَقِفْ ← قِفْ ...

(لم) تأخُذْ: ت ـَ ء خ ـُ ذ ← ء خ ـُ ذ ← خ ـُ ذ

غير أنّ قاعدة حذف الهمزة هذه لم تعد تُطبَّق. ففي معظم اللهجات المعاصرة لا تحذف الهمزة "الساكنة" في بداية الكلمة، كما يتضح من الأمثلة التالية في اللهجات التي تحوّلت فيها القاف إلى همزة:

قْلِبْ (ق ل ـِ ب) ← إِأْلِبْ (وليس: لِبْ)

قْطَعْ (ق ط ـَ ع) ← إِأْطَعْ (وليس: طَعْ)

قْصُفْ(ق ص ـُ ف) ← أُأْصُفْ (وليس: صُفْ)

أي أنّ ما تطبّقه هذه اللهجات هو القاعدة العامّة التي تضيف "همزة وصل" وكسرة منعاً للبدء بـ "الساكن"، أي تجنّبًا للبدء بصحيحين متواليين.

ويبدو أنّ قاعدة حذف الهمزة في الموقع السابق لم تعمّ جميع اللـهجات العربيـة القديمة، فالفصحى تجيز "أُمُرْ"(إذا تلت واو العطف أو الفاء: وَأْمُرْ / فَأْمُرْ، بسكون الهمزة) إلى جانب مُرْ[6].

5- حذف الهمزة "الساكنة" بعد همزة "متحركة":

من القواعد الصوتية المعروفة في العربية قاعـدة حـذف الهمـزة "السـاكنة" إذا تلت همزة "متحركة" وإطالة العلة القصيرة التالية للهمزة الأولى:

أَأْمَنَ (بفتح الهمزة الأولى وسكون الثانية) ← آمَنَ

إِأْمان (بكسر الهمزة الأولى وسكون الثانية) ← إيمان

أُأْمِن (بضمّ الهمزة الأولى وسكون الثانية) ← أومِن

ولكنّ هذه القاعدة لم تعد تطبَّق على الهمزات التي دخلت اللهجات المعاصرة:

اقْدَر ← أأدر (بسكون الهمزة الثانية، وليس: آدَر)

إقْلِب ← إأْلِب (وليس: إيلِب)

6- القلب المكاني بين شبه العلة والعلة:

يقع في العربية قلب مكاني بين شبه العلة والعلـة الـتي مـن جنسـها (الـواو والضمة، والياء والكسرة) إذا وقعتا بهذا الترتيب في منتصف الكلمة[7]:

يَستَمْيِل (ي ـَ س ت ـَم ي ـِ ل) ←

يَستميل (ي ـَ س ت ـَ م ـِ ي ل) ← (ي ـَ س ت ـَ م ـِ ـِ ل)

أما في اللهجات المعاصرة التي تحوّلت فيها الجيم إلى ياء، فلا تطبّق القاعدة السابقة على الأمثلة التي تحتوي على الياء الناتجة من تحوّل الجيم:

يستعْجِل ← يستعْيِل (وليس: يستعِيل)

7- تقصير العلة الطويلة:

تقصَّر العلة الطويلة في العربية إذا وقعت قبل صحيح "ساكن"، أي قبل صحيحين متواليين أو صحيح "ساكن" ليس بعده علّة (حركة)، كما ذكرتُ في فصل سابق:

أرادْ + نَ ← أرَدْنَ (قارن: أرادَتْ)

يقولْ + نَ ← يقُلْنَ (قارن: يقولون)

يبيعْ + نَ ← يبِعْنَ (قارن: يبيعان)

وفي معظم اللهجات المعاصرة لا تطبّق القاعدة السابقة في الأمثلة التي طرأ فيها "السكون" (نتيجة سقوط الحركات الأخيرة في الكلمات):

حالْتُه ← حالتُه (وليس حَلْتُه)

حبيبْكم ← حبيبكم (وليس حَبِبْكُمْ)

ظروفْنا ← ظروفْنا (وليس ظُرُفْنا)

(قلت معظم اللهجات العربية لأنّ بعضها لا يزال يطبّق قاعدة التقصير.)[8]

ويبدو أنّ قاعدة تقصير العلة الطويلة هذه قد توقّف تطبيقها منذ أمد طويل. ففي الفصحى لا تقصَّر العلة الطويلة إذا تلاها صحيح "ساكن" نتج "سكونه" من حذف العلة القصيرة الواقعة بين صحيحين مثلين كما بيّنت في فصل سابق:

رادِدٌ ← رادٌّ (وليس: رَدٌّ)

ومما يؤيّد هذا الاستنتاج أيضاً أنّ العلة الطويلة في الفصحى تقصَّر إذا وقعت قبل صحيح "ساكن" في آخر الكلمة، ولكنها لا تُقصّر عندما يكون ذلك "السكون" ناتجاً من حذف العلة الأخيرة للوقف:

عصا (فِعل) + تْ ← عصَتْ

عصا (اسم) + نْ ← عصَنْ (= عصًا)

أما عند إسقاط العلة الأخيرة للوقف، فإنّ العلة الطويلة لا تقصَّر، فكلمة **عَصاكْ** (بسكون الكاف) لا تصبح **عَصَكْ**، و**جَميلْ** (بسكون اللام) لا تصبح **جَمِلْ**، و**غُروبْ** (بسكون الباء) لا تصبح **غُرُبْ** الخ.

ونستطيع أن نستنتج من كلّ هذا أنّ توقّف تطبيق قاعدة تقصير العلة الطويلة إذا وقعت قبل صحيح "ساكن" قد تزامن مع سقوط العلة الأخيرة في اللهجات العربية، سواء أكان سقوطاً نهائياً أو للوقف.

8- حذف الهمزة وإطالة العلة:

سقطت الهمزة "الساكنة" في بعض اللهجات القديمة في مثل **رأس** و**بئر** وأطيلت الحركة القصيرة السابقة لها[9] فأصبحت:

رَأس (بسكون الهمزة) ← راس

بِئْر (بسكون الهمزة) ← بير

غير أنّ هذه القاعدة لم تعد فاعلة. فالهمزة التي نشأت من تحوّل القاف في مثل **رقْص** و**سقْف** و**يِقْدَر** و**يُقْرُص** الخ. في بعض اللهجات المعاصرة بقيت كما هي. فكلمة **رقْص**، مثلا،أصبحت **رَأْص** (بسكون الهمزة) وليس **راص**، و**سَقْف** أصبحت **سَأْف** وليس **ساف**، و**يِقْدَر** أصبحت **يِئْدَر** وليس **ييدَر**، و**يُقْرُص** أصبحت **يُؤْرُص** وليس **يورُص**.

9- تحوّل الفتحة وشبه العلة التي تليها إلى علة مائلة طويلة:

في كثير من اللهجات العربية تحوّلت الفتحة والواو الساكنة التي تليها في مثل **يَوْم** و**دَوْر** و**خَوْف** إلى ضمّة مائلة طويلة، وتحوّلت الفتحة والياء الساكنة التي تليها في مثل **بَيْن** و**عَيْن** و**سَيْل** إلى كسرة مائلة طويلة[10]. وسأوضح هذا التحوّل بالحروف اللاتينية لعدم وجود حرفين يمثّلان الضمّة المائلة والكسرة المائلة في الكتابة العربية:

dawr → dowr → door

sayl → seyl → seel

(تُلفَظ door مثل door في الإنجليزية، وتُلفَظ seel مثل sail)

وقد توقّف تطبيق هذه القاعدة بدليل أنّ اللهجة المصرية التي قُصّرت فيها الألف قبل شبه علة ساكنة (واو أو ياء) بقيت فيها الفتحة وشبه العلة كما هي ولم تتحوّل إلى ضمة مائلة طويلة أو كسرة مائلة طويلة:

جاوَبوا ← جاوْبوا ← جَوْبوا (وليس joobu)

دائمًا ← دايْماً ← دَيْماً (وليس deeman)

(dee تُلفَظ مثل day)

ولعلّ في اللهجات العربية المعاصرة أمثلة غير التي ذكرتها تؤيّد ما أشرتُ إليه من أنّ بعض القواعد الصوتية تبقى فاعلة active مدّة من الزمن ثمّ تصبح غير فاعلة inactive.

الحواشي

1) انظر:

Moscati, Sabatino. **An Introduction to the Comparative Grammar of the Semitic Languages**, Weisbaden, 1964, pp. 24-25 and 43-45.

2) أصل هذه الكلمات على التوالي هو: paradhisos وpandhokiyon وspongos وparand وpelpel وpolad (انظر: الأب رفائيل نخلة اليسوعي، **غرائب اللغة العربية**، الطبعة الثانية، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1960.)

وقد اعتُبرت الكلمة الأولى جمعاً (فَراديس) واشتُقّ منها المفرد (فِرْدوس). وقد دخلت الكلمة اليونانية اللغة الإنجليزية ولكنّ الـ /p/ فيها لم تتغيّر (paradise).

3) انظر المرجع السابق.

4) الجيم التي تحوّلت إلى ياء هي نفس الجيم الموجودة في الفصحى ومعظم اللهجات العربية المعاصرة، وقد كانت في اللغة السامية الأمّ جيماً قاهرية /g/. وأما الجيم الموجودة في جدر وجدام وجاسم الخ.، فهي تقابل القاف في الفصحى (قدر، قدام، قاسم) والقاف البدوية /g/ في كثير من اللهجات البدوية والهمزة في كثير من اللهجات العربية الأخرى. ولا بدّ أنّ القاف في العربية الأمّ قد تحوّلت إلى قاف بدوية (جيم قاهرية /g/) أوّلاً ثم إلى جيم، إذ ليس من الطبيعي أن تتحوّل القاف وهي صوت لهوي uvular غير مجهور، إلى صوت غاريّ (أدنى حنكي) palatal مجهور دون أن تصبح قبل ذلك صوتاً طبقيا velar مجهوراً.

5) في الواقع إنّ المتكلم لا يطبّق القاعدة الأولى بالمفهوم الدقيق لكلمة "تطبيق"، فما قلته عن لفظ الجيم ياء في بعض لهجات الخليج ينطبق هنا أيضاً، لأنّ المتكلم تعلّم كلمات مثل **دهب وديل**، **وتالت وكتير**، **وعضم وضلّ (بقي)**، على أنّ الدال والتاء والضاد فيها أصلية.

6) وقد ورد في القرآن الكريم:(وَأْمُرْ بالمعروف وانْهَ عن المنكر) (لقمان: 31).

7) ثم تتحوّلان إلى علة طويلة (ضمّة طويلة أو كسرة طويلة).

ـُو ← ـُـُ ؛ ـِي ← ـِـِ

8) من اللهجات العربية التي تطبّق قاعدة تقصير العلة الطويلة في هذه الحالات اللهجة القاهرية حيث تلفظ الأمثلة السابقة: **حَلْتُه وحبيكُم وزُرْنا** (بزاي مفخّمة) على التوالي.

9) قد يرى القارئ أنّ الهمزة تحوّلت إلى فتحة ونشأ من هذه الفتحة والفتحة السابقة لها فتحة طويلة (ألف)، فلماذا نقول إنّها سقطت وأطيلت العلة السابقة لها؟ كان من الممكن قبول هذا الرأي لو كانت هذه الظاهرة تقتصر على وقوع فتحة قبل الهمزة. أمّا وقد شملت هذه الظاهرة كلمات تقع فيها كسرة أو ضمة قبل الهمزة، فإنّ الحلّ الذي ذكرته هو الصحيح، إذ ليس من المقبول أن نقول إنّ الهمزة تتحوّل إلى فتحة حينا وإلى كسرة حينا وإلى ضمة حينا آخر. ولولا هذه المشكلة لكان الحلّ الآخر مثاليا، لأنه ينسجم تمام الانسجام مع قاعدة تحوّل الواو "الساكنة" إلى ضمّة بعد ضمة، وتحوّل الياء "الساكنة" إلى كسرة بعد كسرة (انظر الحاشية السابعة).

10) لا تزال بعض اللهجات اللبنانية تحتفظ باللفظ الفصيح للكلمات السابقة:

دَوْر و يَوْم و بَيْن وسَيْل الخ.

الفصل السادس

دور القواعد الصوتية في استعمال المعجم

الفصل السادس

دور القواعد الصوتية في استعمال المعجم

يحتوي المعجم، كما هو معروف، على المفردات في صورها المنفصلة ولكنه لا يحتوي على صورها المتصلة بالسوابق prefixes واللواحق suffixes. وكذلك لا يحتوي على كثير من المشتقّات التي يمكن التوصّل إليها بقواعد صرفية قياسية، كقواعد اشتقاق صيغة الفعل المبني للمجهول من صيغة الفعل المبني للمعلوم، واشتقاق فعل الأمر من الفعل المضارع المجزوم، وقواعد اشتقاق اسم الفاعل واسم المفعول والتصغير وأفعل التفضيل الخ. وهذا هو الوضع الطبيعي لأي معجم جيّد، لأنّ ما يمكن التوصّل إليه بقواعد قياسية يجب ألاّ يُذكَر في المعجم[1]. فالمعجم العربي يحتوي، مثلا، على "أقام" ولكنه لا يحتوي على "أقَمْتُ" أو "أقِمْ"، ويحتوي على "عصفور" ولكنه لا يحتوي على "عُصَيْفير"، ويحتوي على "عزيز" ولكنه لا يحتوي على "أعَزّ" الخ.

ولكي يتوصّل مستعمل المعجم إلى كلّ الكلمات التي يريدها فإنه يحتاج إلى القواعد الصرفية التي أشرتُ إلى بعضها، ويحتاج أيضا إلى بعض القواعد الصوتية. فإذا أراد أن يضيف اللاحقة " تُ " الدالّة على المتكلم المفرد إلى كلمة **أقامْ**، بسكون الميم (لأنّ الأصل في الفعل السكون، انظر **أبحاث في الكلمة والجملة**)، فإنّ عليه أن يطبّق قاعدة صوتيةً أشرتُ إليها في فصل سابق هي تقصير العلة الطويلة حين تقع قبل صحيحين متواليين (قبل "ساكن" حسب تعبير اللغويين القدماء):

أقامْتُ (ءَ ـ ق ـَـَ م + ت ـُ) ← أَقَمْتُ (ءـَ ق ـَ م ت ـُ)

وإذا أراد أن يشتقّ كلمة **عُصَيْفِير** من كلمة **عصفور** فإنّ عليه أوّلا تطبيق قاعدة التصغير (وهي قاعدة صرفية)، ثم قاعدتين صوتيتين من قواعد المماثلة:

أوّلا: قاعدة تحويل شبه العلة (الواو في هذا المثال) إلى شبه علة من جنس العلة التي تسبقها (أي إلى ياء مماثلة للكسرة).

ثانياً: قاعدة تحويل شبه العلة الناتجة من تطبيق القاعدة الأولى (الياء) إلى علة قصيرة من جنس العلة السابقة لها(أي تحويل الياء إلى كسرة مماثلة للكسرة التي تقع قبلها)، وينشأ من الكسرتين المتواليتين كسرة طويلة:

1- **القاعدة الصرفية:**

ع ـُ ص ف ـُ و ر ← ع ـُ ص ـَ ي ف ـِ و ر

2- **القاعدتان الصوتيتان:**

أ. ع ـُ ص ـَ ي ف ـِ و ر ← ع ـُ ص ـَ ي ف ـِ ي ر

(الواو تتحوّل إلى ياء مماثلة للكسرة.)

ب. ع ـُ ص ـَ ي ف ـِ ي ر ← ع ـُ ص ـَ ي ف ـِ ـِ ر

(الياء تتحوّل إلى كسرة مماثلة للكسرة التي تقع قبلها

وينشأ من الكسرتين المتواليتين كسرة طويلة.)

ولاشتقاق **أعَزّ** فإننا نحصل أوّلا على **أعْزَز** بتطبيق قاعدة أفعل التفضيل، وهي قاعدة صرفية، ثم تُطبَّق عليها قاعدة صوتية أشرت إليها في فصل سابق هي قاعدة القلب المكاني بين الصحيح **الأول** من الصحيحين المثلين (الزّاي الأولى في

كلمة أعْزَزَ) والعلة القصيرة الواقعة بعدها (الفتحة)، وهي القاعدة التي سمّاها اللغويون القدماء "نقل حركة حرف إلى الحرف السابق":

أعْزَزُ (ء ـَ ع ز ـَ ز ـُ) ← أعَزُّ (ء ـَ ع ـَ ز ز ـُ)

وفي معاجم مثل "المعجم الوسيط" و"المعجم الوجيز" و"المنجد" و"معجم اللغة العربية المعاصرة" يجد الدّارس الفعل الماضي الثلاثي وبعده حركة عين المضارع التي تعينه على معرفة صيغة المضارع ، أو الفعل المضارع ذاته (كما في "لسان العرب" و "القاموس المحيط")، أو باب الفعل (كما في "مختار الصحاح")[2]، ولكنه لا يجد فعل الأمر لأنّ من الممكن اشتقاقه بقاعدة صرفية مطّردة هي حذف "حرف المضارعة" (وحركته) من الفعل المضارع المجزوم كما أشرت:

(لم) تُسافِرْ ← سافِرْ

(لم) تقِفْ ← قِفْ

فإذا أراد مستعمل المعجم أن يشتقّ فعل الأمر من "تَجْلِس"، مثلا، فإنّه يحتاج بعد تطبيق القاعدة الصرفية التي تحذف"تَ"، إلى تطبيق قاعدة صوتية معيّنة هي إضافة كسرة (مسبوقة بهمزة[3])في بداية الفعل تجنّباً للبدء بصحيحين متواليين ("البدء بالساكن" حسب تعبير اللغويين القدماء):

القاعدة الصرفية:

(تجلِسْ ← جلِسْ) : تَ ـَ ج ل ـِ س ← ج ل ـِ س

القاعدة الصوتية:

(جْلِسْ ← إجْلِسْ) : ج ل ـِ س ← ء ـِ ج ل ـِ س

دار جرير للنشر والتوزيع

وهكذا نرى أنّ مقدّمة المعجم يجب أن تحتوي على جميع القواعد الصرفية والقواعد الصوتية التي يحتاج إليها مستعملو هذا المعجم للتوصّل إلى الكلمات التي يريدونها انطلاقاً من المفردات الموجودة فيه. ذلك أنّ المعجم يخلو أو يجب أن يخلو، من كلّ ما يمكن التوصّل إليه بقواعد قياسيّة، سواء أكانت هذه القواعد صرفية أم صوتيّة.

ولّما كانت القواعد الصرفية معروفة[4]، فإنني سأقتصر في هذا الفصل على التحدّث عن القواعد الصوتية التي يحتاج إليها مستعمل المعجم، وهي قواعد تخلو منها المعاجم جميعا فيما أعلم، وقد أشرتُ إلى بعضها في فصول سابقة إشارات عابرة.

إنّ حصر هذه القواعد الصوتية يتطلب مناقشة مشكلة أساسية يواجهها مستعمل المعجم العربي،وخاصة الدارس الأجنبي، وهي مشكلة المفردات المعجمية التي نشأت صورها اللفظية من تطبيق قواعد صوتية، أي المفردات التي تختلف بنيتها السطحية surface structure أو "ظاهر اللفظ" كما يسميه القدماء، عن بنيتها العميقة deep structure أو "الأصل المقدّر"، قبل تطبيق القواعد الصوتية عليها.

إنّ مستعمل المعجم يجد كلمات مثل "عاد" و"دعا" و"رمى" ومدّ" و"احتلّ" و"استغلّ" و"آمَن" الخ. فكيف يتوصّل انطلاقاً من كلمة "دعا"، مثلا، إلى "دَعَوْتُ" و"دَعَتْ" و"دُعِيَ"، ومن كلمة "مَدّ" إلى "مَدَدْنَ" و"مَدَدْتُ" الخ؟ كيف يعرف أنّ إضافة تاء المتكلم "تُ" إلى "دعا" تؤدّي إلى "دَعَوْتُ" وليس إلى "دعاتُ" (دعا + تُ)؟، وأنّ إضافة "تُ" إلى "مَدّ" تؤدّي إلى "مَدَدْتُ" وليس إلى "مَدّتُ" (مَدّ + تُ)؟ وكيف يعرف أنّ المبني للمجهول من "احْتَلّ" هو "احْتُلّ"، بضم ما قبل اللام المشدّدة، وليس "احتِلّ"، بكسر ما قبلها؟ (قارن: استُغِلّ). وكيف يعرف أنّ مضارع" "آمَنَ" هو " يُؤْمِنُ" وليس " يُؤامن"؟ (قارن: آزر: يُؤازر).

إن أمثال هذه المشكلات لا تحلّها القواعد الصوتية، فليس هناك قواعد صوتية تحوّل "دعا" + "تُ " إلى "دَعَوْتُ"، أو"مَدّ" + "تُ" إلى "مَدَدْتُ".

قد نستطيع حلّ "بعض" هذه المشكلات بتقديم بعض الإرشادات من جهة وإحلال بعض القواعد الصرفية المعقّدة محلّ القواعد الصرفية العامّة من جهة أخرى. فمن المعلومات التي يمكن أن تفيد الطالب أن يميّز بين الألف الطويلة، كما في "دعا" والألف المقصورة، كما في "رمى"، وأن يميّز بين بعض اللواحق مثل تاء المخاطب ونون النسوة من جهة، وبعض اللواحق الأخرى مثل تاء التأنيث وألف الاثنين وواو الجماعة من جهة ثانية. غير أن هذه المعلومات الإرشادية ليست قواعد علمية، فضلا عن أنها لا تحلّ المشكلات التي أشرتُ إليها حلا جذرياً. فملاحظة الفرق بين الألف في "دعا" والألف في "رمى" لا تبيِّن لماذا تتحوّل الألف في"دعا" إلى واو في "دعَوْنا" وتبقى كما هي في "دعانا" وتُحذَف في "دَعَتْ". ولن نستطيع حلّ هذه المشكلة بالتمييز بين "دعَوْنا" و"دعانا" على أساس أن اللاحقة "نا" في الحالة الأولى تدلّ على الفاعل في حين أنها في الحالة الثانية ضمير المفعول، فتاء التأنيث في "دعَتْ" تدلّ على الفاعل ولكنها لا تحتوي على واو. ويتضح عدم فائدة هذا التقسيم أيضاً في أمثلة مثل "مَدَّنا" و"مَدَدْنا". وكذلك لا يفيدنا تقسيم اللواحق على أساس المتكلم والمخاطب والغائب. فنون النسوة الدّالة على غائب تؤدّي إضافتها بعد "مَدّ"، مثلا، إلى نتيجة تختلف عن النتيجة التي تؤدي إليها بقية اللواحق الدّالة على غائب (قارن: "مَدَدْنَ" بـ"مَدَّتْ" و"مَدّا" و"مَدّوا" الخ).

وكذلك سنجد أنّه لا يمكن الاستغناء عن القاعدة الصرفية العامّة التي تحوّل الماضي المبني للمعلوم إلى الماضي المبني للمجهول بقواعد متفرّعة تميّز بين الفعل السالم والفعل الأجوف والفعل المضعّف الخ، وقواعد أخرى تميّز بين المجرّد والمزيد

الخ. (انظر الفصل الثالث). وقد لاحظنا أنّ المبني للمجهول من "احتَلّ" تختلف حركته السابقة للاّم المشدّدة عن حركة صيغة المبني للمجهول من "استغَلّ"، رغم أن كليهما مضعّف ومزيد.

وإذا كان الأمر كذلك فما الحلّ؟ الحلّ – فيما أرى – أن يحتوي المعجم على البنى العميقة لأمثال الكلمات التي كانت مدار نقاشنا، إلى جانب البنى السطحية. أي أن ترد كلمات مثل "دعا" و"رمى"و"مَدّ" " ووَدّ" و" آمن" كما يلي:

- دعا (دَعَوْ)
- رمى (رَمَيْ)
- مدّ (مَدَدْ)
- ودّ (وَدِدْ)
- آمَن (أأمَنْ)
- آزَر (ءازَر)
- إلخ.

(لاحظ أنّ الأفعال السابقة تنتهي كلها بالسكون لأنّ الفتحة ليست جزءا من بنية الفعل، وإنما هي علامة مطابقة، تضاف إلى الفعل كما يتضح فيما بعد. (انظر فصل "الأصل في الفعل السكون" في **أبحاث في الكلمة والجملة**).

إذا أضفنا إلى المعجم البنى العميقة للكلمات التي تختلف بناها العميقة عن بناها السطحية كما اقترحت فسيصبح من الممكن الاكتفاء بالقواعد الصرفية العامّة

ومجموعة من القواعد الصوتية. أي أنّ المعجم العربي، حسب هذا الاقتراح، يجب أن يحتوي على ثلاثة أنواع من المعلومات:

1- البنى العميقة للكلمات التي نشأت صورها اللفظية من تطبيق قواعد صوتية ("دعا" و"رمى" و"مَدّ" الخ.) بالطريقة التي اقترحتُها، إلى جانب البنى السطحية لتلك الكلمات.

2- قواعد صرفية عامّة، كقواعد اشتقاق الفعل المبني للمجهول وفعل الأمر واسم الفاعل واسم المفعول وأفعل التفضيل والتصغير الخ.

3- قواعد صوتية محدّدة سأتناولها بشيء من التفصيل، كقاعدة تقصير العلة الطويلة وبعض قواعد المماثلة التي أشرت إليها في مطلع هذا الفصل.

فإذا توافرت هذه الأنواع الثلاثة من المعلومات لمستعمل المعجم فإنّه يستطيع انطلاقاً من البنى العميقة للكلمات السابقة (وليس من البنى السطحية)، أن يتوصّل إلى جميع الكلمات المطلوبة بسهولة، ويستطيع كذلك أن يجد تفسيراً علمياً للاختلافات الموجودة بين الصيغ المختلفة (كالاختلافات بين""دَعَوْنا" و"دعانا" و"دَعَت" مثلا) كما سأوضح فيما بعد.

كما أنّه يستطيع أيضاً أن يفهم السبب الذي جعل البنى السطحية (الصور اللفظية) لمداخل مثل "دعا" أو "مَدّ" أو "استَغَلّ" أو " آمَن" الخ. تختلف عن بناها العميقة.

فلكي يتوصّل مستعمل المعجم إلى الصور اللفظية الصحيحة للأفعال المبنية للمجهول "دُعِيَ" و"مُدّ" و"استُغِلّ"، مثلا، فلابدّ أوّلا من أن يطبّق القاعدة الصرفية العامة التي تحوّل المبني للمعلوم إلى المبني للمجهول على البنى العميقة للأفعال "دعا" و"مَدّ" و"استغلّ"، أي على"دَعَو" و"مَدَد" و"استغْلَل"، ثم يطبّق

بعد ذلك قواعد صوتية معيّنة على النتائج التي يؤدّي إليها تطبيق تلك القاعدة الصرفية، كما سنرى.

وسأورد فيما يلي أهمّ القواعد الصوتية التي يحتاج إليها مستعمل المعجم، وقد أشرت إلى بعضها في هذا الفصل وبعض الفصول السابقة. وفي ثنايا عرض هذه القواعد سأضرب أمثلة من الكلمات التي وردت في الفقرات السابقة لتوضيح ما أشرتُ إليه.

أهمّ القواعد الصوتية التي يُحتاج إليها في المعجم:

1- قاعدة حذف شبه العلة:

تحذف شبه العلة (الواو أو الياء) إذا وردت بين علتين قصيرتين مثلين (فتحتين أو ضمتين أو كسرتين). وينشأ من العلتين القصيرتين بعد حذف شبه العلة الواقعة بينهما علة طويلة من جنسهما، فمن الفتحتين المتواليتين تنشأ فتحة طويلة (ألف)، ومن الضمتين المتواليتين تنشأ ضمة طويلة، ومن الكسرتين المتواليتين تنشأ كسرة طويلة. وتطبيق هذه القاعدة هو الذي ينتج كلمات مثل "دعا" و"دعانا" و"رمى" و"رماةُ" و"يدعو" و"يدعوك" الخ[5]:

- دعا: د ـَ ع ـَ و + ـَ ← د ـَ ع ـَ ـَ (دَعَوَ ← دعا[6])

- رمى: ر ـَ م ـَ ي + ـَ ← ر ـَ م ـَ ـَ (رَمَيَ ← رمى)

- دعانا: د ـَ ع ـَ و + ـَ + ن ـَ ـَ ← د ـَ ع ـَ ـَ ن ـَ ـَ

(دَعَوَنا ← دعانا)

- رماه: ر ـَ م ـَ ي + ـَ + هـ ـُ ← ر ـَ م ـَ ـَ هـ ـُ

(رَمَيَةُ ← رماةُ)

- يدعو: ي ـَ د ع ـُ و + ـُ ← ي ـَ د ع ـُ ـُ

(يَدْعُوُ ← يَدْعو)

-يدعوكَ: ي ـَ د ع ـُ و + ـُ ك ـَ ← ي ـَ د ع ـُ ـُ ك ـَ

(يَدْعُوُكَ ← يَدْعوكَ)

أما "دَعَوْتُ" و"دَعَوْنا" إلخ، بسكون الواو، و"رَمَيْتُ" و"رَمَيْنا" الخ.، بسكون الياء، فلا تُطبَّق عليها القاعدة الصوتية التي تُحذف شبه العلة لعدم تحقّق الشرطين المطلوبين، وهما أن تكون شبه العلة واقعة بين علتين قصيرتين، وأن تكون هاتان العلتان القصيرتان مِثْلين[6]، فشبه العلة في الأمثلة السابقة يتلوها صوت صحيح، وبالتالي لا تُحذف، أي أنّ الكلمات السابقة جاءت على أصلها:

- دَعَوْتُ: د ـَ ع ـَ و + ت ـُ (تبقى كما هي)

- رَمَيْتُ: ر ـَ م ـَ ي + ت ـُ (تبقى كما هي)

وكذلك لا تُطبَّق القاعدة التي تُحذف شبه العلة على كلمات مثل "دَعَوا" و"رَمَيا" لعدم تحقق أحد الشرطين المطلوبين وهو وقوع شبه العلة بين علتين قصيرتين، فهي متلوّه في المثالين السابقين بعلة طويلة، هي الألف، وبالتالي لا تُحذف شبه العلة وتبقى الكلمتان السابقتان على أصلهما دون تغيّر:

- دَعَوا: د ـَ ع ـَ و + ـَ ـَ (تبقى كما هي)

- رَمَيا: ر ـَ م ـَ ي + ـَ ـَ (تبقى كما هي)

ويتضح من الأمثلة السابقة جميعا ما ذكرتُه من أنّ الأصل في الفعل سكون آخره، وأنّ الفتحة في نهاية الفعل الماضي علامة مطابقة تدلّ على أنّ الفاعل مذكّر غائب، كما تدلّ تاء التأنيث (ـَ ت) على المؤنث الغائب، وواو الجماعة على الجمع المذكر الغائب وألف الاثنين على المثنى إلخ. فواو الجماعة وألف التثنية ونون النسوة وكلّ ما تعتبره كتب النحو "ضمائر متصلة" فاعلين ليست ضمائر بل مجرّد علامات مطابقة تدلّ على الفاعلين، تماما كتاء التأنيث التي اعتبرها النحاة علامة ولم يعتبروها ضميرا متصلا فاعلا.[7](انظر: **أبحاث في الكلمة والجملة**، فصل "الأصل في الفعل سكون آخره" وفصل "ضمائر أم علامات مطابقة؟").

2- قاعدة تقصير العلة الطويلة:

تُقصَّر العلة الطويلة إذا وقعت قبل صحيحين متواليين أو صحيح واحد في نهاية الكلمة، أي إذا وقعت قبل "ساكن" حسب تعبير اللغويين القدماء، وتطبيق هذه القاعدة يؤدّي إلى الصوَر اللفظية لكلمات مثل "أقَمْتُ" و"يَنَمْنَ" و"رَمَتْ"، حين تقع تاء المتكلم بعد "أقامْ"، ونون النسوة بعد "ينام" وتاء التأنيث بعد "رمى":

أقَمْتُ: ء ـَ ق ـَـَ م + ت ـُ ← ء ـَ ق ـَ م ت ـُ (أقامْتُ ← أقَمْتُ)

يَنَمْنَ: ي ـَ ن ـَـَ م + ن ـَ ← ي ـَ ن ـَ م ن ـَ (ينامْنَ ← يَنَمْنَ)

رَمَتْ: أ. ر ـَ م ـَ ي + ـَ ت ← ر ـَ م ـَـَ ت (رَمَيَتْ← رماتْ)

(القاعدة الصوتية الأولى)

ب. ر ـَ م ـَـَ ت ← ر ـَ م ـَ ت (رماتْ ← رَمَتْ) [8].

(القاعدة الصوتية الثانية)

3- قاعدتا التّخلّص من العلّة القصيرة:

تتخلص العربية من العلة "القصيرة" إذا وقعت بين صحيحين مِثْلين (دالين أو لامين أو سينين الخ) بالحذف أو بالقلب المكاني:

أ. تُحذَف العلة "القصيرة" الواقعة بين صحيحين مِثْلين (في الفعل ومشتقاته) **إذا كان حذفها لا يؤدّي إلى مخالفة النظام الصوتي في العربية**، وبالتحديد إذا كان حذفها لا يؤدّي إلى توالي ثلاثة أصوات صحيحة، أي إلى "التقاء ساكنين" حسب تعبير القدماء[9]:

مَدَّ: م ـَ د ـَ د + ـَ ← م ـَ د د ـَ (مَدَدَ ← مَدَّ)

وَدَّ: و ـَ د ـِ د + ـَ ← و ـَ د د ـَ (وَدِدَ ← وَدَّ)

احتَلَّ: ح ت ـَ ل ـَ ل ـَ ← ح ت ـَ ل ل ـَ (احتَلَلَ ← احتَلَّ)

يَحتَلّ: ي ـَ ح ت ـَ ل ـِ ل ـُ ← ي ـَ ح ت ـَ ل ل ـُ

(يَحتَلِلُ ← يَحتَلّ)

ب. يحدث قلب مكاني بين العلة القصيرة الواقعة بين صحيحين مِثْلين والصحيح الأول منهما إذا كان حذفها يؤدّي إلى توالي ثلاثة صحاح (أي إلى "التقاء ساكنين" حسب تعبير القدماء)، وقد سمّى القدماء ظاهرة القلب المكاني هذه "نقل حركة حرف إلى الحرف السابق" كما ذكرت سابقاً.

أعَدّ: ء ـَ ع د ـَ د + ـَ ← ء ـَ ع ـَ د د ـَ (أعْدَدَ ← أعَدَّ)

يَمُدّ: ي ـَ م د ـُ د + ـُ ← ي ـَ م ـُ د د ـُ (يَمْدُدُ ← يَمُدّ)

مَقَرّ: م ـَ ق ر ـَ ر ← م ـَ ق ـَ ر ر (مَقْرَر ← مَقَرّ)

مِفَكّ: م ـِ ف كـَ ك ← م ـِ ف ـَ ك ك (مِفْكَك ← مِفَكّ)

أَعَزّ : ء ـَ ع ز ـَ ز ـُ ← ء ـَ ع ـَ ز ز ـُ (أَعْزَزُ ← أعَزّ)

أما إذا كان الحذف والقلب المكاني كلاهما يؤدّي إلى توالي ثلاثة صحاح فـإنّ العلة القصيرة الواقعة بين صحيحين مِثْلين تبقى في مكانها، أي أنّ الكلمة تظلّ على أصلها دون تغيّر[10]:

مَدَدْنَ: م ـَ د ـَ د + ن ـَ ← م ـَ د ـَ د ن ـَ (لا تتغيّر)

يَمْدُدْنَ: ي ـَ م د ـُ د + ن ـَ ← ي ـَ م د ـُ د ن ـَ (لا تتغيّر)

وكذلك لا تحذف العلة الواقعة بين صحيحين مثلين ولا يقلب مكانها إذا كانت علة طويلة قارن:

"احتلّ" و"يحتلّ" و"محتلّ" بـ "احتلال".

"أعَدّ" و"يُعِدّ" و"مُعِدّ" بـ "إعْداد".

4- قاعدة إضافة كسرة في بداية الكلمة:

تضاف كسرة (مسبوقة بهمزة)[11] إذا كانت الكلمة الواقعة في بداية المنطوق utterance تبدأ بصحيحين متواليين، أي بـ "ساكن" حسب تعبير القدماء:

احترمَ: ح ت ـَ ر ـَ م + ـَ ← ء ـِ ح ت ـَ ر ـَ م ـَ

(القاعدة4: حْتَرَمَ ← إحْتَرَمَ)

احتلَّ: ح ت ـَ ل ـَ ل + ـَ ← ء ـِ ح ت ـَ ل ل ـَ

(القاعدة3-أ والقاعدة4: حْتَلَلَ ← إحْتَلَّ)

استعدَّ: س ت ـَ ع د ـَ د + ـَ ← ء ـِ س ت ـَ ع ـَ د د ـَ

(القاعدة 3- ب والقاعدة4: سْتَعْدَدَ← إسْتَعَدَّ)

اجْلس: ج ل ـِ س ← ء ـِ ج ل ـِ س (جْلِسْ ← إجْلِس)

(القاعدة 4) (بعد قاعدة اشتقاق الأمر من المضارع المجزوم)

5- قواعد المماثلة، وأهمّها:

أ. مماثلة الصحيح للصحيح:

وتُحوّل هذه القاعدة الصوت الصحيح إلى صحيح آخر مماثلة للصحيح الذي يليه، بحيث يصبح الصحيح الجديد مثل الصحيح الذي يليه في بعض السمات، وقد يصبح مثله تماما. فالنون، مثلا، تصبح صوتا شفويا قبل الصوتين الشفويين الباء والميم، فهي تصبح ميما في كلّ من **يَمْبغي (يَنْبغي) و يَمّحي (يَنْمحي)**. في المثال الأول أصبحت النون شفوية مثل الباء (مثلها في سِمة لم تكن موجودة فيها)، ولكنها لم تصبح باء، وقد سُمّي هذا التحوّل في أحكام التجويد "إقلابا". أمّا في **يَمّحي** فهذا التحوّل في السمة ذاتها في النون أدّى إلى أن تصبح النون مثل الميم تماما، وقد سُمّي هذا التحوّل في أحكام التجويد "إدغاما". وقد سمّى بعض اللغويين المماثلة في المثال الأوّل "مماثلة جزئية" وسمّوا المماثلة في المثال الثاني "مماثلة تامة".

ومن الأمثلة التي تدلّ على أنّ الصحيح السابق في العربية هو الذي يتغيّر مماثلة للصحيح اللاحق وليس العكس أنّ الدال تصبح تاء إذا وقعت (مباشرة) قبل التاء وأنّ التاء تصبح دالا إذا وقعت قبل الدال، فالدال تصبح غير مجهورة، أي تاء، في مثل عُدْتُمْ والتاء تصبح مجهورة، أي دالا، في مثل **مُتْدَثّر**:

عُدْتُم ← عُتُّم: ع ـُ د ت ـُ م ← ع ـُ ت ت ـُ م

مُتْدَثِّر ← مُدَّثِّر: م ـُ ت د ـَ ث ث ـِ ر ← م ـُ د د ـَ ث ث ـِ ر

(انظر تفسير ما يبدو مخالفا لاتجاه المماثلة في افتعل ومشتقاته في الفصل الثالث.)

ومثل هذا التغيّر يظهر في اللفظ ولكنه لا يظهر أحيانا في الكتابة[12].

ب. مماثلة العلة للعلة:

وأكثر ما تحْدُث هذه المماثلة بين الضمة والكسرة، ويُحتاج إليها في صياغة فعل الأمر كما أشرتُ من قبل، كما يُحتاج إليها في اشتقاق صيغ أخرى، كالفعل الماضي المبني للمجهول من الفعل الماضي المبني للمعلوم في الفعل الذي عيْنه شبه علة، أي الفعل "الأجوف":

ادخلْ: ء ـِ د خ ـُ ل ← ء ـُ د خ ـُ ل (إدْخُلْ ← أدْخُلْ)

بيعَ: أ- ب ـُ ي ـِ ع ـَ ← ب ـِ ي ـِ ع ـَ (بُيِعَ ← بِيِعَ)

(قاعدة المماثلة ب)

ب- ب ـِ ي ـِ ع ـَ ← ب ـِ ـِ ع ـَ (بِيِعَ ← بيعَ)

(قاعدة حذف شبه العلة)

قيل: أ- ق ـُ و ـِ ل ـَ ← ق ـِ و ـِ ل ـَ (قُوِلَ ← قِوِلَ)

(قاعدة المماثلة ب)

ب- ق ـِ و ـِ ل ـَ ← ق ـِ ـِ ل ـَ (قِوِلَ ← قيلَ)

(قاعدة حذف شبه العلة)

ج. مماثلة شبه العلة للعلة:

وهي تقتصر على شبهي العلة، الواو والياء، والعلتين القصيرتين اللتين من جنسهما، أي الضمة والكسرة، وبالتالي لا تُطبَّق على الحالات التي تكون فيها شبه العلة مسبوقة بفتحة.

وهذه القاعدة ذات شقّين:

أوّلا: تتحوّل شبه العلة إلى شبه علة مجانسة للعلة السابقة لها.

(إذا وقعت الواو بعد كسرة فإنها تتحوّل إلى ياء مماثلة للكسرة،

وإذا وقعت الياء بعد ضمة فإنها تتحوّل إلى واو مماثلة للضمة):

يوقِظُ: ي ـُ ي ق ـِ ظ ← ي ـُ و ق ـِ ظ (يُيْقِظ ← يوقِظ)

ميزان: م ـِ و ز ـَ ـَ ن ← م ـِ ي ز ـَ ـَ ن (مِوْزان ← ميزان)

دُعِيَ: د ـُ ع ـِ و ـَ ← د ـُ ع ـِ ي ـَ (دُعِوَ ← دُعِيَ)

ثانيًا: تتحوّل شبه العلة "الساكنة" إلى علة قصيرة إذا وقعت بعد علة قصيرة من جنسها. (إذا وقعت الواو بعد ضمّة فإنّها تتحوّل إلى ضمّة، وإذا وقعت الياء بعد كسرة فإنّها تتحوّل إلى كسرة وينشأ من العلتين القصيرتين المِثْلين علة طويلة). غير أنّه يُشترط لتطبيق هذه القاعدة أن لا يلي شبه العلّة علة (قصيرة أو طويلة) أو شبه علة أخرى، أي أن لا تكون شبه العلة "متحرّكة" أو "مشدّدة"، فهذه القاعدة تطبّق على "يوقظ" و"ميزان"، مثلا، ولكنها لا تطبّق على "سُمُوّ" أو "مَرْجُوّ" أو "مَبْنِيّ" أو "دُعِيَ"[13].

يوقظ: ي ـُ و ق ـِ ظ ← ي ـُ ـُ ق ـِ ظ

دار جرير للنشر والتوزيع

ميزان: م ـِ ي ز ـَ ـَ ن ← م ـِ ـِ ز ـَ ـَ ن

ويلاحَظ أنّ هذه القاعدة قد طبِّقت في المثالين "يوقظ" و"ميزان" على النتيجة التي أدّى إليها تطبيق القاعدة الأولى.

د. مماثلة شبه العلة لشبه العلة:

تتحوّل شبه العلة إلى شبه علة من جنس شبه العلة التالية لها إذا وقعتا متواليتين، وتُطبَّق هذه القاعدة على أمثلة ترد في المعجم كبعض المصادر الساكنة العين، مثل"طَيّ" (طَوْيٌ) و"كيّ" (كَوْيٌ) كما تنطبق على صيغ لا ترد في المعجم لأنها تُشتقّ بقواعد صرفية عامة، كصيغة اسم المفعول، مثل "مَبْنِيّ" (مَبْنُوي، بوزن مفعول) و"مَرْمِيّ" (مَرْمُوي):

طَيّ: ط ـَ و ي ـُ ن ← ط ـَ ي ي ـُ ن (طَوْيٌ ← طَيٌّ)

مَبْنِيّ: أ- م ـَ ب ن ـُ و ي ← م ـَ ب ن ـُ ي ي (مبنوي ← مَبْنُيّ)

(قاعدة المماثلة بين شبهي العلة)

ب- م ـَ ب ن ـُ ي ي ← م ـَ ب ن ـِ ي ي (مَبْنُيّ ← مَبْنِيّ)

(قاعدة المماثلة بين العلة وشبه العلة)[14]

6- قاعدة حذف الهمزة "الساكنة" في بداية الكلمة:

تُحذَف الهمزة إذا وقعت "ساكنة" في بداية الكلمة، أي متلوّة مباشرة بصوت صحيح، ويحتاج إليها مستعمل المعجم في اشتقاق بعض أفعال الأمر، مثل "خُذ" و"كُل"[15]

(أنتَ) تأخُذُ: ت ـَ ء خ ـُ ذ ← ء خ ـُ ذ (قاعدة صرفية)

ءخ ـُ ذ ← خ ـُ ذ (قاعدة حذف الهمزة)

7- **قاعدة حذف الهمزة وإطالة العلة القصيرة السابقة لها:**

تُحذف الهمزة إذا تلاها صوت صحيح وسبقتها همزة أخرى متلوّة بعلة قصيرة (أي الهمزة "الساكنة" إذا سبقتها همزة "متحركة") وتُطال العلة القصيرة السابقة لها. وهذه القاعدة تفسّر تحوّل كلمات مثل "أأْمَنَ" و"أأْصَلُ" (التفضيل من أصيل) و"أأْجال" (جمع أجَل) (بسكون الهمزة الثانية في الأمثلة الثلاثة) إلى "آمَنَ" و"آصَلُ" و"آجال" على التوالي:

آمَنَ: ء ـَ ء م ـَ ن ـَ ← ء ـَ ـَ م ـَ ن ـَ (16)

آصَلُ: ء ـَ ء ص ـَ ل ـُ ← ء ـَ ـَ ص ـَ ل ـُ

آجال: ء ـَ ء ج ـَ ـَ ل ← ء ـَ ـَ ج ـَ ـَ ل

إنّ هذه القواعد الصوتية السبع يحتاج إليها مستعمل المعجم للتوصّل إلى ما يريده من كلمات ليست موجودة في المعجم انطلاقاً من الكلمات الموجودة فيه، إمّا بتطبيقها مباشرة (عندما لا تكون هناك حاجة لتطبيق قواعد صرفية) أو بتطبيقها على ما تنتجه القواعد الصرفية من صيغ.

وهذه القواعد الصوتية تفسّر اختلاف الصور اللفظية لبعض الكلمات الواردة في المعجم عن الصور اللفظية لبعض الكلمات التي لها علاقة بها، كما لاحظنا. فسبب اختلاف "دعا" عن "دَعَوْنا" هو تطبيق القاعدة الأولى على "دَعَوَ" وعدم تطبيقها على "دَعَوْنا"، وسبب اختلاف "دعَت" عن "دعانا" هو تطبيق القاعدة الثانية على "دعات" وعدم تطبيقها على "دعانا". وسبب اختلاف "مَدَّ" عن "مَدَدْنا" هو تطبيق القاعدة الثالثة- أ على "مَدَدَ" وعدم تطبيقها على "مَدَدْنا"،

وسبب اختلاف "استغَلّ" عن "استغْلَلْنا" هو تطبيق القاعدة الثالثة- ب على "استغْلَلَ" وعدم تطبيقها على "استغْلَلْنا" الخ.

وكذلك تفسّر هذه القواعد صيغاً كثيرة تبدو كأنها شاذّة. فسبب اتّفاق صيغتي اسم الفاعل واسم المفعول "محتلّ" هو تطبيق القاعدة الثالثة- أ على "مُحْتَلِل" (بالكسر) و"محتلَل" (بالفتح)، وبالتالي حذف العلتين القصيرتين اللتين كانتا تميّزان بين الصيغتين. أمّا في "مستغْلِل" (بالكسر) و"مستغْلَل" (بالفتح) فقد طُبّقت القاعدة الثالثة- ب التي تؤدّي إلى تغيير في موقع العلتين اللتين تميّزان بين الصيغتين ولكنها لا تحذفهما. وهذا السبب نفسه هو الذي جعل صيغة المبنيّ للمجهول من "احتَلّ" (حيث حذفت الكسرة الواقعة بين اللاّمين) تختلف عن صيغة المبني للمجهول من "استَغَلّ" (حيث انتقلت الكسرة الواقعة بين اللامين إلى ما قبل اللام الأولى بقاعدة القلب المكاني ولكنها لم تحذف).

وتفسّر القواعد الصوتية السابقة كذلك الاختلاف بين "سافِرْ" "واجْلِس" و"اكتُبْ" و"خُذ"، ففي المثال الأول جاء فعل الأمر على أصله (بعد تطبيق القاعدة الصرفية التي تحذف تُ من الفعل المضارع تُسافِرْ) دون تطبيق أية قواعد صوتية، وفي الثاني، طُبّقت القاعدة الصوتية الرابعة على نتيجة القاعدة الصرفية، وفي الثالث طُبّقت القاعدتان الصوتيان الرابعة ثم الخامسة- ب على نتيجة القاعدة الصرفية، وفي المثال الأخير طُبّقت القاعدة السادسة على نتيجة القاعدة الصرفية.

من كلّ ما سبق نرى أن المعجم العربي المنشود يجب أن يحتوي (في مقدّمته) على جميع القواعد الصرفية والقواعد الصوتية التي يُحتاج إليها للتوصّل إلى جميع الكلمات التي يُستطاع التوصّل إليها بقواعد عامّة مطّردة، وأن يحتوي كذلك على

البنية العميقة لكلّ كلمة معجمية نشأت صورتها اللفظية (البنية السطحية) من تطبيق قواعد صوتية. وهذا الاقتراح الأخير يقتضي إعادة النظر إعادة جذرية في الصورة التي ترد فيها الكلمات في المعجم.

الحواشي

(1) يُستثنى من ذلك المشتقات التي اكتسبت معنى خاصاً أو وظيفة نحوية جديدة فاسم الفاعل واسم المفعول من "سأل" في مثل (سمعت أحدهما يسأل الآخر ولكنني لم أعرف أيهما كان "السائل" وأيهما كان "المسؤول")، يجب أن لا يردا في المعجم. وأما "السائل" بمعنى (الفقير الذي يطلب العطاء) و"المسؤول" بمعنى (أحد كبار رجال الدولة أو الشخص المنوط به العمل) فيجب أن يردا في المعجم. وقس على ذلك "سائل" (مفرد "سوائل") و"موضوع" بمعنى (مبحث) الخ.

(2) ورد في مقدمة **مختار الصحاح** (صفحة: و) "أبواب" الفعل الثلاثي الستة و"موازينها"، فالباب الأوّل، مثلا، "فَعَل يفعُل، بفتح العين في الماضي وضمّها في المضارع، والمذكور منه سبعة موازين: نصر ينصُر نصرًا، دخل يدخُلُ دُخولا، كتب يكتُب كتابةً، ردّ يردّ ردًّا، قال يقول قوْلا، عدا يعدو عدْوًا، سما يسْمو سُمُوًّا"، فإذا جاء فعل ثلاثي من هذا الباب فإنّه يشير إلى ذلك، كقوله "ترَكَ"، مثلا، "وبابه نصَر"، و"صَبَّ" وبابه "رَدَّ" الخ.

(3) تضاف الهمزة في بداية الكلمة قبل الكسرة لأنّ نظام العربية الصوتي لا يجيز البدء بعلة (حركة) ولكن ليس من المستغرَب أن ينطق بعض المتكلمين الكلمات المبدوءة بهمزة (سواء أكانت مضافة ("همزة الوصل") أم أصلية ("همزة القطع") دون نطق الهمزة. أي ليس من المستغرَب أن يلفظ بعض المتكلمين كلمة

"أب"، مثلا: "ـَ ب" (بدلاً من "ء ـَ ب") وكلمة "أُمّ": "ـُ م م" (بدلا من ء ـُ م م)، وكلمة "إِجْلِس" "ـِ ج ل ـِ س" (بدلا من ء ـِ ج ل ـِ س)، انظر: **دراسات في علم أصوات العربية ج1**، الفصل الخامس.

(4) انظر على سبيل المثال - لا الحصر - **المنصف** لابن جنّي، **وشرح الملوكي في التصريف** لابن يعيش، **والمقرّب** لابن عصفور من الكتب القديمة، **والتطبيق الصرفي** لعبده الراجحي **وفي علم الصرف** لأمين علي السيد **وشذا العرف في فنّ الصرف** لأحمد الحملاوي من الكتب الحديثة.

(5) وتطبيقها كذلك هو الذي أنتج "قام" و"باع" الخ:

ق ـَ و ـَ م + ـَ ← ق ـَ ـَ م ـَ (قَوَمَ ← قامَ)

ب ـَ ي ـَ ع + ـَ ← ب ـَ ـَ ع ـَ (بَيَعَ ← باعَ)

وتجدر الإشارة إلى أنّ شبه العلة تُحذف أيضا إذا كانت العلة القصيرة السابقة لها فتحة مهما كانت العلة القصيرة التالية لها، وينشأ من العلتين القصيرتين المتواليتين فتحة طويلة (ألف)، كما في "طال" و"خاف" و"يَلقى" الخ:

ط ـَ و ـُ ل + ـَ ← ط ـَ ـَ ل ـَ (طَوُلَ ← طالَ)

خ ـَ و ـِ ف + ـَ ← خ ـَ ـَ ف ـَ (خوِفَ ← خافَ)

ي ـَ ل ق ـَ ي + ـُ ← ي ـَ ل ق ـَ ـَ (يَلقَيُ ← يَلقى)

انظر الفصل الحادي عشر في **دراسات في علم أصوات العربية ج1.**

(6) أو أن تكون الأولى منهما فتحة (انظر الحاشية الخامسة).

(7) وهذا يفسّر لماذا نقول "كتبْتُ" و"يكتبْن" (بسكون الباء) وليس "كَتَبَتُ" (بفتح الباء) و"يكتبُن" (بضم الباء). وأما حجّة بعض اللغويين القدماء في تبرير عدم قولنا "كَتَبَتُ" (بفتح الباء)، وهي أنّ العربية لا تجيز توالي أربع حركات (انظر: **الإنصاف** لابن الأنباري، المسألة الحادية عشرة، ج1، ص79، حيث يقول "يُسكَّن لام الفعل إذا اتصل به ضمير الفاعل، نحو "ضربْتَ" و"ذهبْتَ" لئلا يجتمع في كلامهم أربع حركات متواليات في كلمة واحدة) فهي حجّة تتناقض مع واقع اللغة العربية من وجهين، الأول اجتماع أربع حركات متواليات في مثل "ضَرَبَكَ" وخمس حركات متواليات في مثل "ضَرَبَهُما" (الألف ليست سوى فتحة طويلة)، والثاني عدم جواز "تحريك" آخر الفعل في مثل "ترجمْنا" و"استقبلْتُ" و"يكتبْن"، رغم أنّ هذا "التحريك" لا يؤدي إلى توالي أربع حركات. وهذا وحده، أعني وجوب سكون آخر الفعل في الأمثلة السابقة وغيرها من الكلمات التي لا ينشأ من "تحريك" آخرها أربع حركات متوالية، دليل كاف على أن الأصل في الفعل السكون. وقد تناولت حجّة ابن الأنباري في جواز توالي أربع حركات في مثل "ضَرَبَكَ" وعدم جوازها في مثل "ضَرَبْتَ" بشيء من التفصيل في فصل "الأصل في الفعل السكون" في كتاب **أبحاث في الكلمة والجملة**.

(8) ويشمل التقصير العلل (الحركات) الطويلة التي يليها تنوين، وهو نون "ساكنة"، مثل "عصًا" (عصا+نْ ← عَصَنْ) قارن: "عصاهُ" أو "عصاكَ" (حيث تبقى الألف دون تقصير لأنّ الصحيح في آخر الكلمة متلوّ بعلة، أي ليس "ساكناً" حسب تعبير القدماء). وقارن أيضًا: "قاضٍ" (حيث تقصُر الكسرة الطويلة السابقة للتنوين) بـ "قاضيهم" (حيث تبقى الكسرة الطويلة دون تقصير).

ق َ َ ض ِ ِ + ن ← ق َ َ ض ِ ن

(قاضينْ ← قاضِنْ = قاضٍ)

ق ـَ ـَ ض ـِ ـِ + هـ ـِ م (قاضيهم: لا تقصُر العلة طويلة)

(9) تطبّق هذه القاعدة على الأفعال والمشتقات ولكنها لا تطبّق على بعض الأسماء والصفات:

قارن:

"عَدَّ" (فعل ماضٍ) بـ: "عَدَد" (اسم)

"مَدَّ" (فعل ماضٍ) بـ: "مَدَد" (اسم)

"جَلَّ" (فعل ماضٍ) بـ: "جَلَل" (صفة)

(10) يتّضح من هذا أنّ ما يُسمّى "فكّ الإدغام" لا مكان له من الناحية العلمية، لأن استعمال هذا المصطلح يفترض أنّ الأصل هو "الإدغام". وبما أنّ اللغويين القدماء كانوا يعرفون جيداً أن أصل "مَدّ" هو "مَدَدَ" وأصل "يَمُدُّ" هو "يَمْدُدُ" الخ، فإنّ استعمالهم عبارة "فكّ الإدغام" يمكن اعتباره من قبيل الإرشادات التعليمية التي تفيد الدارس الذي يريد أن يتوصّل إلى كلمة "مَدَدْنَ" انطلاقاً من "مَدّ" وإلى "يَمْدُدْنَ" انطلاقاً من "يَمُدّ".

(11) انظر الحاشية الثالثة.

(12) معظم التغيّرات التي تؤدّي إليها المماثلة بين الصحاح في العربية لا تظهر في الكتابة، كما يتضح من الأمثلة التالية:

عُدْتُ: ع ـُ د ت ـُ ← ع ـُ ت ت ـُ (عُدْتُ ← عُتُّ)

ذَنْب: ذ ـَ ن ب ← ذ ـَ م ب (ذَنْب ← ذَمْب)

الدّار: ء ـَ ل د ـَ ـَ ر ← ء ـَ د د ـَ ـَ ر(الْدار ← أدّار)

ولكنه يظهر في حالات قليلة، كتحوّل التاء في صيغة "افتعل" إلى دال أو طاء وتحوّل التاء عندما تكون "ساكنة" في بعض الصيغ ("تفعّل" و"تفاعل" و"تفعلل")، وفي كلمات أخرى متفرقة تتحول فيها النون إلى ميم أو لام:

ازتهر ← ازدهر

اصتبر ← اصطبر

يَتْذكّر ← يَدّكّر

مُتْزَمّل ← مُزَّمّل

عنْ ما ← عمّا

(13) تجدر الإشارة هنا إلى أن شبه العلة لا تحذف في مثل "دُعِيَ" و"رُمِيَ" (وكذلك في الفعل المضارع المنصوب مثل "يَدْعُوَ" و"يَرْمِيَ") لأنّ قاعدة حذف شبه العلة يُشترَط لتطبيقها أن تكون العلتان القصيرتان التي تقع بينهما شبه العلة مِثلين، أو أن تكون الأولى منهما فتحة (انظر القاعدة الصوتية الأولى والحاشية الخامسة).

(14) هناك عدم اطّراد في قواعد المماثلة بين العلل وأشباه العلل، فقد لاحظنا أن شبه العلة هي التي تغيّرت في **يُيْقِظ** (يوقظ) **ومِوْزان** (ميزان)، في حين أن العلة هي التي تغيّرت في "مَبْنِيّ" (مَبْنوي ← مَبْنُيّ ← مَبْنِيّ). وسأكتفي هنا بالإشارة إلى أنّ هذا الاختلاف يمكن تفسيره بأنّ الياء في "مبنِيّ" مشدّدة، كما يمكن تفسيره في نطاق اختلاف بعض القواعد الصوتية في اللهجات المختلفة التي تكوّنت منها الفصحى.

(15) لم تعد هذه القاعدة موجودة في اللهجات المعاصرة، ففعل الأمر من "تأمُرُ" مثلا، هو "أؤمُرْ" وليس "مُرْ"، وفعل الأمر من "تقْلِب" (في اللهجات التي

تحوّلت فيها القاف إلى همزة) هو "إِأْلِبْ" وليس "لِبْ" (انظر الفصل الخامس: "القواعد الصوتية وسنة التطوّر").

(16) قد يتبادر إلى الذهن أنّ من الأفضل اعتبار تحوّل "أأمن" إلى "آمن" و"أأجال" إلى "آجال" هو تحوّل الهمزة إلى فتحة، فهذا يجعل قاعدة تحوّل شبه العلة إلى علة من جنس العلة السابقة لها، وهي القاعدة التي تُحوّل الواو في **يوقظ** إلى ضمة والياء في **ميزان** إلى كسرة، قاعدة أعمّ لأنها تشمل الهمزة والفتحة بنفس الطريقة. ففي هذه الحالة يكون لكل علّة قصيرة في العربية شبه علّة من جنسها (باعتبار أنّ هناك من يعتبر الهمزة والهاء شبهي علّة). غير أن هذا التفسير يصطدم بعقبة يصعب التغلّب عليها، كما ذكرتُ سابقا، وهي كيفية تفسير تحوّل أمثلة مثل "مؤْمِن" إلى "مومِن" في بعض القراءات القرآنية (عمر ومكرم 1982، ص 87–88)، وتحوّل أمثلة مثل "بئر" إلى "بير" في بعض اللهجات. فمن الواضح أنّ نفس القاعدة التي حوّلت "رأس"، مثلا، إلى "راس" هي التي حوّلت "مؤْمن" إلى "مومن" و"بئر" إلى "بير". وإذا كان هناك مجال لاعتبار تحوُّل "رأس" إلى "راس" و("أأمَن" إلى "آمَن"، و"أأجال" إلى "آجال") هو تحوّل الهمزة إلى فتحة، فليس هناك مجال لاعتبار ذلك كذلك في "مومن" و"بير".

ومما يدلّ على أن التفسير الصحيح لتحوّل "أأمَن" إلى "آمَن" الخ هو سقوط الهمزة وإطالة العلة القصيرة أنّ هذه الظاهرة موجودة في غير اللغة العربية ولا تقتصر على الهمزة. فسقوط العين في بعض الكلمات العربية التي اقترضتها اللغة السواحيلية أدّى إلى إطالة العلة القصيرة السابقة لها، فكلمة "بعْض"، مثلا، تلفظ: "باذِي"، وكلمة "نِعمة" تلفظ: "نِيمة" (سلّوم 1976، ص 137 و 271).

دار جرير للنشر والتوزيع

ويمكن تفسير هذه الظاهرة على أنها "تعويض" للمحافظة على القيمة المقطعية للمقطع" ص ع ص" (ص= صحيح، وع= علة قصيرة). فإطالة العلة القصيرة تجعل المقطع يصبح "ص ع ع"، وهو يعادل - كما هو معروف من قواعد العروض وقواعد النبر في العربية - المقطع "ص ع ص".

الفصل السابع

الترتيب في تطبيق القواعد الصوتية في اللغة العربية

الفصل السابع

الترتيب في تطبيق القواعد الصوتية في اللغة العربية

تضمّ القواعد الصوتية في العربية أنواعًا مختلفة من القواعد التي سأشير إليها في ثنايا هذا المقال. وقد ذكرت أهمّ القواعد الصوتية العامّة في فصول سابقة بإسهاب، وسأعيد ذكرها هنا باختصار:

1- قواعد المماثلة:

ا. مماثلة صوت صحيح لصوت صحيح يليه، كما في **ينمحي وذنْب**، حيث تتحوّل النون إلى صوت شفوي (ميم) مماثلة للصوتين الشفويين (الميم والباء): **يَمّحي وذمْب**. وكما في **مُتْدثِر وعُدْتُ**، حيث تتحوّل التاء في الأولى إلى دال مماثلة للدال التي تليها، وتتحوّل الدال في الثانية إلى تاء مماثلة للتاء التي تليها: **مُدّثّر وعُتّ**.

ب. مماثلة صوت علة (حركة) لصوت صحيح يليه، كما في **يَطلب**، حيث تتحول الفتحة إلى فتحة مُطْبَقة (مفخّمة) مماثلة للطاء (قارن: **يَكتب**، حيث تبقى الفتحة غير مطبقة)، و**عَنى**، حيث تتحول الفتحة إلى فتحة أنفية مماثلة للنون (قارن: **عَلى**، حيث تبقى الفتحة فموية). انظر "السمات الأصلية والسمات المكتسبة في العلل" في الفصل الثاني.

ج. مماثلة صوت علة لصوت علة آخر، كما في **أُكتُب** والفعل الماضي المبني للمجهول **أُحتُرِمَ**، حيث تحوّلت الكسرة إلى ضمة مماثلة لضمة تالية (قارن: **إجْلِس** والفعل المبني للمعلوم: **إحْتَرَمَ** حيث تبقى الكسرة دون تغيّر).

د. مماثلة شبه علّة (واو أو ياء) لعلّة (حركة)، كما في **ميزان** أو **موقن**، حيث تتحول الواو (في **مِوْزان**) إلى ياء مماثلة للكسرة السابقة، وتتحول الياء (في **مُيْقِن**) إلى واو مماثلة للضمة السابقة.

هـ. مماثلة شبه علّة لشبه علّة، كما في **كيّ**، حيث تتحول الواو (في **كَـوْي**) إلى ياء مماثلة للياء التالية لها.

2- قاعدة حذف شبه العلة:

تُحذف شبه العلة (الواو أو الياء) حين تقع بين علّتين قصيرتين مِثْلين، كما في **قال** (وأصلها **قَوَلَ**)، **وباع** (وأصلها **بَيَعَ**) **ودعا** (وأصلها **دَعَوَ**) **وجرى** (وأصلها **جَرَيَ**)[1]:

ق ـَ و ـَ ل ـَ ← ق ـَ ـَ ل ـَ

د ـَ ع ـَ و ـَ ← د ـَ ع ـَ ـَ

ب ـَ ي ـَ ع ـَ ← ب ـَ ـَ ع ـَ

ج ـَ ر ـَ ي ـَ ← ج ـَ ر ـَ ـَ

3- قاعدة إضافة علّة قصيرة:

تضاف علّة قصيرة (فتحة قبل لام التعريف وكسرة فيما عدا ذلك) في حالتين: 1- إذا بُدِئت الكلمة بصحيحين متواليين ("البدء بساكن" حسب تعبير القدماء)، كما في **اَلْبنت** و **إِحْتَرَمَ**. 2- إذا توالت ثلاثة صحاح ("التقاء ساكنين" حسب تعبير القدماء)، كما في **وصلتِ البنتُ**. وفي الحالة الأولى تتحول الكسرة إلى ضمة مماثلة لضمة تالية وتضاف همزة ("همزة الوصل") قبل العلة لأنّ النظام الصوتي في العربية لا يسمح بالبدء بعلة[2]:

ل ب ـِ ن ت ← ـَ ل ب ـِ ن ت (← ء ـَ ل ب ـِ ن ت)

ح ت ـَ ر ـَ م ← ـِ ح ت ـَ ر ـَ م (← ء ـِ ح ت ـَ ر ـَ م)

ح ت ـُ ر ـِ م ← ـُ ح ت ـُ ر ـِ م (← ء ـُ ح ت ـُ ر ـِ م)

ذ ـَ هـ ـَ ب ـَ ت ل ب ـِ ن ت ← ذ ـَ هـ ـَ ب ـَ ت ـِ ل ب ـِ ن ت

4- قاعدة تقصير العلة الطويلة:

تُقصَّر العلّة الطويلة عندما تقع قبل صحيحين متواليين، كما في **يَنَلْنَ** (قارن: **ينالون**) **وأجَبْنَ** (قارن: **أجابَتْ**)، أو حين تقع قبل صحيح "ساكن" في نهاية الكلمة، كما في **دعَتْ** (قارن: **دعاها**) أو **عصًا** (قارن: **عصاكَ**):

ء ـَ ج ـَ ـَ ب ن ـَ ← ء ـَ ج ـَ ب ن ـَ

د ـَ ع ـَ ـَ ت ← د ـَ ع ـَ ت

5- قاعدة حذف الهمزة إذا وقعت " ساكنة " في بداية الكلمة:

تُحْذف الهمزة إذا وقعت "ساكنة" في بداية الكلمة (أي قبل صحيح آخر)، كما في فعل الأمر **أخُذْ** (**بسكون الهمزة**)، وهو مشتقّ من المضارع المجزوم **تأخُذْ** بحذف"حرف المضارعة" (والحركة التي تليه):

لم تأخُذْ ← أخُذْ

(قارن: (لم) **تُحاوِلْ ← حاوِلْ**، (لم) **تَقِفْ ← قِفْ**)

ت ـَ ء خ ـُ ذ ← ء خ ـُ ذ

ء خ ـُ ذ ← خ ـُ ذ

دار جرير للنشر والتوزيع

6- قاعدتا التّخلّص من العلة القصيرة:

تتخلّص العربية من العلة "القصيرة" إذا وقعت بين صحيحين مثلين بالحذف أو بالقلب المكاني:

أ. تُحذف العلة "القصيرة" الواقعة بين صحيحين مثلين (في الفعل ومشتقاته) إذا كان حذفها لا يؤدّي إلى توالي ثلاثة أصوات صحيحة، أي إلى "التقاء ساكنين" حسب تعبير القدماء:

ح ـَ ل ـَ ل ـَ ← ح ـَ ل ل ـَ (حَلَلَ ← حَلَّ)

ح ـَ ـَ ل ـِ ل ـُ ن ← ح ـَ ـَ ل ل ـُ ن (حالِل ← حالّ)

م ـُ ح ت ـَ ل ـِ ل ← م ـُ ح ت ـَ ل ل(محتلِل ← محتلّ)

ب. يحدث قلب مكاني بين العلّة القصيرة الواقعة بين صحيحين مثلين والصحيح الأول منهما إذا كان حذفها يؤدّي إلى توالي ثلاثة صحاح (أي إلى "التقاء ساكنين" حسب تعبير القدماء):

ء ـَ ع د ـَ د ـَ ← ء ـَ ع ـَ د د ـَ (أعْدَدَ ← أعَدَّ)

ي ـَ م د ـُ د ـُ ← ي ـَ م ـُ د د ـُ (يَمْدُدُ ← يَمُدُّ)

أما إذا كان الحذف والقلب المكاني كلاهما يؤدّي إلى توالي ثلاثة صحاح فإنّ العلة القصيرة الواقعة بين صحيحين مثلين تبقى في مكانها، أي أنّ الكلمة تظلّ على أصلها دون تغيّر:

مَدَدْنَ: م ـَ د ـَ د + ن ـَ (تبقى كما هي)

يَمْدُدْنَ: ي ـَ م د ـُ د + ن ـَ (تبقى كما هي)

وكذلك لا تحذف العلة الواقعة بين صحيحين مثلين ولا يقلب مكانها إذا كانت علّة طويلة:

قارن: "احتلّ"و "يحتلّ" و"محتلّ" بـ "احتلال".

"أعَدّ" و"يُعِدّ" و"مُعِدّ" بـ "إعْداد".

وبالإضافة إلى القواعد الصوتية العامة، هناك قواعد صوتية خاصة مثل:

1- قاعدة حذف حركة فاء الفعل المضارع:

ي ـَ + ف ـَ ع ـَ ل ← ي ـَ ف ع ـَ ل(يفعل)

(لا يختلف المضارع عن الماضي قبل إضافة "حروف المضارعة " إلاّ في "حركة" عين المضارع. أمّا "حركة" فاء الفعلين فهي فتحة فيهما كليهما: كَتَب – كتُب ؛ ضَرَب – ضَرِب إلخ.)

2-قاعدة حذف الواو في المضارع الواوي المجرّد عندما تكون عينه "مكسورة ":

ي ـَ و ـَ ع ـِ د ← ي ـَ و ع ـِ د ← ي ـَ ع ـِ د (يَعِدُ)

3- قاعدة تحوّل حركة عين المضارع من كسرة إلى فتحة في الأفعال التي عينها أو لامها من أصوات الحلق:

ي ـَ ق ر ـِ ء ← ي ـَ ق ر ـَ ء (يَقرَأ)

ي ـَ ز ر ـِ ع ← ي ـَ ز ر ـَ ع (يزرَع)

فالأصل في حركة عين المضارع في مثل **يقرأ ويزرع ويسبح** الخ كسرة لأن حركة عين الماضي فتحة، ذلك أن القاعدة العامة هي المغايَرة كما هو معروف: فعَل – يفعِل ؛ فعِل – يفعَل. (انظر فصل "الماضي والمضارع أيّهما مشتقّ من الآخر؟" في **أبحاث في الكلمة والجملة**)

5- قاعدة القلب المكاني في وزن افتعل (وأصله اتفعل)[4]:

ت ف َ ع َ ل َ ← ف ت َ ع َ ل َ

أي أن تاء وزن افتعل والصحيح الذي يليها يتبادلان موقعيهما.

والسؤال الذي سأحاول الإجابة عنه في هذا الفصل هو: ماذا يحدث عندما يكون المجال موجودا لتطبيق قاعدتين مختلفتين على مثال واحد؟ هل تطبَّقان تطبيقاً متزامناً simultaneously، أي معاً في نفس الوقت كما يرى بعض اللغويين؟ أم تطبَّقان على التوالي sequentially، أي الواحدة بعد الأخرى بحيث تطبَّق الثانية على المجال الجديد الذي ينشأ من تطبيق الأولى (إذا نشأ مجال جديد)؟ وفي مثل هذه الحالة ما الأسس التي يجيء عليها ترتيب هذا التطبيق؟

إنّ التطبيق المتزامن لا يؤدّي إلى النتائج الصحيحة في كثير من الأحيان، وهو أمر يتّضح من الأمثلة العربية التالية: لنأخذ أولا عبارة مثل **قدِ اتّخذ**. في هذه العبارة هناك مجال لتطبيق قاعدتين الأولى قاعدة المماثلة، أي تحوّل الدال إلى تاء مماثلة للتاء التي تليها (قارن: **قدْ تعلم ← قتْ تعلم**) والثانية قاعدة إضافة علة قصيرة بعد الدال منعاً لتوالي ثلاثة صحاح (قارن: **قدْ انتصر ← قدِ انتصر**). إن تطبيق القاعدتين معاً يؤدي إلى * **قتِ اتّخذ**: (النجمة تعني أن الكلمة أو العبارة غير صحيحة):

ق َ د ت ت َ خ َ ذ َ ← *ق َ ت ِ ت ت َ خ َ ذ َ

ولكننا نعلم أن اللفظ الصحيح للعبارة السابقة هو **قدِ اتّخذ**، ممّا يدلّ على أنّ قاعدة إضافة الكسرة قد طُبِّقت أولا، وأن تطبيقها قد حال دون تطبيق قاعدة المماثلة (لأنّ الكسرة التي أضيفت قد فصلت بين الدال والتاء):

ق َ د ت ت َ خ َ ذ َ ← ق َ د ِ ت ت َ خ َ ذ َ

ولنأخذ مثالا آخر على عدم صحة التطبيق المتزامن للقواعد هو كلمة **خُذْ**، وأصلها **أْخُذْ** (بسكون الهمزة) كما أشرت. هناك مجال لتطبيق قاعدتين على **أْخُذْ** هما قاعدة حذف الهمزة (لوقوعها "ساكنة" في بداية الكلمة) وقاعدة إضافة علّة قصيرة (كسرة تتحوّل إلى ضمة) منعًا لتوالي صحيحين في بداية الكلمة. إنّ تطبيق هاتين القاعدتين معاً يؤدي إلى نتيجة غير صحيحة هي ***أُأْخُذ** (بضم الهمزة الأولى وسكون الثانية):

ء خ ـُ ذ ← *ء ـُ ء خ ـُ ذ (قارن: دْخُلْ ← أُدْخُلْ)

(الهمزة السابقة للضمة المضافة هي "همزة الوصل")

أما اللفظ الصحيح **خُذْ** فينتج من تطبيق القاعدة الأولى وحدها:

ء خ ـُ ذ ← خ ـُ ذ

أي أن قاعدة حذف الهمزة قد طبّقت أولا، فأدّى تطبيقها إلى حذف أحد الصحيحين المتواليين ممّا حال دون تطبيق قاعدة إضافة العلّة القصيرة لأنّ مجال تطبيقها قد ألغي. ولو حدث العكس لكانت النتيجة ***أأْخُذ**، كما أشرت قبل قليل، ولحال ذلك دون تطبيق قاعدة حذف الهمزة لأنّها لم تعد "ساكنة" في أول الكلمة.

ومن الجدير بالذكر أن فعل الأمر من **أَمَرَ** ورد في الفصحى في صورتين: **مُرْ** و**اؤْمُرْ**، وقد نتجت الصورة الأولى من تطبيق القاعدة الأولى (قاعدة حذف الهمزة) أوّلاً ونتجت الصورة الثانية من تطبيق القاعدة الثانية (قاعدة إضافة العلّة القصيرة) أوّلاً. وفي كلتا الحالتين حالَ تطبيق إحدى القاعدتين دون تطبيق القاعدة الأخرى.

وسأكتفي بذكر مثال ثالث على عدم صحة تطبيق القواعد تطبيقاً متزامناً: هو عبارة **قَصْر الملك** في اللهجات المعاصرة، حيث لا توجد حركات إعرابية، هناك مجال لتطبيق قاعدة إضافة علّة قصيرة منعاً لتوالي ثلاثة صحاح في موضعين (بعد الصاد وبعد الراء):

ق ـَ ص ر ل م ـَ ل ـِ ك:

أ. ص ر ل ← ص ـِ ر ل

ب. ر ل م ← ر ـِ ل م

أي أن العبارة يجب أن تلفظ: ق ـَ ص ـِ ر ـِ ل م ـَ ل ـِ ك (***قصِرِ الملك**، بكسر الصاد وكسر الراء) لو أن القاعدة طبّقت في الموضعين معاً. ولكن اللفظ الصحيح للعبارة هو **ق ـَ ص ر ـِ ل م ـَ ل ـِ ك (قصْرِ الملك**، بسكون الصاد وكسر الراء)، مما يدل على أن القاعدة طُبّقت أوّلاً على الصحاح الثلاثة الأخيرة مضيفة كسرة بعد الراء، مما حال دون تطبيقها بعد ذلك على الصحاح الثلاثة الأولى (لأنّ تلك الصحاح لم تعد متوالية بسبب إضافة الكسرة بين الراء واللام).

ولا يعني هذا أنّ جميع الحالات التي يتوافر فيها مجالان لتطبيق قاعدتين مختلفتين يحول تطبيق إحداهما دون تطبيق الأخرى. ففي كلمة **أجَبْتُ**، مثلا وأصلها **أجابْ + تُ** (الناتجة من البنية العميقة **أجْوَبْتُ**)، هناك مجال لتطبيق قاعدتين، الأولى تقصير العلة الطويلة لوقوعها قبل صحيحين متواليين (قبل "ساكن")، والثانية تُحوّل الباء إلى نظيرها غير المجهور /p/ مماثلة للتاء. ولفظ الكلمة يدلّ على أن القاعدتين كلتيهما قد طبقتا:

ء ـَ ج ـَ ـَ ب ت ـُ ← ء ـَ ج ـَ پ ت ـُ

غير أنّ هذا لا يعني أن القاعدتين قد طبقتا معاً، ولكنه يعني أن ليس بين القاعدتين علاقة "تفاعل" interaction، أي أنّ تطبيق إحداهما لا يؤثّر على تطبيق الأخرى، فسواء قُصّرت الألف أوّلاً ثم حُوّلت الباء إلى نظيرها غير المجهور بعد ذلك، أو حُوّلت الباء إلى نظيرها غير المجهور أوّلاً ثم قُصّرت الألف بعد ذلك، فإن النتيجة تظلّ واحدة.

أما في أمثلة **قد الخُلد** و**خُلْد** و**الأمرْ** فقد كانت هناك علاقة "تفاعل" بين القاعدتين في كلٍّ منها، أي أنّ تطبيق إحداهما يؤثر على تطبيق الأخرى.

وقبل أن أحاول استقصاء الأسس التي يقوم عليها ترتيب تطبيق قاعدتين بينهما علاقة "تفاعل"، سألخّص أنواع هذا التفاعل:

1- هناك أولاً النوع الذي لاحظناه في القاعدتين اللتين يمكن تطبيقهما على مثال **خُلْد** أو مثال **قد الخُلد**، وهو ما سُمِّي bleeding order وسأطلق عليه اسم "الترتيب المقيِّد" (بكسر الياء)، لأن هذا النوع من الترتيب يُقيّد تطبيق قاعدة كان يمكن أن تُطبّق، وذلك بإلغاء المجال الذي تُطبّق فيه. وقد يكون التقييد متبادَلا كما في مثال **مُرْ** (حيث يلغي تطبيق أي من القاعدتين مجال تطبيق الأخرى) أو في اتجاه واحد كما في مثال **قد الخُلد**، حيث يلغي تطبيق إحدى القاعدتين مجال تطبيق الثانية دون أن يكون للترتيب المعاكس تأثير مماثل، فتطبيق قاعدة المماثلة أولا لا يلغي مجال تطبيق قاعدة إضافة الكسرة، فلو طبّقت القاعدتان بهذا الترتيب لكانت النتيجة ***قدِ الخُلد**، كما ذكرت سابقا.

ومن أمثلة التقييد المتبادَل بين قاعدتين ما نجده في الفعلين **ينال** و**يَوْجَل**:

في **ينال**، وأصلها **يَنْوَل**: ي َ ن َ و َ ل (قبل حذف حركة فاء الفعل المضارع)، تُطبّق قاعدة حذف الواو بين علّتين قصيرتين مثلين فيحول ذلك دون تطبيق قاعدة حذف حركة فاء الفعل (لأنها تصبح واقعة قبل علّة قصيرة أخرى):

ي َ ن َ و َ ل ← ي َ ن َ َ ل (ينال)

ولو طُبّقت القاعدة الأخرى أوّلاً لحال تطبيقها دون تطبيق قاعدة حذف الواو:

ي َ ن َ و َ ل ← ي َ ن و َ ل (*يَنْوَل)

أما في **يَوْجَل**، وأصلها **يَوَجَل** (ي ـَ و ـَ ج ـَ ل) فيحدث العكس: تحذف حركة فاء الفعل، فيحول ذلك دون تطبيق حذف الواو (لأنها لم تعد واقعة بين علتين قصيرتين مثلين):

ي ـَ و ـَ ج ـَ ل ← ي ـَ و ج ـَ ل (يَوْجل)

ولو طُبِّقَت القاعدة الأخرى أوّلاً لحال تطبيقها دون تطبيق قاعدة حذف الفتحة:

ي ـَ و ـَ ج ـَ ل ← ي ـَ ـَ ج ـَ ل (* ياجَل)

2- النوع الثاني من الترتيب سُمِّي counter bleeding "الترتيب المضاد للمقيِّد" وهو الترتيب المعاكس للنوع السابق. فلو كانت عبارة **قد اتخذ**، مثلا، تلفظ ***قتِ اتخذ**، لكان الترتيب الذي يؤدّي إلى هذه النتيجة من نوع مضاد المقيِّد. ومن أمثلة هذا النوع من الترتيب، عبارة **في الانتظار**، حيث تقصَّر الكسرة الطويلة رغم عدم وجود صحيحين متواليين بعدها في اللفظ (قارن: **فيه**، حيث لا تقصَّر الكسرة الطّويلة):

في عبارة **في الانتظار**، وأصلها: **ف** ـِ ـِ **+ ل + ن ت** ـِ **ظ** ـَ ـَ **ر**، هناك مجال لتطبيق قاعدتين: قاعدة تقصير العلّة الطويلة، لوجود صحيحين متواليين بعدها (لام التعريف والنون)، وقاعدة إضافة علّة منعاً لتوالي ثلاثة صحاح (لام التعريف والنون والتاء). ولو كان ترتيب القاعدتين من النوع المقيِّد لطبقت قاعدة إضافة العلّة أوّلاً:

ف ـِ ـِ **ل ن ت** ـِ ظ ـَ ـَ ر ← **ف** ـِ ـِ **ل** ـِ **ن ت** ـِ ظ ـَ ـَ ر

ولحالَ ذلك دون تطبيق قاعدة تقصير العلّة الطويلة لأن لام التعريف لم تعد "ساكنة". أمّا اللفظ الصحيح فينتج من ترتيب القاعدتين ترتيباً مضادًا للمقيِّد (التقصير أوّلاً ثم إضافة الكسرة):

أولا التقصير:

ف ـِـِ ل ن ت ـِ ظ ـَـَ ر ← ف ـِ ل ن ت ـِ ظ ـَـَ ر

ثانيا إضافة الكسرة:

ف ـِ ل ن ت ـِ ظ ـَـَ ر ← ف ـِ ل ـِ ن ت ـِ ظ ـَـَ ر

ومن أمثلة هذا النوع من الترتيب كلمة **يَضَع**، وأصلها **يَوْضِع (ي ـَ و ـَ ض ـِـِ ع)** ، بفتح الواو وكسر الضاد (نستنتج هذا من قاعدة المغايَرة بين الماضي والمضارع: **فَعَلَ يَفْعِل ، فَعِلَ يَفْعَل**):

في هذا المثال هناك مجال لتطبيق ثلاث قواعد: حذف الواو (لوقوعها بين علتين قصيرتين مثلين)، وحذف حركة فاء الفعل، وتحوّل الكسرة إلى فتحة مماثلة لصوت حلقي (العين). أمّا القاعدتان الأوليان فبينهما علاقة تقييد متبادَل كما لاحظنا من كلمة **ينال ويوْجَل.**

وقد طُبّقت قاعدة حذف حركة فاء الفعل فحال ذلك دون تطبيق قاعدة حذف الواو لأنها لم تعد واقعة بين علتين قصيرتين مثلين:

ي ـَ و ـَ ض ـِـِ ع ← ي ـَ و ض ـِـِ ع

غير أن نتيجة تطبيق القاعدة السابقة فتحت المجال لتطبيق قاعدة رابعة هي حذف الواو (فاء الفعل المضارع) لأن عين الفعل المضارع مكسورة. إنّ العلاقة بين قاعدة حذف الواو وقاعدة تحوّل الكسرة إلى فتحة مماثلة للعين هي من نوع مضاد المقيِّد لأن حذف الواو يتم قبل تحوّل الكسرة:

أ. ي ـَ و ض ـِـِ ع ← ي ـَ ض ـِـِ ع (قارن: **يرِد**)

ب. ي ـَ ض ـِـِ ع ← ي ـَ ض ـَـَ ع (**يضَع**)

دار جرير للنشر والتوزيع

ولو كانت العلاقة بينهما علاقة مقيِّدة لطبِّقت قاعدة تحوّل الكسرة إلى فتحة أولا ولحال ذلك دون حذف الواو (قارن: **يَوْجَل**):

ي ـَ و ض ـِ ع ← ي ـَ و ض ـَ ع (* **يَوْضَع**)

3- النوع الثالث من الترتيب هو الترتيب الذي سُمّي feeding order وسأطلق عليه اسم "الترتيب الممهِّد" (بكسر الهاء) وهو الترتيب الذي يمهِّد لتطبيق قاعدة ما بخلق مجال (لم يكن موجوداً) لتطبيق تلك القاعدة، كما حدث للقاعدة الرابعة في المثال السابق. ومن أمثلة ذلك أيضا قاعدة تقصير العلة الطويلة في بعض الحالات:

لقد سبق أن أشرتُ إلى قاعدة تقصير العلة الطويلة إذا تلاها صحيحان متواليان، مثل **في البيت** ← **فِلْبيت** (قارن: **فيه**)، **وأبو العلاء** ← **أبُلْعلاء** (قارن: **أبوهُ**)، أو إذا تلاها صحيح "ساكن" في آخر الكلمة، مثل **دعا + تْ** ← **دَعَتْ** (قارن: **دعاكَ**) **وعصا + نْ** ← **عَصَنْ** (**عصاً**) (قارن: **عصاكَ**). إنّ مجال تقصير العلة الطويلة غير موجود في مثل ***أجْوَبْنَ** (أجَبْنَ). ولكنّ هذا المجال يصبح موجوداً بعد تطبيق قاعدة حذف الواو لوقوعها بين علتين مثلين، ومن هنا فإنّ ترتيب القاعدتين في هذا المثال هو من النوع الممهِّد:

أجَبْنَ:

أ. ء ـَ ج ـَ و ـَ ب ن ـَ ← ء ـَ ج ـَ ـَ ب ن ـَ (حذف الواو)

ب. ء ـَ ج ـَ ـَ ب ن ـَ ← ء ـَ ج ـَ ب ن ـَ (تقصير الألف)

(القاعدة الأولى مهّدت لتطبيق الثانية)

4- أما النوع الرابع والأخير من ترتيب القواعد فهو ما سُمّي counter feeding "مضاد الممهِّد"، وهو عكس النوع السابق. ففي هذا النوع من الترتيب يُحال دون تطبيق قاعدة ما بوضعها في ترتيب معاكس للترتيب الذي يسمح بتطبيقها،

ويكون ذلك بجعل القاعدة التي تخلق مجال تطبيقها تالية لها بدلا من أن تكون سابقة. إنّ هذا الترتيب يعني أنّ هذه القاعدة لا تغيِّر شيئاً في المثال الذي "طُبِّقت" عليه لأنّ مجال تطبيقها لم يكن موجوداً عندما جاء دورها. ثم يمضي دورها ويأتي دور القاعدة التي تخلق ذلك المجال، ولكن بعد فوات الأوان. فهذا النوع من الترتيب موجود في الحقيقة لتفسير الحالات الشاذّة التي لا تُطبَّق فيها قاعدة كان من المتوقّع أن تطبّق، كما في أمثلة مثل **ضالّ وحاجّ ومحابٌّ** التي ناقشتها في الفصل الثالث (وانظر أيضا الفصل الخامس). ولذا فقد رفضه بعض اللغويين[5]، وطالبوا بتفسير آخر لمثل هذه الحالات الشاذّة. وسأعود إلى أمثلة **ضالّ وحاجّ ومحابٌّ** لتوضيح هذا النوع من الترتيب. لقد أشرتُ في غير موضع من هذا المقال إلى قاعدة تقصير العلة الطويلة. إن هذه القاعدة لا تطبَّق على الكلمات السابقة وأمثالها رغم وجود المجال الملائم لتطبيقها، فكيف نفسّر هذا؟ الذين يقبلون النوع الرابع من ترتيب القواعد، وهو مضاد المهِّد، يجدون فيه التفسير المطلوب:

بما أن أصل **ضالّ: ضالِلٌ** (قارن: **كاتِب**) وأصل **حاجّ: حاجِجٌ** (قارن: **حاوَلَ**)، وأصل **محابٌّ: محابِبُ** (قارن: **تعاوَنْ**)، فإن ترتيب القاعدتين الذي يؤدي إلى النتيجة الصحيحة هو:

أولاً: قاعدة تقصير العلة الطويلة:

ض ـَـَ ل ـِ ل ـُ ن (تبقى الألف دون تقصير)

(لأنّها ليست متلوة بصحيح "ساكن"، أي بصحيحين متواليين في هذه المرحلة).

ثانياً: قاعدة حذف العلّة القصيرة لوقوعها بين صحيحين مثلين:

ض ـَـَ ل ـِ ل ـُ ن ← ض ـَـَ ل ل ـُ ن

وبما أن مجال تقصير الألف، وهو وجود صحيحين متواليين بعدها، قد نشأ بعد فوات دور تطبيق قاعدة التقصير فإن الألف تبقى دون تقصير.

ومثل هذا يقال في عدم تقصير العلة الطويلة قبل صحيح "ساكن" في نهاية الكلمة إذا كان هذا السكون قد نتج من تطبيق قاعدة حذف العلة القصيرة الأخيرة في الكلمة للوقف، كما في **بابْ** (حيث لا تصبح **بَبْ**) **وسورْ** (حيث لا تصبح **سُرْ**) **وفيلْ** (حيث لا تصبح **فِلْ**) الخ:

أولاً: قاعدة تقصير العلة الطويلة:

ب ـَـَ ب ـُ ن (تبقى الألف دون تقصير لأنّ الباء ليست "ساكنة".)

ثانياً:قاعدة الوقف:

ب ـَـَ ب ـُ ن ← ب ـَـَ ب

إن هذا النوع من الترتيب مفروض خارجياً extrinsic order ولذا فهو يتناقض مع الدعوة إلى الاقتصار على الترتيب الذاتي أو الداخلي intrinsic order الذي تفرضه علاقة القواعد بعضها ببعض. فإذا كانت قاعدة ما تخلق المجال الذي تُطبَّق فيه قاعدة أخرى، فمن الطبيعي أن ترد القاعدة الأخيرة بعد أن يُخلق مجال تطبيقها وليس قبل ذلك. المشكلة هي أن الترتيب الذاتي أو الداخلي يؤدّي أحياناً إلى نتيجة غير صحيحة كما في الأمثلة العربية السابقة. وليس هناك طريقة مقبولة لصياغة القاعدة صياغةً تتفق مع آراء الداعين للاقتصار على الترتيب الذاتي (الداخلي) ومنع الترتيب الخارجي.[6]

قد يقال لماذا لا نردّ عدم تقصير العلة الطويلة في مثل **ضالّ** الخ إلى أنّ الصحيحين المتواليين بعد العلة الطويلة صحيحان مثلان؟ إن هذا الحلّ غير مقبول لأن الأمثلة الأخرى في العربية تدلّ على أن قاعدة التقصير لا تميّز بين الصحيحين المثلين والصحيحين المختلفين. قارن: **قالوا انتصرنا وقالوا اتّفقنا، وفي البيت وفي**

الدّار. كما أن القواعد الصوتية الأخرى لا تميّز بين الصحيحين المثلين والصحيحين المختلفين. فقاعدة إضافة العلة القصيرة، مثلا، لا تميّز بين **قلِ انتصر وقلِ الْفق**[7]. وقد يقال لماذا لا تنصّ القاعدة على أنّ تقصير العلة الطويلة لا يتمّ إلا إذا كان الصحيحان المتواليان متواليين في أصل الكلمة، أي أنه لا يتمّ إذا كان توالي الصحيحين قد نشأ من حذف العلة الواقعة بينهما. إنّ هذا الحلّ معناه في الواقع الاعتراف بأن القواعد الصوتية تستطيع أن تتحرّى عن أصل المجال الذي تطبّق فيه، أي عن نشأة الأصوات التي تطبّق عليها. وقد دعا بعض اللغويين فعلا إلى مثل هذا الحلّ وسمّوا القواعد التي تأخذ تاريخ المجال الذي تطبّق فيه بعين الاعتبار "قواعد شاملة" global rules[8].

غير أنّ هذه القواعد لا تفسّر إعفاء العلة الطويلة من التقصير بعد أن أصبحت متلوّة بصحيحين متواليين. وهذا الرأي لا يختلف في جوهره عن رأي قدماء اللغويين العرب الذي يدعو إلى "اغتفار التقاء الساكنين" (كذا!) في مثل **سارّ ودابّة**.

ثم إنّ "القواعد الشاملة" لا تغني عن القيود التي توضع على ترتيب القواعد كما بيّن ذلك أصحاب هذا الرأي أنفسهم[9]. وهكذا نرى أن البديل للنوع الرابع من ترتيب القواعد، وهو مضاد الممهّد، هو القول إن الأمثلة التي يفسّرها ذلك النوع من الترتيب، مثل **ضالّ وحاجّ ومحابٌ** "شاذة". ولهذا "الشذوذ" تفسير تحدّثت عنه في الفصل الخامس ("القواعد الصوتية وسُنّة التطوّر")، وهو أنّ بعض القواعد تكون "فاعلة" active في مرحلة ما ثم تصبح غير فاعلة inactive في مرحلة لاحقة. وسأكتفي هنا بإيراد مثال واحد من الأمثلة التي ذكرتها في الفصل الخامس، مثال يدلّ على أن قاعدة ما كانت فاعلة في مرحلة ما ثم أصبحت غير فاعلة في مرحلة لاحقة في بعض اللهجات في حين أنها بقيت فاعلة حتى اليوم في لهجات أخرى:

هذا المثال هو عدم تقصير العلة الطويلة في كثير من اللهجات المعاصرة رغم أنها تقع قبل صحيح "ساكن" (قبل صحيحين متواليين) في الأمثلة التي طرأ فيها "السكون" بسبب حذف علة قصيرة كانت واقعة بينهما:

حالْتِي ← حالْتِي (وليس *حَلْتِي)

دورْكم ← دورْكُم (وليس *دُرْكُم)

بيرْهم ← بيرْهُم (وليس *بِرْهُم)

أما في اللهجة القاهرية فلا تزال هذه القاعدة فاعلة، فاللهجة القاهرية تطبّق قاعدة التقصير على الأمثلة السابقة فتصبح **حالْتِي: حَلْتِي** و **دورْكم: دُرْكم** الخ).

والأمثلة السابقة لا تختلف في شيء عن **ضالّ وحاجّ وتحابٌ** من حيث المبدأ. فالحديث عن عدم تطبيق قاعدة لأنّ مجال تطبيقها لم يكن موجوداً لأنّ هذا المجال نشأ بعد فوات الأوان يعني أنّها لم تعد فاعلة عندما أصبح مجال تطبيقها متاحا. فعندما كانت قاعدة تقصير العلة الطويلة قبل صحيحين متواليين فاعلة كانت كلمات مثل **ضالّ وحاجٌ وتحابٌ** تُلفظ **ضالِل وحاجَج وتحابَب** على التوالي. ولم تُحذف العلّة القصيرة (الحركة) في الكلمات السابقة إلاّ بعد أن أصبحت قاعدة تقصير العلة الطويلة غير فاعلة. وجدير بالملاحظة أن الصحيحين المتواليين في الأمثلة الثلاثة (اللام والتاء في "حالْتِي" والراء والكاف في "دورْكم" والراء والهاء في "بيرْهم") مختلفان، مما يؤيّد أن عدم تقصير العلة الطويلة في **ضالّ وحاجٌ وتحابٌ** ليس له علاقة بكون الصحيحين التاليين للعلّة الطويلة مثلين (انظر الأمثلة الأخرى في الفصل الخامس).

لنعد الآن إلى السؤال: ما الأسس التي يتم عليها ترتيب القواعد الصوتية في العربية؟

من ملاحظة ترتيب القاعدتين في **يَنال ويَوْجَل** يتّضح أن القاعدة الصوتية التي يكون مجال تطبيقها موجوداً داخل جذع الكلمة stem تطبَّق قبل القاعدة التي يكـون مجال تطبيقها عبر اللواصق، أي عَبْر سابقة prefix أو لاحقة suffix، ومن هنا حذْف الواو في **يَنْوَل** وعدم حذفها في **يَوْجَل**، وتفسير هذا الاختلاف يمكن ردّه إلى أنّ مجـال تطبيق قاعدة حذف الواو يقع داخل الجذع stem في المثال الأول (الفتحة التي تسـبق الواو والفتحة التي تليها تقعان داخل الجذع)، ولكنه يقع عبر السابقة، وهي "حـرف المضارعة"، في المثال الثاني (الفتحة السابقة للواو ليست جزءاً من الجـذع بـل جـزء من السـابقة **يـَ**). ولـو لم يكـن الأمر كـذلك لما كـان هنـاك اخـتلاف في ترتيـب القاعدتين، أي لكانت الكلمتان إمّا **ينال** و***ياجَل** أو ***يَنْوَل ويَوْجَل**.

وإذا كان ترتيب القواعد يتّجـه من داخـل نـواة الكلمـة إلى خارجهـا، فمـن الطبيعي أن نتوقع أن تُطبَّـق القاعدة التي يكون مجال تطبيقها داخل الكلمة قبل الـتي يكون مجال تطبيقها عبر كلمة تالية. ففي عبارة **دعتِ البنت**، مثلا، نتوقـع أن تطبَّـق قاعدة تقصير الألف الناتجة عن حذف الواو في **دَعَوَت (دَعَـوَت أصبحت دَعَـاتْ)** قبل قاعدة إضافة الكسرة بعد التاء منعاً لـ"التقاء الساكنين" (تـوالي ثلاثـة صـحاح: التاء واللام والباء) وهذا ما يحدث فعلا:

أ. د ـَ ع ـَ ـَ ت ل ب ـِ ن ت ← د ـَ ع ـَ ت ل ب ـِ ن ت

ب. د ـَ ع ـَ ت ل ب ـِ ن ت ← د ـَ ع ـَ ت ـِ ل ب ـِ ن ت

ولو حدث العكس لأصبحت التاء متلوة بكسرة، وسيحول هـذا دون تطبيـق قاعدة تقصير العلّة: د ـَ ع ـَ ـَ ت ـِ ل ب ـِ ن ت (***دعاتِ البنت**).

ومثل هذا يقال في عبارة **في الانتظار**. ففي هذا المثال نتوقع أن تُقصَّر الكسـرة الطويلة قبل إضافة الكسرة بعد اللام. وهو أمر يتمّ فعلا:

أ. ف ـِ ـِ ل ن ت ـِ ظ ـَ ـَ ر ← ف ـِ ل ن ت ـِ ظ ـَ ـَ ر

ب. ف ـِ ل ن ت ـِ ظ ـَ ـَ ر ← ف ـِ ل ـِ ن ت ـِ ظ ـَ ـَ ر

وكذلك يحدث مثل هذا الترتيب في عبارة مثل **عن الاقتصاد**، حيث تضاف أوّلاً كسرة بعد النون ثم بعد ذلك كسرة بعد اللام:

أ. ع َ ن ل ق ت ِ ص َ َ د ← ع َ ن ِ ل ق ت ِ ص َ َ د

ب. ع َ ن ِ ل ق ت ِ ص َ َ د ← ع َ ن ِ ل ِ ق ت ِ ص َ َ د

ولو حدث العكس لحال ذلك دون إضافة كسرة بعد النون (لأنها في تلك الحالة لا تكون متلوّة بصحيح "ساكن" (بصحيحين متواليين)، وهو أمر يحدث فعلاً في اللهجات المعاصرة، حيث تلفظ **عن الاقتصاد** بسكون النون لا بكسرها:

ع َ ن ل ق ت ِ ص َ َ د ← ع َ ن ل ِ ق ت ِ ص َ َ د

غير أن هذا الترتيب الذي يبدو طبيعياً لا ينطبق على جميع العبارات. فهناك أمثلة تطبَّق فيها قاعدة عبْر كلمة تالية قبل أن تطبَّق قاعدة أخرى على الكلمة السابقة مما يَحول دون تطبيق هذه القاعدة الأخيرة، كما لاحظنا في العبارة السابقة في اللهجات المعاصرة.

ومثل هذا يقال في مماثلة النون للام او الراء في مثل **أنْ لم** أو **مِن ربك** وهو ما سُمّي في علم التجويد "إدغام بلا غنّة"، حيث تتحول النون إلى لام أو راء قبل تحوّل العلة السابقة للنون إلى فتحة أنفية مماثلة للنون (قاعدة "الغنّة") مما يحول دون تطبيق هذه القاعدة الأخيرة (انظر الفصل التالي)[10].

ء َ ن ل َ م ← ء َ ل ل َ م

ولو حدث العكس لنتج ما سمي في علم التجويد "إدغام بغنّة"[11].

ثم إنّ هناك قواعد تُطبّق جميعاً داخل الجذع، أو عبر اللواصق (السوابق أو اللواحق)، أو عبْر الكلمات، فعلى أيّ أسس يكون ترتيبها؟

لقد كانت كلمة **ينال** مثالا على وجود قاعدتين مجال تطبيقهما داخل الجذع. وقد لاحظنا أن قاعدة حذف الواو قد طُبِّقت قبل قاعدة حذف حركة فاء الفعل، فألغت بذلك المجال الذي تطبَّق فيه القاعدة الأخيرة.

أمّا كلمة **ازدهر**، وأصلها **اتزهر**، فهي مثال على وجود قاعدتين مجال تطبيقهما عبر السابقة، ونلاحظ أن قاعدة المماثلة تسبق قاعدة القلب المكاني[12]:

أ. اتزهر ← ادزهر (المماثلة)

ب. ادزهر ← ازدهر (القلب المكاني)

ولو حدث العكس لكانت النتيجة ***استهر** (لأن المماثلة بين الصحاح في العربية مماثلة "رُجوعيّة" (تتّجه نحو الخلف)، أي أنّ الصحيح الأول هو الذي يتغيّر مماثلة للذي يليه وليس العكس (قارن: فُزْتم ← فُسْتم):

أ. اتزهر ← ازتهر (القلب المكاني)

ب. ازتهر ← *استهر (المماثلة)

وأما عبارة **قدِ الْفَلَق** فهي مثال على وجود قاعدتين مجال تطبيقهما عبر كلمتين. وقد لاحظنا أن قاعدة إضافة العلة تسبق قاعدة المماثلة بين الدال والتاء وتحول دون تطبيقها (لأنّ الكسرة التي أضيفت فصلت بين الدال والتاء):

ق ـَ د ت ـَ ف ـَ ق ـَ ← ق ـَ د ـِ ت ـَ ف ـَ ق ـَ

قد يبدو من المثالين الأول والثاني (**ينال وازدهر**) أن القواعد العامة تسبق القواعد الخاصة. فقاعدة حذف الواو بين علتين مثلين وقاعدة المماثلة قاعدتان عامّتان. فالواو تُحذف في الماضي والمضارع والاسم كما يتضح من الأمثلة التالية[13]:

د ـَ ع ـَ و ـَ ← د ـَ ع ـَ ـَ (قارن: **دَعَوْتُ**)

ي ـَ د ع ـُـ و ـُـ ← ي ـَ د ع ـُـُـ (قارن: لن يَدْعُوَ)

ب ـَ و ـَ ب ← ب ـَـَ ب (قارن: أبواب)

ن ـَ ي ـَ ب ← ن ـَـَ ب (قارن: أنياب)

أما قاعدة حذف حركة فاء الكلمة فلا تُطبّق على الفعل الماضي ولا على الأسماء. وكذلك قاعدة القلب المكاني لا تُطبّق إلا على وزن افتعل وعدد محدود من الكلمات المتفرقة، ولهذا فهما ليستا قاعدتين عامّتين.

ولكن ماذا عن قلد الْقَق، حيث كلتا القاعدتين عامّة؟ إن مبدأ العمومية لا يفيدنا في تفسير هذا المثال وغيره من الأمثلة التي تتنافس على نفس المجال فيها قاعدتان عامّتان، كما في لِكْتاب (ل + كْتاب) في بعض اللهجات المعاصرة، حيث يوجد مجال لتطبيق قاعدة إضافة علة قصيرة قبل اللام منعاً للبدء بصحيحين متواليين وقاعدة إضافة علة قصيرة بعد اللام منعاً لتوالي ثلاثة صحاح (وهما في الواقع فرعان لقاعدة واحدة):

ل ك ت ـَـَ ب ← ل ـِ ك ت ـَـَ ب (لِكْتاب)

ولو طُبّقت القاعدة الأولى قبل الثانية لكانت النتيجة إلِكْتاب (وهي نتيجة لا أستبعد وجودها في بعض اللهجات):

أ. ل ك ت ـَـَ ب ← (ء) ـِ ل ك ت ـَـَ ب

ب. (ء) ـِ ل ك ت ـَـَ ب ← (ء) ـِ ل ـِ ك ت ـَـَ ب

وقد يتبادر إلى الذهن أن الحلّ المناسب يتعلق بمواقع مجالات القواعد من حيث قربها من آخر الكلمة أو العبارة أو بعدها عن بداية الكلمة أو العبارة. ففي بعض الأمثلة يتضح أن القاعدة التي يقترب مجالها أكثر من آخر الكلمة أو العبارة تطبّق قبل منافستها، وأنّ التي يقترب مجالها أكثر من بداية الكلمة أو العبارة تطبّق بعد منافستها. في كلمة ينال، مثلا، تُطبّق قاعدة حذف الواو قبل قاعدة حذف الفتحة

الأولى (حركة فاء الفعل)، ونلاحظ أنّ مجال تطبيق الأولى أقرب إلى نهاية الكلمة أكثر من الثانية:

أ. ي ـَ ن ـَ و ـَ ل (مجال قاعدة حذف الواو)

ب. ي ـَ ن ـَ و ـَ ل (مجال قاعدة حذف الفتحة)

أما في كلمة **يَوْجَل**، فتطبّق أوّلا قاعدة حذف الفتحة، ونلاحظ أنّ مجال حذف الواو أقرب إلى بداية الكلمة:

أ. ي ـَ و ـَ ج ـَ ل (مجال قاعدة حذف الواو)

ب. ي ـَ و ـَ ج ـَ ل (مجال قاعدة حذف الفتحة)

ومثل هذا يقال في عبارة **قد اتّخذ**. قارن مجال تطبيق قاعدة إضافة العلة منعاً لتوالي ثلاثة صحاح بمجال تطبيق قاعدة المماثلة تجد أنّ مجال تطبيق الأولى أقرب إلى آخر الكلمة:

أ. ق ـَ د ت ت ـَ خ ـَ ذ ـَ (مجال قاعدة إضافة العلة)

ب. ق ـَ د ت ت ـَ خ ـَ ذ ـَ (مجال قاعدة المماثلة)

وهذا ينطبق أيضاً على أمثلة مثل **قصرِ الملك** في اللهجات المعاصرة حيث تضاف الكسرة في المجال الذي يقترب أكثر من نهاية الكلمة:

أ. ق ـَ ص ر ل م ـَ ل ـِ ك (مجال قاعدة إضافة الكسرة قبل اللام)

ب. ق ـَ ص ر ل م ـَ ل ـِ ك (مجال قاعدة إضافة الكسرة قبل الراء)

غير أنّ هذا المبدأ أيضاً لا يصلح لتفسير جميع الأمثلة. ففي عبارة **في الانتظار**، مثلا، تقصَّر الكسرة الطويلة قبل إضافة الكسرة بين اللام والنون:

أ. ف ـِ ـِ ل ن ت ـِ ظ ـَ ـَ ر (مجال قاعدة تقصير العلة الطويلة)

ب. ف ـِ ـِ ل ن ت ـِ ظ ـَ ـَ ر (مجال قاعدة إضافة الكسرة قبل النون)

كذلك في كلمة **يضع**، نجد أن حذف الواو يتمّ أولا ثم تتحوّل الكسرة إلى فتحة رغم أن مجال القاعدة الأخيرة أقرب إلى نهاية الكلمة:

أ. ي ـَ وِ ض ـِ ع (مجال قاعدة حذف الواو)

ب. ي ـَ و ض ـِ ع (مجال قاعدة تحويل الكسرة إلى فتحة)

أما في مثل عبارة **عن الاقتصاد**، فنلاحظ أن هذا المبدأ يصلح لتفسير لفظ هذه العبارة في اللهجات المعاصرة، حيث تلفظ **عنْ** بسكون النون، ولكنه لا يصلح لتفسير لفظها في الفصحى، حيث تلفظ بكسر النون، مع أن قاعدة إضافة العلة القصيرة واحدة ومجال تطبيقها (في موقعين) واحد:

ع ـَ ن **ل ق ت** ـِ ص ـَ ـَ د (مجال القاعدة في اللهجات)

ع ـَ **ن ل ق** ت ـِ ص ـَ ـَ د (مجال القاعدة في الفصحى)

ففي اللهجات المعاصرة تطبّق القاعدة أولا على المجال الأقرب إلى نهاية العبارة مما يحول دون تطبيقها في المجال الذي قبله:

ع ـَ ن **ل ق ت** ـِ ص ـَ ـَ د ← ع ـَ ن **ل** ـِ **ق ت** ـِ ص ـَ ـَ د

أمّا في الفصحى فتطبّق القاعدة أولا على المجال الأبعد عن نهاية العبارة ثم على المجال الذي بعده لأنّ تطبيق القاعدة في المجال الثاني ظلّ متاحا:

أ. ع ـَ **ن ل ق** ت ـِ ص ـَ ـَ د ← ع ـَ ن ـِ ل ق ت ـِ ص ـَ ـَ د

ب. ع ـَ ن ـِ **ل ق ت** ـِ ص ـَ ـَ د ← ع ـَ ن ـِ ل ـِ ق ت ـِ ص ـَ ـَ د

ثمّ إنّ هناك قواعد لا تختلف مجالات تطبيقها، فلا يقترب أحدها أكثر من غيره من نهاية الكلمة أو بدايتها. ونجد أن إحدى القاعدتين تطبّق قبل الأخرى كما في **حُلّة**، أو تطبّق قبل الأخرى في لهجة وبعدها في لهجة أخرى كما في **مُرْ** و**أُمُرْ**. ولذا فلابد من البحث عن أسس أخرى لترتيب القواعد.

لقد أشار بعض اللغويين إلى عدد من الأسس المختلفة بينها مبدأ الشفافية transparency[14]، وينصّ على أن الترتيب المفضّل للقواعد هو الذي لا يؤدّي إلى تناقض بين لفظ الكلمة أو العبارة ومجال تطبيق القواعد التي أدّت إلى هذا اللفظ. وعندما يُحال دون تطبيق قاعدة ما فإنّ القاعدة التي يُحال دون تطبيقها حسب هذا المبدأ تكون تلك التي يوجد تناقض بين ظاهر اللفظ ومجال تطبيقها. بكلام آخر: إنّ النتيجة الشفافة هي التي تحتفظ بمبرّر تطبيق القواعد في ظاهر اللفظ والنتيجة غير الشفافة هي التي لا تحتفظ بمبرّر تطبيق القواعد **في ظاهر اللفظ**، كما يتضح من الأمثلة التالية:

إن لفظ **قد اتّفق** (ق ـَ د ـِ ت ت ـَ ف ـَ ق ـَ)، مثلا، شفّاف لأن المماثلة لم تتمّ. ولكن لو طبّقت قاعدة المماثلة، أي لو كان لفظ العبارة ***قتِ اتّفق** (ق ـَ ت ـِ ت ت ـَ ف ـَ ق ـَ) لكانت النتيجة غير شفّافة، لأنه لا يبدو **من ظاهر اللفظ** وجود مبرّر لتحول الدال إلى تاء لأنها مفصولة عن التاء بكسرة. (قارن: **قدْ تعلم** ← **قتْ تعلم**، حيث تكون النتيجة شفافة).

كذلك يؤدّي تقصير العلة الطويلة قبل صحيحين متواليين إلى نتيجة شفافة إذا ظلّ الصحيحان متواليين في ظاهر اللفظ كما في عبارة **في البيت** (لوجود مبرّر **في ظاهر اللفظ** للتقصير)، ولكنه يؤدّي إلى نتيجة غير شفافة إذا فصل الصحيحان المتواليان بعلّة كما **في الانتظار** (لأنه لا يبدو من **ظاهر اللفظ** وجود مبرّر للتقصير). قارن:

ف ـِ ـِ ل ب ـَ ي ت ← ف ـِ ل ب ـَ ي ت

ف ـِ ـِ ل ن ت ـِ ظ ـَ ـَ ر ← ف ـِ ل ـِ ن ت ـِ ظ ـَ ـَ ر .

وهناك نوع آخر من عدم الشفافية، وهو عدم وجود التغيّر الذي تتطلبه القاعدة في ظاهر اللفظ رغم وجود المبرّر، وهو عكس النوع السابق. فعدم تقصير الألف في مثل **سارّ** أو **حاجّ** هو مثال على عدم الشفافية من النوع الثاني لأنّ الألف

متلوة بصحيحين متواليين في ظاهر اللفظ ومع ذلك لم تقصَّر. فكلا المثالين **سارّ** و**في الانتظار** يتصفان بعدم الشفافية لأنهما يناقضان قاعدة تقصير العلة الطويلة في ظاهر اللفظ، ولكن لسببين مختلفين. فأحدهما لم يقصَّر حيث كان من المتوقَّع أن يقصَّر والآخر قُصِّر حيث كان من المتوقع أن لا يقصَّر.

ومن الواضح أنّ المحافظة على الشفافية ليس أساساً كافياً لتفسير ترتيب القواعد بدليل وجود أمثلة مثل **سارّ** و**في الانتظار**. ولا تقتصر الأمثلة التي تناقض مبدأ الشفافية في العربية على تقصير العلة الطويلة. ففي مثال **يضَع** نلاحظ في ظاهر اللفظ عدم وجود كسرة تبرر سقوط الواو، أي أن قاعدة تحويل الكسرة إلى فتحة قد طُبِّقت رغم أنها تؤدّي إلى عدم الشفافية. ومثل هذا يقال في بعض أمثلة "الإدغام بغنّة" في أحكام التجويد عندما تتحوّل النون "الساكنة" إلى واو إذا وقعت قبل واو، وإلى ياء إذا وقعت قبل ياء، مثل **لَيْ يؤمنَ (لنْ يؤمنَ)**، حيث ظلت "الغنة" (سمة الأنفية)، وهي السمة التي "اكتسبتها" الفتحة من النون (انظر ما ورد عن السمات المكتسَبة في العلل في الفصل الثاني) موجودة رغم زوال النون في ظاهر اللفظ (تحوّلت النون في كلمة **لن** إلى ياء)، في حين أنّ تحوّل النون إلى لام أو راء في أمثلة "الإدغام بلا غنّة"، في مثل **توّابَرْ رَحيمًا (توّابًا رَحيمًا)** قد أدّى إلى زوال "الغنة" من العلة السابقة للنون "الساكنة" (الفتحة السابقة للتنوين في المثال) عندما تحوّلت النون إلى راء. إنّ أمثلة "الإدغام بلا غنة" (مع الرّاء واللاّم) تعتبر شفافة، وأمثلة "الإدغام بغنة" (مع الياء والواو) تعتبرغير شفافة، وهذا يدلّ على أنّ معيار الشفافية لا يقوم على أسس قوية.

وجدير بالذكر أن تطوّر اللهجات المعاصرة يسير بشكل عامّ في اتجاه عدم الشفافية بعكس ما يرى أصحاب هذا المبدأ[15]. فعدم تقصير العلّة الطويلة في مثل **حالْتِي** و**بابْ**، وعدم تحوّل الجيم إلى ياء في مثل **جدر** و**جدّام** في بعض لهجات الخليج مثالان على ذلك. ولكنّ التطوّر في هذا الاتجاه ينسجم مع مبدأ آخر ذكره بعض

اللغويين هو المحافظة على الصيغة الأصلية للكلمة أو العبارة paradigm regularity [16]. فحسب هذا المبدأ لم تُطبّق قاعدة تقصير العلّة الطويلة على **سارٌ** أو **حاجٌّ** حفاظاً على صيغة اسم الفاعل والفعل الماضي (قارن **كاتِب** و **سافَرَ** إلخ). غير أن هذا المبدأ، كالمبدأ السابق، لا يفسّر جميع الحالات. فهو لا يفسّر، مثلاً، حذف الواو في مضارع أفعال مثل **وَضَعَ (يضَعُ)** و**وَعَدَ (يَعِدُ)** (قارن: **موضِع وموعِد**، حيث لا تحذف الواو). ولا يفسّر حذف العلّة القصيرة بين الصحيحين المثلين في **سارٌّ (سارِرٌ)** و**حاجٌّ** (حاجَجَ) الخ.

وقد يقال إنّ عدم السماح بحذف العلّة القصيرة في مثل **سارٌّ وحاجٌّ** أو حذف الواو في مثل **يعد ويضع** سببه أن هذا الحذف لا يحول دون تمييز هذه الكلمات من غيرها، بخلاف تقصير الألف في مثل **جادٌّ** و**حاجٌّ** (قارن: **جَدٌّ** و **حَجٌّ**). غير أنّ هذا القول غير مقبول لأنّ إزالة الفروق بين الكلمات لم يحلْ دون تغيّرات صوتية كثيرة في اللغة، ففي بعض اللهجات المعاصرة تحوّلت القاف إلى همزة، رغم أن ذلك يؤدي إلى عدم التمييز بين **قيّد وأيّد** أو بين **قشّر وأشّر**، كما تغيرت الثاء إلى سين رغم أن ذلك يلغي الفرق بين كلمات مثل **ثَمَر وسَمَر**، **وثائر وسائر**، **وثناء وسناء**. وفي الفصحى تُحذَف الحركة الأخيرة للوقف في مثل **كتبْتْ** (بسكون الباء والتاء) فلا يُعرَف هل المقصود المتكلّم أو المخاطب. كما حُذفت العلة القصيرة (الكسرة والفتحة) بين الصحيحين المثلين في مثل **محتلِل** (اسم فاعل) و**محتلَل** (اسم مفعول) فأصبح كلاهما **محتلّ** الخ.

وفي محاولة لتفسير ترتيب تطبيق القواعد ميّز بعض اللغويين بين القواعد rules والعمليات processes. فالأولى هي التي لا يوجد لها مبرّرات نطقية كحذف الواو في مثل **يَعِد**، وأصلها **يَوْعِد** (فنحن ننطق الواو دون صعوبة في مثل **مَوْعِد**). والثانية هي التي لها مبرّرات نطقية كتحوّل الدال إلى تاء في مثل **عدْتُ**، بسكون الدال (حيث تتحوّل الدال إلى تاء تلقائياً)، أو تحوّل النون إلى ميم في مثل **قلْب** (حيث

تتحوّل النون تلقائياً إلى ميم) الخ. وقالوا إنّ القواعد تسبق دائماً العمليات، وأنّ العمليات المقوّية fortification processes مثل إضافة أصوات ليست موجودة في الأصل، وهي العمليات التي تؤدّي إلى تسهيل الإسماع، تسبق دائماً العمليات المضعّفة lenition processes مثل المماثلة وحذف أصوات موجودة في الأصل، وهي العمليات التي تؤدّي إلى تسهيل النطق[17].

وهذا الرأي يفسّر أسبقية حذف الواو في مثل **يضع**، وهي قاعدة، على مماثلة الكسرة للعين (تحولها إلى فتحة)، وهي عملية. كما يفسر أسبقية إضافة العلة في مثل **قد انْفق**، وهي عملية مقوّية، على المماثلة، وهي عملية مضعّفة، ولكنه يتناقض مع أمثلة **ازدهر** حيث تسبق المماثلة (تحول التاء إلى دال)، وهي عملية، القلب المكاني (بين الدال والزاي)، وهي قاعدة. كما يتناقض مع أمثلة **في الانتظار** حيث تسبق عمليةً مضعّفة (تقصير العلة الطويلة) عمليةً مقوّية (إضافة العلة). ويتناقض كذلك مع أمثلة مثل **خذ** حيث تُطبّق أوّلاً عملية مضعّفة (حذف الهمزة) فتحول دون تطبيق عملية مقوّية (إضافة علّة).

كما أنّ هذا الرأي لا يفسّر أمثلة "الإدغام بغنّة" و"الإدغام بلا غنّة" حيث توجد عمليتان مضعّفتان إحداهما تسبق الأخرى في حالة وتليها في حالة. أما إذا اعتبرت مماثلة النون للياء أو الواو قاعدة لا عملية، باعتبار أنها تفتقر إلى مبرر نطقي (قارن: **أنياب** و**أنوار** الخ حيث لا تتحول النون إلى ياء أو واو في الكلام العادي)، فإن "الإدغام بلا غنّة" يمكن أن يكون له تفسير لا يتناقض مع الرأي السابق[18] ولكن "الإدغام بغنّة" مع الياء والواو يكون مناقضاً له (لأنّ **قاعدة** تحوُّل النون إلى ياء أو واو تلت **عملية** مماثلة العلة للنون بدل أن تسبقها). كما أنّ هذا الرأي لا يفسّر الفرق بين **ينال** و**يَوْجَل** حيث توجد قاعدتان مضعّفتان تطبّق إحداهما في المثال الأول وتطبّق الأخرى في المثال الثاني، وبالتالي فإنهما تقعان في ترتيبين مختلفين. كما لا يفسّر لماذا أضيفت الكسرة (وهي عملية مقوّية) بين الصحيحين

الثاني والثالث من الصحاح الأربعة المتوالية في **قصر الملك** ولم تُضَف بين الصحيح الأول والثاني بدلا من ذلك، رغم أن مجال تطبيقها موجود في الحالتين. ولا يفسّر كذلك اختلاف لهجتين في لفظ مصدر كوى، حيث يلفظ **كَيّ** في إحداهما (نتيجة تطبيق عمليّة مضعِّفة هي المماثلة)، وتلفظ **كَوِي**، في الأخرى (نتيجة تطبيق عملية مقوّية هي إضافة علّة). ولا يفسّر أيضاً لماذا تُطبّق قاعدة النبر قبل إضافة علّة في مثل **نفِسْها** و**جُرُحكم** في إحدى اللهجات العربية ويحدث العكس في لهجة أخرى رغم عدم وجود أيّ اختلاف في القواعد ذاتها في اللهجتين:

الحالة الأولى:

أ. قاعدة النبر:[19]

ن َ ف س هـ َ َ ← نَ ف س هـ َ َ

(الخط تحت العلّة يشير إلى أنّها علّة منبورة)[20]

ب. قاعدة إضافة الكسرة:

ن َ ف س هـ َ َ ← نَ ف ِ س هـ َ َ[21]

الحالة الثانية:

أ. قاعدة إضافة الكسرة:

ن َ ف س ه َ َ ← ن َ ف ِ س ه َ َ

ب. قاعدة النبر:

ن َ ف ِ س ه َ َ ← ن َ ف ِ س ه َ َ

وكذلك لا يفسر الرأي السابق اختلاف ترتيب القواعد (أو العمليات) في لغتين مختلفتين. فهو يتناقض - كما أشرت - مع أمثلة **في الانتظار** في العربية، حيث طبقت أولاً عملية مضعِّفة هي تقصير العلّة الطويلة ثم عملية مقوّية هي إضافة علّة قصيرة، وهذا عكس الترتيب في لغة Yawelmani.[22]

العربية:

أ. قاعدة التقصير:

ف ـَ ـِ ل ن ت ـِ ظ ـَ ـَ ر ← ف ـِ ل ن ت ـِ ظ ـَ ـَ ر

ب. قاعدة إضافة الكسرة:

ف ـِ ل ن ت ـِ ظ ـَ ـَ ر ← ف ـِ ل ـِ ن ت ـِ ظ ـَ ـَ ر

يَوَلْماني:

أ. قاعدة إضافة الكسرة:

ء ـَ ـَ م ل هـ ـِ ن ← ء ـَ ـَ م ـِ ل هـ ـِ ن "يساعد"

ب. قاعدة التقصير:

حيل دون تطبيقها لأن العلّة الطويلة لم تعد متلوّة بصحيحين.

(قارن: ء ـَ ـَ م ل ـَ ل ← ء ـَ م ل ـَ ل "قد يساعد"، حيث تقصَّر العلّة الطويلة).

وهكذا نستخلص أنْ ليس من الأسس السابقة أساس واحد يصلح لتفسير ترتيب القواعد في جميع الحالات. ولكن هل يعني هذا أنْ ليس هناك أسس للترتيب على الإطلاق؟ مما سبق يبدو أن الأسس التي تفسّر جميع الحالات في جميع اللغات لم تكتشف بعد، هذا إذا كانت مثل هذه الأسس موجودة. ولكننا نستطيع أن نقول إنّ ترتيب القواعد في اللغة العربية يخضع للأمور التالية (مع نوع من التأثير لمبدأ الشفافية في بعض الحالات ولمبدأ المحافظة على الصيغة الأصلية في بعض الحالات الأخرى):

1. القواعد التي تطبّق داخل جذع الكلمة تسبق القواعد التي تطبق عبر اللواصق (السوابق واللواحق).

2. تقصير العلل الطويلة يسبق إضافة العلل القصيرة.

3. إضافة العلل القصيرة يسبق قواعد المماثلة.

4. الحذف يسبق قواعد المماثلة.[23]

5. مماثلة الصحيح للصحيح تسبق مماثلة العلّة للصحيح.[24]

ونستخلص من كل ما سبق أيضاً أنه لا مفرّ من قبول:

أ- الترتيب المفروض خارجياً في بعض الحالات (وقد اتضح هذا من عدم تقصير العلّة الطويلة في مثل **سارّ** و**حاجّ**). (وقد برّرتُ ذلك بأنّ قاعدة التقصير لم تعد فاعلة عندما أصبح مجال تطبيقها متاحا.)

ب- اختلاف الترتيب في تطبيق قواعد النبر في لهجتين لا تختلف فيهما تلك القواعد، كما في **نَ ـَ فـ ـِ س هـ ـُ ـَ** و **نَ ـَ ف ـِ س هـ ـُ ـَ**.

ج- اختلاف ترتيب قاعدتين مثل حذف الهمزة "الساكنة" في بداية الكلمة وإضافة كسرة مسبوقة بهمزة في بداية الكلمة في لهجتين (**أْمُرْ** (بسكون الهمزة) ← **مُرْ** في لهجة و**أُأْمُرْ** في لهجة ثانية) رغم وجود القاعدتين في اللهجتين.

د- اختلاف الترتيب في تطبيق القواعد في لغتين رغم عدم وجود اختلاف في تلك القواعد ذاتها (**فِي الانتظار** في العربية و**آمِلْهِن** في يَوَلْماني).

الحواشي

(1) لا تطبَّق هذه القاعدة على بعض الكلمات مثل **حَوَلَ وعَوَرَ** (قارن **حال** (فعل ماض) و**حال** (مفرد **أحوال**)، وكذلك **باب وناب** حيث تحذف الواو من البنية العميقة **بَوَب** والياء من البنية العميقة **نَيَب** وينشأ من الفتحتين بعد حذفهما ألف). وكذلك لا تطبَّق قاعدة حذف شبه العلة إلا إذا كانت هي والعلتان المثلان في كلمة واحدة (قارن **أكل وشرب**، حيث لا تحذف الواو). أمّا لماذا نفترض أنّ البنيتين العميقتين لـ **باب وناب** هما **بَوَب ونَيَب** فلأنّ هذا وحده يفسّر الفرق بين مشتقاتهما مثل **أبواب وبوّاب**، **وأنياب ونيِّبَ**.

(2) إذا وقعت الكلمة التي تبدأ بصحيحين متواليين في بداية المنطوق. أمّا إذا وقعت الكلمة في درج الكلام فلا تضاف الكسرة إلا إذا وقع قبلها صحيح "ساكن". وجدير بالذكر أنّ معظم اللهجات المعاصرة تطبِّق القاعدة العامة، فتضيف كسرة، لا فتحة، قبل لام التعريف (إلبنت).

(3) لا تطبَّق هذه القاعدة إلا على الفعل ومشتقاته، كما يلاحظ من كلمات مثل **عَدَد ومَلَل** الخ (قارن: **عَدَّ ومَلَّ وعادّ ومالّ** الخ).

ويُلاحظ من هذه القاعدة أن العلّة القصيرة بين الصحيحين المثلين لا تُحذف إلا إذا كان الأول منهما مسبوقاً بعلة والثاني متلواً بعلّة، أي إذا كان الحذف لا يؤدي إلى توالي ثلاثة صحاح. فإذا كان الصحيح الأول من الصحيحين المثلين مسبوقاً بصحيح فإن التخلص من العلة القصيرة يتم بالقلب المكاني بينها وبين الصحيح السابق لها ("نقل حركة حرف إلى الحرف السابق" حسب تعبير القدماء)، كما في **يحلّ** (وأصلها **يَحْلِل**) **واستعَدّ** (وأصلها **استعْدَد**):

ي ـَ ح ل ـِ ل ـُ ← ي ـَ ح ـِ ل ل ـُ

س ت ـَ ع د ـَ د ـَ ← س ت ـَ ع ـَ د د ـَ

أمّا إذا كان الصحيح الثاني من الصحيحين المثلين متلواً بصحيح فإن كلاً من الحذف والقلب المكاني بين العلّة والصحيح السابق لها يؤدي إلى توالي ثلاثة صحاح (التقاء ساكنين)، ولذا فالكلمة في مثل هذه الحالة تبقى على حالها:

حَلَلْتُ : ح ـَ ل ـَ ل ت ـُ

اسْتَعْدَدْنَ: س ت ـَ ع د ـَ د ن ـَ

وقد سمّى بعض اللغويين مجموعة القواعد التي تشترك في تحقيق هدف واحد مثل جعل الصحيحين المثلين متواليين أو الحيلولة دون توالي ثلاثة صحاح "مؤامرة" conspiracy. انظر: Kiparsky (1976) ص 175-176.

وجدير بالذكر أنّ "المؤامرة" لجعل الصحيحين المثلين متواليين في العربية ليست كاملة. فليس هناك قاعدة قلب مكاني بين العلّة والصحيح الثاني من الصحيحين المثلين، وإن كان ذلك ورد في بعض اللهجات القديمة، فقد جاء في **الحجّة في علل القراءات السبع** لأبي علي الفارسي: "فأمّا قول بعضهم **ردُّتُ وردُّنا**، يريدون **رَدَدْتُ ورَدَدْنا**، فمن النادر ... " (1/ 74).

(4)انظر فصل " القلب المكاني ووزن افتعل" في **دراسات في علم أصوات العربية**، ج 1.

(5)انظر Hooper (1976) ص 59 وما بعدها. وجدير بالذكر أنّ أصحاب الفونوجيا الطبيعية يدعون إلى عدم وضع قيود خارجية على ترتيب القواعد.

(6)انظر أيضاً Vago (1977) حيث يذكر أمثلة عدة من اللغة المنغارية ليس لها حلّ سوى بالترتيب المفروض على القواعد خارجياً.

(7) انظر أيضاً فصل "الصحيح المشدّد صحيح واحد طويل أم صحيحان متواليان؟" في **دراسات في علم أصوات العربية**، ج 1.

(8) انظر: Kenstowicz and Kisseberth، (1977) ص 202-229.

(9) المرجع السابق ص 225-229

(10) عندما نلفظ **لنْ** و **إنْ** وحدهما فإن الفتحة في الكلمة الأولى والكسرة في الثانية تكونان علّتين أنفتين، لأننا نتهيأ للفظ النون قبل نطق هاتين العلّتين فنفتح المدخل الذي يؤدي إلى الأنف في مؤخر الفم فيتسرّب منه جزء من الهواء عند نطق العلّتين. ولكن في عبارة **ألّمْ (أنْ لم)** أو **مِرّبّكَ (مِنْ ربِّك)** فإننا نتهيأ لنطق لام أو راء (بدلاً من النون)، فلا نفتح المدخل المؤدّي إلى الأنف فتنطق العلّتان علّتين فمويتين.

(11) يحدث" الإدغام بغنّة" عندما تتحول النون إلى ياء أو واو أو ميم (أو تقع قبل نون أخرى) كما في: **مَن يعمل ومِنْ ولّي ومنْ ماء**. وتحوُّل العلّة إلى علّة أنفية قبل الياء أو الواو لا يحدث تلقائياً كما هو الحال قبل الميم أو النون، ولكنه يحتاج إلى مجهود خاص لأنّ الناطق يتعمّد فتح المدخل إلى الأنف رغم عدم توقُّع نطق صوت أنفي بعد العلّة. ومن هنا فإنّ الإدغام بغنّة (مع الياء أو الواو) لا يحدث في الكلام العادي.

(12) انظر "القلب المكاني ووزن افتعل" في **دراسات في علم أصوات العربية**،ج 1.

(13) هناك حالات قليلة لا تُحذف فيها الواو، مثل **حَوَل** (قارن: **حال**، مفرد **أحوال**، وأصلها **حَوَل**، حيث تحذف الواو). انظر الحاشية الأولى.

(14) انظر Kenstowicz and Kisseberth (1977) ص 168-176.

(15) انظر Kiparsky and Menn (1977) ص 73.

(16) انظر Kenstowicz and Kisseberth (1977) ص 164.

(17) انظر Donegan and Stampe (1979) ص 153-156.

(18) إن مماثلة النون للراء أو اللام لها مبرّر نطقي، فالراء واللام صوتان أسنانيان كالنون، وتحول النون إلى راء أو لام، حين تقع قبل راء أو لام شائع في اللغات. ففي الإنجليزية، مثلاً، تجد كلمات مثل irregular (in + regular) و illegal (in + legal). وفي اللهجات العربية تجد كلمات مثل **بِلاّحظ** (بِ + نلاحظ) و**بِرّوح** (بِ + نروح). وتجد أنّ عبارة مثل منْ راسك تلفظ مِرّاسك، ومن لّهفته تلفظ مِلّهفته الخ (قارن: **بِنْيَمّم** (بـ + نيمّم) و**بِنْوفّر** (بـ + نوفّر) ومنْ يومك ومنْ وقتك الخ حيث لا تتحول النون إلى ياء أو واو. ويلاحظ كذلك أنّ أداة التعريف تتحول إلى راء أو نون (الرئيس، النور) ولكنها لا تتحول إلى ياء أو واو (اليوم، الوقت).

(19) انظر فصل قواعد النبر في **دراسات في علم أصوات العربية**،ج1.

(20) لم أستعمل علامة النبر المعروفة فوق العلل (الحركات) لأنها تشبه الفتحة ويصعب وضعها فوق رموز العلل العربية.

(21) الكسرة تتحول إلى ضمة مماثلة لضمة سابقة في مثل **جُرُحكم**. وقاعدة إضافة العلّة القصيرة لا تُطبّق إذا كان الصحيحان الأول والثاني من الصحاح الثلاثة المتوالية مثلين، كما في **كلّهم** و**سنّكم** الخ.

(22) انظر: Kenstowicz and Kisseberth (1977) ص11.

(23) قارن: مُتَدَثّر ← مُتْدَثّر ← مُدّثّر الخ.

(24) قارن: بِنْروح ← بِرّوح (حيث العلّة غير أنفية) مع بِـدْنا ← بِنّا (حيث العلّة أنفية). وقارن أيضاً: يَطلب (حيث تصبح العلّة مُطْبَقة). أمّا "الإدغام بغنّة"، حيث تسبق مماثلة العلّة للصحيح مماثلة الصحيح لشبه العلّة (الياء أو الواو) فلا يقع في اللغة العادية. وجدير بالذكر أنّ "الإدغام بغنّة" في الأمثلة التي تتحول فيها النون إلى ميم لا يتناقض مع ملاحظتي أن مماثلة الصحيح للصحيح تسبق مماثلة العلّة للصحيح (لأنّ الميم – كالنون – صوت أنفي). ولهذا أستطيع أن أقول إنّ النون تحوّلت إلى ميم أولاً ثم تحولت العلّة السابقة إلى علّة أنفية مماثلة للميم).

الفصل الثامن

أحكام النون الساكنة في كتب أحكام التجويد

دراسة نقدية

الفصل الثامن

أحكام النون الساكنة في كتب أحكام التجويد

دراسة نقدية

تمهيد:

اطّلعت على سبعة عشر كتابا من كتب أحكام التجويد لأرى ما ورد فيها عن أحكام النون الساكنة والتنوين، فهالني ما في تلك الكتب من أخطاء وعدم دقة وعبارات غير علمية. وتبيّن لي أنّ ليس من مؤلفي هذه الكتب من هو مختصّ في الدراسات الصوتية، وكأنّ أحكام التجويد لا علاقة لها بعلم الأصوات. وفيما يلي أمثلة من العبارات التي لا تمتّ بصلة إلى الدراسات الصوتية مما يتكرّر في بعض هذه الكتب:

الغنّة:

" صوت شبيه بصوت الغزالة إذا ضاع ولدها. " (**حقّ التلاوة**، ص61).

" صوت لذيذ..... " (**فن التجويد**، ص60، **والبرهان في تجويد القرآن** ص23، و**ملخّص أحكام التجويد**، ص30).

الصفير:

" صوت زائد يحجب حروفه [كذا!] ... قال العلماء [نفعنا الله بعلمهم!] الصاد يشبه صوت الإوز والسين يشبه صوت الجراد والزاي يشبه صوت النمل . " (**قواعد التلاوة**، ص29).

التفخيم:

" سِمَن يدخل على صوت الحرف حتى يمتلئ الفم بصداه فيصبح سمينا مفخما ... والترقيق نحول يدخل على صوت الحرف ... فيصبح رقيقا نحيلا. " (**تجويد القرآن الكريم**، ص56).

اللين:

" إخراج الحرف في لين وعدم كلفة على اللسان. " (**قواعد التلاوة**، ص32).

وتكثر في كتب أحكام التجويد الأخطاء العلمية مثل:

الغنّة:

" صوت ... شديد". (**حق التلاوة**، ص61)، فليست الغنة – كما سنرى – صوتا صحيحا consonant لكي تكون صوتا شديدا.

يرملون:

مخارج أصواتها " في مقدّم الحلق". (**التجويد وعلوم القرآن**، ص139). والحقيقة أنّ كلمة " يرملون" ، كما يعرف كلّ من له علاقة بعلم اللغة، لا تحتوي على أي صوت حلقي.

وسأتناول في هذا الفصل أحكام النون الساكنة، وهي تشمل التنوين (لأنه ليس سوى نون ساكنة مسبوقة بفتحة أو ضمة أو كسرة)، بشيء من التفصيل لتوضيح المصطلحات الشائعة في هذا الموضوع (الإظهار والإدغام والإخفاء والإقلاب والغنّة) مبيّنا الأخطاء وعدم الدقة وعدم الوضوح في وصفها في كتب أحكام التجويد، وخاصة الإخفاء والغنّة:

المماثلة وأحكام النون الساكنة:

يمكن فهم جميع أحكام النون الساكنة بسهولة إذا فُهِمَ نوع واحد من أنواع القواعد الصوتية وهو "المماثلة" assimilation ، فما المماثلة؟

المماثلة هي تغيّر في سمة مميِّزة (المخرج أو إحدى الصفات) (انظر الفصل الثاني) أو أكثر من سمة في صوت ما بحيث يصبح الصوت المتغيّر مماثلا لصوت مجاور في السمة أو السمات المميِّزة التي أصابها التغيّر. فتغيّر النون الساكنة إلى ميم في كلمة "مِمَّا" (مِنْ ما) مماثلة، وتغيّرها إلى ميم في " مِمْ بَعْدِ" (مِنْ بَعْدِ) مماثلة، وتغيّر التاء الساكنة إلى دال في كلمة " مُدَّثِّر" (مُتْدثِّر) مماثلة، وتغيّرها إلى زاي في كلمة " مُزَّمِّل" (مُتْزَمِّل) مماثلة إلخ. فإذا أدّى التغيّر إلى أن يصبح الصوت الذي تغيّر مثل الصوت المجاور تماما سُمّيت المماثلة "مماثلة تامّة"، وإلاّ كانت "مماثلة جزئية". فتغيّر النون من صوت أسناني إلى صوت شفوي، أي إلى ميم، في "مِمّا" مماثلة تامّة. أمّا تغيّرها إلى ميم في " مِمْ بعد" فهو مماثلة جزئية، لأنّ النون أصبحت صوتا شفويا مثل الباء ولكنها لم تصبح باء.

والمماثلة في المثالين السابقين، وكذلك تحوّل التاء من صوت غير مجهور (مهموس) إلى صوت مجهور في كلمة "مُدَّثِّر" (مُتْدَثِّر)، مماثلة في سمة واحدة، ولكنّ المماثلة قد تكون في سمتين أو أكثر، ففي كلمة " مُزَّمِّل" (مُتْزَمِّل) تغيّرت في التاء ثلاث سمات حين أصبحت زايا، هي الجهر والصفير والاستمرار، فقد تحوّلت من

صوت غير مجهور غير صفيري غير مستمرّ (وقفي أو انفجاري أو شديد حسب بعض المصطلحات المستعملة في كتب علم اللغة) إلى صوت مجهور صفيري مستمرّ.[1]

إنّ الإدغام والإخفاء والإقلاب والغنّة كلّها أنواع مختلفة من المماثلة. أمّا الإظهار – كما يدلّ المصطلح – فهو نطق النون كما هي دون إجراء أيّ تغيير في سماتها، وبالتالي لا ينتج من مماثلة.

وفيما يلي مناقشة تفصيلية لأحكام النون الساكنة في ضوء قواعد المماثلة:

الإظهار:

يُفْهَم من كتب أحكام التجويد أنّ الإظهار هو نطق النون الساكنة (وتشمل التنوين) دون أي تغيير في أيّ من سماتها. فإظهار النون الساكنة إذاً موجود في كلّ حالة يبقى فيها مخرجها أسنانيا ولا تتغيّر أيّ صفة من صفاتها. وقد حدّدت كتب أحكام التجويد مواقع الإظهار بورود النون ساكنة قبل الأصوات الحلقية (الهمزة والهاء والعين والحاء) وكذلك الغين والخاء باعتبارهما (في نظر مؤلفي كتب أحكام التجويد) من أصوات الحلق أيضا، رغم أنهما ليسا صوتين حلقيين في عربيتنا المعاصرة، بل هما صوتان طَبَقِيّان. وهناك إجماع على إظهار النون الساكنة قبل الأصوات الأربعة الأولى، كما في أنْعَمْتَ و ينْأَوْنَ و مِنْ حَليمٍ و مِنْ هادٍ، ولكن اختُلِف في لفظ النون الساكنة قبل الغين والخاء، فقد جاء في الإتقان في علوم القرآن للسيوطي (ص96): "وبعضهم يُخفي عند الخاء والغين". وجاء في **النشر في القراءات العشر** لابن الجزري ج2 (ص22) :"... والحرفان الآخران اختُلِف فيهما، وهما الغين والخاء". وهذا الاختلاف ليس غريبا، فالغين والخاء – كما ينطقان في عصرنا الحاضر – ليسا صوتين حلقيين، بل من أصوات الطّبَق velum (أقصى الحنك، ويسمّى أيضا الحنك اللين)، كما أشرت، ولهذا فإنهما لا يختلفان عن الكاف، وما جاء في **الإتقان** و**النشر** يدلّ على أنهما لم يكونا من أصوات الحلق في

اللهجات العربية القديمة أيضا. ولهذا فإنّ حكم النون الساكنة قبلهما (في اللفظ الطبيعي الخالي من التكلّف)هو الإخفاء، كما سنرى، لأنهما لا تختلفان عن الكاف من حيث المخرج. غير أنّ من الممكن إظهار النون الساكنة قبل الغين والخاء (أو أي صوت آخر) بالتوقّف قليلا قبل نطق النون الساكنة، وهذا غير مقبول لأنه ليس لفظا طبيعيا.

ولكن هل يقتصر إظهار النون الساكنة على وقوعها قبل الأصوات الحلقية؟ إنّ الإظهار في الواقع يشمل علاوة على الأصوات الحلقية الأربعة عدة أصوات أسنانية اعتبرتها كتب التجويد من أصوات الإدغام أو الإخفاء. فالنون تظهر، أي لا يتغيّر مخرجها أو أي من صفاتها، إذا وقعت قبل نون أخرى أو قبل الزاي أو الدال أو الضاد أو التاء أو الطاء أو السين أو الصاد. أما قبل الثاء والذال والظاء فإنّ مخرج النون يتغيّر من الأسنان إلى بين – الأسنان (بين الأسنان والأسنان يعتبران أحياناً مخرجاً واحداً).

الإدغام:

الإدغام حسب كتب التجويد هو "اللفظ بحرفين حرفاً كالثاني مُشدّداً (**الإتقان**، ص 94، **والنشر**، ج2، ص 274). ولكي يكون هناك إدغام لا بدّ من أن يكون "الحرف" الأول ساكناً ومن أمثلته:

مِنْ ماءٍ ---> مِمَّاءٍ (مِمْ ماءٍ)

مِنْ رَبِّكَ ---> مِرَّبِّكَ (مِرْ رَبِّك)

مُخْلِصًا لَهُ ---> مُخْلِصَلَّه (مُخْلِصَلْ لَهُ)

إنْ نَشَأْ ---> إنَّشَأْ (إنْ نَشَأْ)

طَلْعٌ نَضيد ---> طَلْعُنَّضيد (طَلْعُنْ نَضيد)

دار جرير للنشر والتوزيع

ولتوضيح مفهوم الإدغام سأكتب الأمثلة السابقة كتابة صوتية:

م ـِ ن م ـَـَ ء ـِ ن ← م ـِ م م ـَـَ ء ـِ ن

م ـِ ن ر ـَ ب ب ـِ ك ـَ ← م ـِ ر ر ـَ ب ب ـِ ك ـَ

م ـُ خ ل ـِ ص ـَ ن ل ـَ هـ ـُ ← م ـُ خ ل ـِ ص ـَ ل ل ـَ هـ ـُ

ء ـِ ن ن ـَ ش ـَ ء ← ء ـِ ن ن ـَ ش ـَ ء

ط ـَ ل ع ـُ ن ن ـَ ض ـِ ي د ← ط ـَ ل ع ـُ ن ن ـَ ض ـِـِ د

ففي المثال الأول تحوّلت النون إلى ميم مماثلة للميم التالية، وفي المثال الثاني تحوّلت النون إلى راء مماثلة للراء، وفي الثالث تحوّلت النون إلى لام مماثلة للاّم. أمّا في المثالين الرابع والخامس فبقيت النون نوناً. ويتضح من هذه الأمثلة أن الإدغام حسب كتب التجويد هو توالي صحيحين مِثْلين دون وجود علّة بينهما سواء أتغيّر الصحيح الأول فأصبح مثل الثاني أم كانا مِثْلين أصلاً. غير أن هناك فرقاً بين الحالتين، ففي الحالة الثانية لم يحدث أي تغيّر في الصوت الأول، وهذا "إظهار". وإذا قبلنا تعريف القدماء للإدغام الذي يعني توالي صحيحين مِثْلين بصرف النظر عن وجود تغيّر، فإن من الممكن أن يكون هناك إظهار وإدغام في نفس الوقت، كما في المثالين الأخيرين: **إنْ نَشأ وطلعٌ نَضيد**. ومن هنا فإن مصطلح "الإدغام" ليس موفّقاً لأنه يختلط بالإظهار (وبالإخفاء كما سنرى) من جهة، ولا يميّز بين الحالات التي يحدث فيها تغيّر في الصوت الأول والحالات التي لا يحدث فيها تغيّر من جهة أخرى. ومما يزيد من عدم صلاحية مصطلح "الإدغام" أنه لا يختلف من الناحية اللفظية عن "التشديد". فليس هناك فرق من الناحية اللفظية بين النونين المتواليتين في إنَّ (ء ـِ ن ن ـَ) والنونين المتواليتين في إنْ نَشأ (ء ـِ ن ن ـَ ش ـَ ء).

وحين نقارن الكتابة العادية بالكتابة الصوتية التي تمثل اللفظ (واللفظ هو الأصل) نلاحظ أن مصطلح "الإدغام"، وهو إدخال الشيء في الشيء، يصلح للكتابة العادية ولكنه لا يصلح للكتابة الصوتية أو اللفظ. في **إنَّنا** هناك إدغام في الكتابة لأن النونين جمعتا في نون واحدة كتابة. أمّا في اللفظ فليس هناك إدغام، أي إدخال نون في نون أخرى، وإنما هناك نونان متواليتان.[2] فكما نلفظ نوناً ثم تاء في أنتَ، مثلاً، فكذلك نلفظ نوناً ثم نوناً في أنَّ، وهو أمر تعكسه الكتابة الصوتية بشكل صحيح:

أنتَ: ء ـَ ن ت ـَ

أنَّ: ء ـَ ن ن ـَ

ولهذا فإنّ من الخطأ أن يقال: " والمفروض في الإدغام أن يُمزج الحرف الأول في الثاني حتى تذهب ذات الحرف الأول بالكلية" (**قواعد التجويد**، ص 71) فليس هناك مزج في اللفظ، وذات الصوت التالي لا تذهب. (انظر فصل: "الصحيح المشدَّد: صحيح واحد " طويل" أم صحيحان " قصيران" ؟ **دراسات في علم أصوات العربية ج1**).

الغنّة:

يكثر ورود مصطلح " الغُنَّة" في أحكام التجويد، فالإظهار بلا غُنَّة، والإدغام بغُنَّة وبلا غُنَّة، والإخفاء بغُنَّة إلخ . فما الغُنَّة؟

ليس هناك مؤلّف واحد من مؤلفي كتب أحكام التجويد التي اطّلعت عليها حدّد الغُنَّة تحديداً صحيحاً. فمنهم من قال إنها: " نون ساكنة خفيفة" (**الرعاية**، ص 240) ومنهم من قال إنها: " صوت زائد جميل يصدر من الأنف وهو صفة من النون" (**قصيدتان في تجويد القرآن**، ص 72) أو " صوت لذيذ مركّب في جسم النون والميم" (**ملخص أحكام التجويد** ص 30، **والبرهان في تجويد القرآن**،

ص 23) أو "صوت لذيذ يشبه صوت الغزالة حين ضياع ولدها" (**فن التجويد**، ص 60). فما هذا الصوت " الزائد" " الجميل" " اللذيذ" ؟

في الحديث عن السمات المميِّزة للعلل (الحركات) في الفصل الثاني ذكرتُ أن العلل تصبح أنفية بجوار الأصوات الصحيحة الأنفية. وهذا هو ما عناه القدماء بالغُنَّة. فالغُنَّة ليست سوى علّة (حركة) أنفية: فتحة أنفية أو ضمّة أنفية أو كسرة أنفية. وحين يقال في أحكام التجويد إنّ إدغام النون في الياء أو الواو هو إدغام بغُنَّة فإن هذا يعني انّ العلّة (الحركة) السابقة لهذه النون تخرج من الأنف، أي أنها تتحوّل من علّة فموية إلى علّة أنفية.

وفيما يلي بعض الأمثلة على تطبيق قاعدة تحويل العلة الفموية إلى علة أنفية، حيث ترمز النون الصغيرة قرب العلّة إلى أنها علّة أنفية:

أنَّ: ء ـَ ن ن ـَ ---> ء ـَ ن ن ـَ

مِمَّا: م ـِ ن م ـَ ـَ ---> م ـِ ن م م ـَ ـَ

مَنْ يَعملْ: م ـَ ن ي ـَ ---> م ـَ ي ي ـَ

وتتحدّث بعض كتب التجويد عن مراتب الغُنَّة:

"ومراتب الغُنَّة هي:

أ. في المشدّد أكمل منها في المدغم.

ب. في المدغم أكمل منها في المخفي.

ج. في الساكن المظهر أكمل منها في المتحرك"

(**تجويد القرآن الكريم**، ص 52).

ولكن بما أن الغُنَّة هي العلّة الأنفية فهي واحدة في جميع الحالات. وما يجعلها تبدو مختلفة هو طول العلّة. ويتّضح من كلّ ما سبق أنّ من الممكن أن يكون هناك غُنَّة مع الإظهار كما تكون مع غيره.

الإدغام بغُنَّة والإدغام بلا غُنَّة

من التعريف السابق للغُنَّة نرى أن الإدغام بغُنَّة هو الإدغام المسبوق بعلّة (حركة) أنفية والإدغام بلا غُنّة هو الإدغام المسبوق بعلّة غير أنفية، أي بعلّة فموية، فإذا تحوّلت النون إلى ميم أو إلى واو أو ياء (إذا وقعت قبل ميم أو واو أو ياء)، أو إذا وقعت قبل نون أخرى فإنّ هذا يسمى إدغاماً بغُنّة لأنّ العلّة السابقة للنون يجب أن تخرج من الأنف. أما إذا تحوّلت النون إلى راء أو لام (إذا وقعت قبل راء أو لام) فإنّ العلّة السابقة للنون تخرج من الفم لا من الأنف، وإن كانت بعض كتب أحكام التجويد أشارت إلى أن الغُنَّة قد وردت أيضاً مع اللام والراء (النشر ج2، ص 24).

ومن الطبيعي أن يكون هناك علّة أنفية قبل النون أو الميم، فالنون والميم صوتان أنفيان، ولهذا فإنّ تحوّل العلّة إلى علّة أنفية قبلهما مماثلة طبيعية تتمّ تلقائيًا. ولكن كيف نفسّر وجود علّة أنفية قبل الياء (بعد أن تحوّلت النون إلى ياء) أو قبل الواو (بعد أن تحوّلت النون إلى واو) ولم يبقَ في اللفظ نون تتحوّل العلّة إلى علّة أنفية مماثلة لها؟ والجواب أن هذا ممكن في اللغات، فتحوُّل العلّة إلى علّة أنفية يتمّ في هذه الحالة قبلِ تحوّل النون إلى صوت غير أنفي. أي أنّ الإدغام بغُنّة في مثل (مِنْ والٍ و مَنْ يَعمل) ينتج من تطبيق قاعدتين متواليتين (انظر "الترتيب المضادّ للمُمَهِّد" في الفصل السابق):

أولاً: تتحول العلّة السابقة للنون إلى علّة أنفية.

ثانياً: تتحول النون إلى صوت مماثل للصوت الذي يليها وتبقى العلّة الأنفية على حالها:

مِنْ والٍ:

1- م ـِـ ن و ـَـ ـَـ ل ـِـ ن <--- م ـِـ̃ ن و ـَـ ـَـ ل ـِـ ن

2- م ـِـ̃ ن و ـَـ ـَـ ل ـِـ ن <--- م ـِـ̃ و و ـَـ ـَـ ل ـِـ ن

مَنْ يَعْمَل:

1- م ـَ ن ي ـَ ع م ـَ ل ---> م ـَۨ ن ي ـَ ع م ـَ ل

2- م ـَۨ ن ي ـَ ع م ـَ ل ---> م ـَۨ ي ي ـَ ع م ـَ ل

ومن الممكن أن ينطبق هذا على تحوُّل النون إلى لام أو راء (أو أيّ صوت آخر) كما ينطبق على تحوّلها إلى واو أو ياء. ولهذا لا غرابة في أن يُقال إنّ الغُنّة قد وردت أيضاً مع اللام والراء.

وجديرٌ بالذكر أن العلل الأنفية في الفرنسية التي لا تقع قبل صحاح أنفية في اللفظ قد نتجت من تطبيق قاعدتين في ترتيب محدّد كالترتيب السابق: القاعدة الأولى، وهي لا تختلف عن القاعدة الأولى في الإدغام بغُنّة، حوّلت العلّة الفمويّة إلى علّة أنفية مماثلة للصحيح الأنفي الذي يليها. والقاعدة الثانية، حَذفت الصحيح الأنفي، دون أن تسلب العلّة السابقة سمة الأنفية التي اكتسبتها بالمماثلة. والفرق بين الإدغام بغُنّة ونشوء العلل الأنفية في الفرنسية هو أن الصحيح الأنفي في العربية لا يُحذف بل يتحوّل إلى مثل الصوت الذي يليه.

الإدغام الكامل والإدغام الناقص:

تعتبر بعض كتب أحكام التجويد الإدغام بلا غُنّة إدغاماً كاملاً والإدغام بغُنّة إدغاماً "ناقصاً" لوجود الغُنّة، كأنّ الغُنّة جزء من النون وكأنّ تحوُّل النون إلى مثل الصحيح الذي يليها في الإدغام بغُنّة هو تحوّل جميع أجزاء النون ما عدا الغُنّة، وهذا - كما أوضحت - غير صحيح. جاء في **النشر** ج2، ص 28: "قال الحافظ أبو عمرو: فمن أبقى غُنّة النون والتنوين مع الإدغام لم يكن ذلك إدغاماً صحيحاً في مذهبه لأن حقيقة باب الإدغام الصحيح أن لا يبقى فيه من المدغَم أثر ...". وردّدت بعض الكتب الحديثة مثل هذا فقيل عن الإدغام بلا غُنّة: "يُسمّى هذا

الإدغام إدغاماً كاملاً لأنه لم يُبقِ الحرف ولا صفته بخلاف الأول" (**قواعد التلاوة**، ص 70).

والواقع أن الغُنّة هي العلّة (الحركة) الأنفية السابقة للنون أو الميم، كما أشرتُ غير مرّة، وبالتالي فهي ليست "صوت المدغَم" ولا "صفته". وتحوّل النون إلى مثل الصوت الذي يليها هو مماثلة تامة سواء في الإدغام بغُنّة أو الإدغام بلا غُنّة. وتقسيم الإدغام إلى كامل وناقص هو نتيجة عدم فهم الغُنّة كما لاحظنا.

ومما يدلّ على أن مؤلّفي كتب أحكام التجويد لم يفهموا الغُنّة ما جاء في **النشر** ج2، ص25: "واختَلَف أيضاً رأيُهم في الغُنّة الظاهرة حالة إدغام النون الساكنة والتنوين في الميم: هل هي غُنّة النون المدغمة أو غُنّة الميم المقلوبة للإدغام؟" فمن الواضح من عرْضي السابق لمفهوم الغُنّة أن الغُنّة المصاحبة لإدغام النون في الميم، أي لتحوّل النون إلى ميم مماثلة للميم التالية لها، ليست غُنّة النون ولا غُنّة الميم، وإنما هي العلّة السابقة للنون، وقد تحوّلت إلى علّة أنفية مماثلة للنون دون أن تسلب النون صفتها الأنفية. وقد يتّضح كيف أن النون لم تتخلَّ عن سمة الأنفية إذا شرحت سبب التغيُّر الذي يحدث نتيجة المماثلة:

إن الأصوات من ناحية عملية لا تأخذ أي سمة مميِّزة من الصوت المجاور عند المماثلة. فعندما تتحوّل التاء، مثلاً، من صوت غير مجهور في مثل **مُتْدَثِّر** (مُدَّثِّر) إلى صوت مجهور مماثلة للدال التالية لها:

م ـُ ت دـَ ث ث ـِ ر ---< م ـُ د دـَ ث ث ـِ ر

فإن الجهر لم ينتقل إليها من الدال كما تنتقل العدوى! وإنما أصبحت مجهورة بسبب الطريقة التي ينفّذ بها المتكلّم ما خطّط لنطقه:

إنّ ما يحدث هو أن المتكلّم في تخطيطه لنطق كلمة **مُتْدَثِّر** يُهيِّئ نفسه لنطق الدال قبل الوقت المُحدّد لنطقها. وبما أن الدال صوت مجهور فإن هذا التهيُّؤ يشمل

بدء ذبذبة الوترين الصوتيين قبل نطق الدال بقليل، أي في أثناء نطق التاء السابقة لها، مما يؤدّي إلى تحوُّل التاء إلى صوت مجهور، أي إلى دال، لأنّ نطقها يكون مصحوباً بذبذبة الوترين الصوتيين. وكذلك في نطق كلمة مثل ذنْب: يتهيّأ المتكلّم لنطق الباء، وهي صوت شفوي، بإقامة الحاجز من الشفتين فيتمّ هذا خلال نطق النون السابقة للباء فتُنطق من مخرج الشفتين كالباء، وبالتالي تصبح ميماً، لأنّ الميم ليست سوى نون شفوية. ولكن ليس معنى هذا أن النون اكتسبت سمة الشفوية من الباء.

وكذلك في الغُنّة، يتهيّأ المتكلّم لنطق النون أو الميم، وهما صوتان أنفيان، فيؤدّي هذا التهيّؤ إلى فتح منفذ في مؤخّر الفم يؤدّي إلى الأنف قبل موعد فتحه بقليل، فتخرج العلّة السابقة للصحيح الأنفي من الأنف (لأنّ المنفذ المؤدّي إلى الأنف كان في تلك اللحظة مفتوحا) فتصبح علّة أنفية. ولكن ليس معنى هذا أنّ تسرّب الهواء من الأنف خلال نطق العلّة هو جزء من النون أو الميم التالية. فنطق هذين الصوتين يتمّ كما هو مخطّط له دون نقصان. وحين تتحوّل النون إلى صوت آخر بعد خروج العلّة من الأنف فإنها تتحوّل كاملة غير منقوصة.

الإقلاب:

الإقلاب حسب كتب أحكام التجويد هو قلب النون الساكنة (أو التنوين) ميماً قبل الباء. ومن أمثلته:

مِنْ بَعْدِ ← مِمْ بَعْدِ

سَمِيعٌ بَصِير ← سَمِيعُمْ بَصِير

فالإقلاب، إذاً هو مماثلة جزئية، إذ إن النون تتحوّل من صوت أسناني إلى صوت شفوي مماثلة للباء، مع بقاء صفاتها دون تغيُّر.

وجديرٌ بالذكر أنّ هذا هو ما يحدث بالضبط للنون إذا وقعت قبل الميم، لأنّ الميم – كالباء – صوت شفوي.

مِنْ ماءٍ ⟵ مِمْ ماءٍ

ولكنّ هذا لا يُسمّى في كتب أحكام التجويد إقلاباً وإنما يُسمّى إدغاماً. والحقيقة أنه (حسب مصطلحات علم التجويد) إقلاب وإدغام في الوقت ذاته، بل هو أيضاً إخفاء، كما سنرى.

الإخفاء:

يرى أحد كتب أحكام التجويد أنّ الإخفاء هو أن "تُخفي التنوين ثم تصل ما قبله بما بعده ... فلم تُحذف حركة التنوين كما في الإدغام وإنما أخفيناها ...". (**تجويد القرآن الكريم**، ص50–51). وهذا عجيب، إذ ليس للتنوين "حركة" لأنه نون ساكنة، كما لا يخفى على أحد. أمّا كيف يمكن إخفاء صوت ووصل ما قبله بما بعده دون حذف ذلك الصوت فأمر يصعب إدراكه.

والإخفاء، كما يصفه كتاب آخر هو "إذهاب ذات النون والتنوين من اللفظ وإبقاء صفتها التي هي الغنة فانتقل مخرجهما من اللسان إلى الخيشوم". (**قواعد التلاوة**، ص73). وسنرى أنّ "ذات" النون والتنوين لا تذهب وأنّ مخرجهما (حسب التعريف المتّفق عليه للمخرج) لا ينتقل إلى الخيشوم.

غير أنّ الوصف الشائع للإخفاء في كتب أحكام التجويد " معناه نطق النون الساكنة أو التنوين بحيث يكون وسطا بين الإدغام والإظهار ". (**تيسير التجويد**، ص49)، أو" نطق النون الساكنة بشكل متوسط بين الإظهار والإدغام". (**كيف تجوّد القرآن**، ص53 **والتجويد وعلوم القرآن**، ص 142) أو "النطق بحرف بصفة بين الإظهار والإدغام" (**ملخص أحكام التجويد**، ص 28). ولمّا كان الإظهار هو نطق النون الساكنة دون أيّ تغيير في صفاتها أو مخرجها وأنّ الإدغام هو تحويل النون إلى صوت مماثل للصوت الذي يليه، فأين الوسط بينهما؟! وكيف يكون "الإخفاء"، ومعناه اللغوي عكس معنى "الإظهار"، وسطا بين الإظهار وغيره؟!

إنّ أقوال المحدثين السابقة مقتبسة من أقوال القدماء فالإخفاء في كتابي **الإتقان والنشر** هو "حالة بين الإظهار والإدغام" (**الإتقان**، ص 96 **والنشر** ج2، ص 27) وهو تعريف غامض يفتقر إلى التحديد. فما حقيقة الإخفاء؟

الإخفاء هو مماثلة جزئية، وهو بالتحديد مماثلة النون للصوت التالي لها في المخرج، دون تغيّر في أيٍّ من صفاتها. فعندما يتهيأ المرء لنطق الصوت الذي يلي النون الساكنة (أو التنوين) فإنّ هذا التهيّؤ يتمّ قُبيل نطق تلك النون، فتخرج من مخرج الصوت التالي لها بدلاً من مخرجها الأسناني. ويحدث هذا عند نطق النون متلوّة بأيّ صوت آخر باستثناء الأصوات الحلقية (لبُعد مخرج الأصوات الحلقية عن مخرج النون كما لاحظ القدماء). حاوِلْ أن تلفظ الكلمات التالية لفظاً طبيعياً دون تكلّف ثم توقَّفْ فجأةً قبل لفظ الصوت الذي يلي النون تجدْ أنك تلفظ النون من مخرج ذلك الصوت:

أنْبَت، أنْفَع، أنْذَر، أنْشَأ، أنْخَل، الكَر، أنْقَى

أي من مخرج الباء (الشفتين) في **أنْبت**، ولهذا تتحوّل النون إلى ميم (والميم ليست سوى نون شفوية كما أشرت)، ومن مخرج الفاء في **أنْفع** (الشفة السفلى مع الأسنان العليا)، ومن مخرج الذال في **أنْذر** (بين الأسنان)، ومن مخرج الشين في **أنْشأ** (الغار، أي أدنى الحنك)، ومن مخرج الخاء والكاف في **أنْخل وأنْكر** (الطّبَق، أي أقصى الحنك) إلخ. وبديهي أنّ مخرج النون قبل الأصوات الأسنانية التي لا يختلف مخرجها عن مخرج النون يبقى كما هو أسنانياً.

ونستنتج من الأمثلة السابقة ومن أمثلة الإقلاب والإدغام أن هناك تداخلاً بين الإخفاء والإقلاب والإدغام. فتحوّل النون الساكنة إلى ميم قبل الباء في مثل **منْ بعد** هو إقلاب وإخفاء في الوقت نفسه. وتحوّل النون إلى ميم قبل الميم في مثل **منْ ماء** هو إقلاب وإدغام وإخفاء في الوقت نفسه، بل إن هناك تداخلاً بين الإخفاء والإظهار والإدغام حسب تعريف كتب أحكام التجويد للإدغام. فوقوع النون

دار جرير للنشر والتوزيع

الساكنة قبل نون أخرى هو إدغام (لأن النون تقع قبل نون أخرى) وإخفاء (لأنّ مخرج النونين واحد) وإظهار (لأن النون الساكنة لا يتغير مخرجها أو أي من صفاتها). ووقوع النون قبل بعض الأصوات الأسنانية كالتاء والدال والسين والزاي إلخ. هو إخفاء (لأن مخرج النون ومخرج هذه الأصوات واحد). وهو أيضاً إظهار – حسب التعريف الصحيح للإظهار – لأن النون تُنطق دون تغيير في مخرجها أو أيّ من صفاتها. غير أن كتب أحكام التجويد لا تعترف بهذا التداخل. فهي تعتبر تحوّل النون إلى صوت شفوي قبل الباء إقلاباً فحسب، وتحوّلها إلى صوت شفوي قبل الميم إدغاماً فحسب الخ. وسأعود إلى موضوع التداخل بين المصطلحات فيما بعد.

والإخفاء حسب قواعد التجويد يجب أن يكون مصحوباً بغُنّة، أي أن العلّة السابقة للنون الساكنة يجب أن تكون أنفية. وهذا طبيعيّ، فهو يتمّ تلقائيا لأنّ العلّة السابقة للنون تخرج من الأنف مماثلة للنون، ولو حاول أحد أن ينطق علّة غير أنفية سابقة للنون لما استطاع.

وليس الإخفاء – وهو مماثلة في المخرج – مقصوراً على اللغة العربية، فهو مماثلة طبيعية في اللغات. وجديرٌ بالذكر أن هذا النوع من المماثلة قد نشأ منه في الإنجليزية صوت أنفي مستقل هو النون الطّبقيّة (الأقصى حنكية)، ولها في الكتابة الصوتية رمز خاص سأستعيض عنه بحرف n تحته خطٌ /n̲/ . فقد سقط الصحيح الأخير (في اللفظ لا الكتابة) في بعض الكلمات مثل king وsing بعد أن أصبحت النون الأسنانية في آخر الكلمة نوناً طَبَقية، مماثلةً للصوت الطَّبَقيّ الذي يليها، وهو /g/. والاختلاف بين النون الأسنانية والنون الطّبقيّة هو ما يُميِّز الآن بين king وkin وبين sing وsin ، لأنّ /g/ في آخر king و sing لا تظهر في اللفظ كما أشرت قبل قليل. وقد نتجت النون الطّبقيّة من تطبيق قاعدتين في ترتيب محدّد:

أولاً: تتحَوّل النون الأسنانية إلى نون طبقية مماثلة للصحيح الطّبقي /g/ الذي يليها، وهو ما يُسمّى في أحكام التجويد "الإخفاء":

دار جرير للنشر والتوزيع

king ← king

ثانياً: يُحذف الصحيح الطّبقي /g/ في آخر الكلمة وتبقى النون طَبَقيّة:

kin ← king

أحكام الميم الساكنة

ما قلته عن الإظهار والإدغام والإخفاء في حديثي عن أحكام النون الساكنة ينطبق أيضاً على الميم الساكنة. فإظهار الميم (ويُسمّى إظهاراً شفوياً) هو عدم تغيُّرها في مخرجها أو أيّ من صفاتها. وهذا ينطبق في الواقع على وقوع الميم قبل جميع الأصوات. ولكن كتب أحكام التجويد لا تعتبر وقوع الميم قبل الباء أو قبل ميم أخرى إظهاراً رغم عدم تغيّرها في مخرجها أو أيّ من صفاتها، وإنما تعتبره "إخفاءً شفوياً" قبل الباء وإدغاماً قبل الميم رغم عدم وجود أي فرق في نطق الميم في الحالتين (قارن: جاءكمْ بَلْ وجاءكمْ مِنْ). والتداخل الذي ذُكِر في عرْض أحكام النون الساكنة بين الإظهار والإدغام والإخفاء موجود هنا أيضاً إذا قبلنا تعريف كتب أحكام التجويد للإخفاء والإدغام. فوقوع الميم قبل الباء هو إخفاء حسب كتب أحكام التجويد وهو أيضاً إظهار حسب التعريف الصحيح للإظهار. ووقوع الميم قبل الميم هو إدغام حسب كتب أحكام التجويد وهو أيضاً إخفاء (لأن مخرج الميم الساكنة والميم التي تليها واحد) وهو أخيراً إظهار لأنّ الميم تنطق دون تغيير في مخرجها أو أيّ من صفاتها.

كيف نتخلص من التداخل بين المصطلحات؟

لا مجال للتخلص من التداخل بين مصطلحات الإدغام والإخفاء والإظهار إلا إذا اشترطنا في تعريف الإخفاء والادغام وجود تغيُّر. فإذا تغيَّر مخرج الميم أو النون إلى مخرج آخر مماثلة للصوت الذي يليها دون أن تصبح كذلك الصوت تماماً

فهذا "إخفاء"، وإذا تغيّر مخرجها و / أو بعض صفاتها بحيث تصبح كالصوت الذي يليها تماماً فهذا "إدغام". وإذا لم يحدث أي تغيُّر في مخرجها أو أيٍّ من صفاتها فهذا "إظهار". وحسب هذه التعريفات نجد أن الميم ليس لها سوى حكم واحد هو الإظهار لأنها لا تتغير قبل أيّ صوت [9].

وإذا طبّقنا التعريف السابق الذي يشترط التغيّر على النون الساكنة فسنجد أنّ "الإقلاب" لا مكان له على الإطلاق. وسيكون تحوُّل النون إلى صوت شفوي، كتحوُّل النون إلى صوت طَبَقيٍّ قبل الكاف، "إخفاء". وستكون مماثلة النون مماثلة تامّة للميم واللام والراء والواو والياء "إدغاماً". أمّا عدم تغيُّر النون في جميع المواقع الأخرى، ومنها موقع النون الساكنة قبل نون أخرى، فهو " إظهار".

وإذا حرصنا على مصطلح " الإقلاب" فإن علينا استعماله في كل حالة تتحوّل فيها النون إلى صوت آخر. فكما أن تحوُّل النون إلى ميم قبل الباء "إقلاب" فإن تحوّلها إلى ميم قبل الميم هو أيضاً "إقلاب". وكذلك تحوّلها إلى لام أو راء أو ياء أو واو يجب أن يُسمّى "إقلاباً".

ولستُ بحاجة إلى القول إنّ تغيير المصطلحات ليس له تأثير على أحكام التجويد. فسواء أسمّينا تحوّل النون إلى ميم "إقلاباً" أم سمّيناه "إخفاءً" أم سمّيناه "مماثلةً" فإنه من الناحية التطبيقية واحدٌ لا يتغيّر.

الحواشي

1- جدير بالذكر أنّ المماثلة بين الأصوات الصحيحة في العربية مماثلة خلفية أو "رجوعية" (الصوت الأول من الصحيحين المتجاورين هو الذي يتغيّر مماثلة

دار جرير للنشر والتوزيع

للصوت الذي يليه). قارن بين كلمتي **مُدَّثِّر** (مُتْدَثِّر) و**عَبَتُّمْ** (عَبَدْتُم) تجد أنّ التاء تحوّلت إلى دال في المثال الأوّل وأنّ الدال تحوّلت إلى تاء في المثال الثاني:

م ـُ ت د ـَ ث ث ـِ ر ← م ـُ د د ـَ ث ث ـِ ر

ع ـَ ب ـَ د ت ـُ م ← ع ـَ ب ـَ ت ت ـُ م

وقد تبدو المماثلة في وزن **افتعل** ومشتقاته شاذّة عن هذه القاعدة ولكنها في الواقع ليست كذلك، لأن أصل **افتعل** هو **اتفعل**، ثم حدث قلب مكاني بين التاء وفاء الفعل. فأصل **يدّعي**، مثلاً، هو **يَتْدعي** ولهذا تغيّر الصحيح الأول مماثلة للثاني. ولو كان الأصل **يدْتعي** لتحوّلت الدال إلى تاء وأصبح الفعل ***يتّعي**. وكذلك أصل **يزدهر**: **يتزهر** ثم أصبح بالمماثلة **يدزهر** ثم بالقلب المكاني **يزدهر** (انظر الفصل الثالث).

1- انظر في تبرير اعتبار الصحيح المُشدّد صحيحين متواليين: **دراسات في علم أصوات العربية**، ج1 ، الفصل الثاني.

المراجع

المراجع العربية :

1. ابن الانباري، أبو البركات عبد الرحمن. **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، المكتبة التجارية بمصر، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1961 .

2. ابن جني، أبو الفتح عثمان. **سر صناعة الإعراب، ج1**، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، البابي الحلبي، القاهرة، 1954.

3. ابن جني، أبو الفتح عثمان. **المنصف لكتاب التصريف**، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، البابي الحلبي، القاهرة، 1954.

4. ابن عصفور، علي بن مؤمن. **المقرّب**، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مكتبة العاني، بغداد، 1971.

5. ابن منظور، جمال الدين محمد. **لسان العرب**، دار صادر ودار بيروت، 1955.

6. ابن يعيش، موفّق الدين. **شرح الملوكي في التصريف**، تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، 1973.

7. أنيس، إبراهيم. **الأصوات اللغوية**، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1961.

8. أنيس، إبراهيم. **من أسرار اللغة**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1961.

9. أيوب، عبد الرحمن. **محاضرات في اللغة**، مطبعة المعارف، بغداد، 1966.

10. بشر، كمال. **دراسات في علم اللغة**، القسم الأول، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1969.

11. حسّان، تمّام. **اللغة العربية معناها ومبناها**، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، 1973.

12. الراجحي، عبده. **التطبيق الصرفي**، دار النهضة العربية، بيروت، 1979.

13. الزجّاجي، أبو القاسم عبد الرحمن. **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق مازن المبارك، مكتبة دار العروبة، القاهرة، 1959.

14. السامرائي، إبراهيم. **التطور اللغوي التاريخي**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1966.

15. السغروشني، إدريس. " عين الجيم" ، **تكامل المعرفة**، 9، الرباط، 1984.

16. سلوم، داود. " الألفاظ المستعارة من اللغة العربية في اللغة السواحيلية" ، **مجلة كلية الآداب**، العدد التاسع عشر، جامعة بغداد، 1976.

17. سيبويه، أبو بشر عمرو. **كتاب سيبويه**، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، القاهرة، 1316هـ.

18. السيد، أمين علي. **في علم الصرف**، دار المعارف بمصر، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1976.

19. عبده، داود. **أبحاث في اللغة العربية**، مكتبة لبنان، بيروت، 1973.

20. عبده، داود. دراسات **في علم أصوات العربية ج1**، دار جرير للنشر، عمان، 2010.

21. عبده، داود. **أبحاث في الكلمة والجملة**، دار الكرمل، عمان، 2008.

22. عمر، أحمد مختار، ومكرم، عبد العال سالم. **معجم القراءات القرآنية**، ج1، مطبوعات جامعة الكويت، 1982.

23. الفارسي، أبو علي الحسن. **الحجّة في علل القراءات السبع**، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة (دون تاريخ).

24. فريحة، أنيس. "منهجان لدراسة اللغة: الفلسفي التاريخي والوصفي التقريري"، **الأبحاث**، ج2، السنة 14، بيروت، 1961.

25. اليسوعي، رفائيل نخلة. **غرائب اللغة العربية**، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1960.

كتب أحكام التجويد (مراجع الفصل الثامن):

1. ابن الجزري، الحافظ أبو الخير محمد. **النشر في القراءات العشر**، المكتبة التجارية، القاهرة (دون تاريخ).
2. إسماعيل، شعبان محمد. **ملخص أحكام التجويد**، دار المرّيخ للنشر، الرياض، 1979م.
3. دعّاس، عزة عبيد. **فن التجويد**، مكتبة الحرمين، الرياض، 1982م.
4. الدوري، قحطان وفرج الوليد. **قواعد التلاوة**، جامعة بغداد، 1980م.
5. سعيد، عامر. **تجويد القرآن الكريم**، مكتبة الفلاح، الكويت، 1982م.
6. سعيد، عبد الوارث. **تيسير التجويد**، دار البحوث العلمية، الكويت، 1981م.
7. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. **الإتقان في علوم القرآن**، المكتبة الثقافية، بيروت، 1973م.
8. صقر، عبد البديع. **التجويد وعلوم القرآن**، الطبعة السابعة، المكتب الإسلامي، بيروت، 1984م.
9. عثمان، حسني شيخ. **حق التلاوة**، دار العدوي، عمّان، ومكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، الطبعة الثالثة، 1401هـ.
10. عثمان، عامر. **كيف يُتلقّى القرآن**، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ومكتبة دار التراث، المدينة المنورة، 1985م.

11- فروخي، أحمد. **التجويد الواضح**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972م.

12- القارئ، أبو عاصم عبد العزيز. **قصيدتان في تجويد القرآن لأبي مزاحم** الخاقاني ولعلم الدين السخاوي، دار مصر للطباعة، 1402هـ.

13- القارئ، أبو عاصم عبد العزيز. **قواعد التجويد**، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الخامسة، 1404هـ.

14- قمحاوي، محمد الصادق. **البرهان في تجويد القرآن**، عالم الكتب، بيروت، 1985م.

15- القيسي، أبو محمد مكي. **الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة**، تحقيق أحمد حسن فرحات، دار عمّار، عمّان، 1984م.

16- محيسن، محمد سالم. **الرائد في تجويد القرآن**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1984م.

17- الهلاوي، محمد عبد العزيز. **كيف تجوّد القرآن وترتله ترتيلا**، مكتبة القرآن، القاهرة، 1984م.

المراجع الأجنبية:

1. Abdo, D. (1969). **On Stress and Arabic Phonology**, Khayats, Beirut.
2. Abdul – Karim, K. (1980). **Aspects of the Phonology of Lebanese Arabic**, Ph.D. dissertation, University of Illinois, Urbana.
3. Abu Salim, I. (1982). **A Reanalysis of Some Aspects of Arabic Phonology**, Ph.D. dissertation, University of Illinois, Urbana.
4. Brame, M. (1974). "The Cycle in Phonology: Stress in Palestinian, Maltese, and Spanish", **Linguistic Inquiry**, 5: 39-60.
5. Danegan, P. and D. Stampe, "The study of Natural Phonology". In D.Dinnsen (Ed.), **Current Approaches to Phonological Theory**, Bloomington, 1979.
6. Ferguson, C. (1954). Review of J. Cantineau and Y. Helbaoui, Manuel Elémentaire d'arabe oriental (Parler de Damas), **Language** 30.
7. Ghazeli, S. (1983). "Régles Phonologiques et Dialects Arabes", **La Linguistique appliqué à la langue arabe**. Série Linguistique 5, Tunis.
8. Hooper, J. **An Introduction to Natural Generative Phonology**, Academic Press, N. Y., 1976.
9. Kenstowicz, M. and C. Kisseberth (1977). **Topics in Phonological Theory**, N. Y.
10. Kenstowicz, M. and K. Abdul – Karim (1980). "Cyclic Stress in Levantine Arabic", **Studies in the Linguistic Sciences**, 10.2.

11. Kiparsky, P. "Abstractness, Opacity, and Global Rules". In A. Koutsoudas (Ed.), **The Applications and Ordering of Grammatical Rules**, Mouton, The Hague, 1976.

12. Kiparsky. P. and L. Menn, "On the Acquisition of Phonology", in J. Macnamara, **Language Learning and Thought**, Academic Press, N. Y., 1977.

13. Moscati, Sabatino. **An Introduction to the Comparative Grammar of the Semitic Languages,** Weisbaden, 1964.

14. Vago, R. "In Support of Extrinsic Ordering", **Journal of Linguistics**, No. 13, 1977.

15. Welden, A. "Stress in Cairo Arabic". **Studies in the Linguistic Sciences**, 10.2.

كتب للمؤلف

1. **أبحاث في اللغة العربية**، مكتبة لبنان، بيروت، 1973.
2. **المفردات الشائعة في اللغة العربية**، جامعة الرياض، 1979.
3. **دراسات في علم أصوات العربية ج1**، دار جرير للنشر، عمّان، 2010.
4. **دراسات في علم أصوات العربية ج2**، دار جرير للنشر، عمّان، 2010.
5. **دراسات في علم اللغة النفسي**، جامعة الكويت، 1984.
6. **نحو تعليم اللغة العربية وظيفيا**، دار الكرمل، عمان، 1990.
7. **دراسة في بعض أحكام التجويد**، لندن، 1990.
8. **من قضايا اللغة العربية**، دار الكرمل، عمان، 2005.
9. **أبحاث في الكلمة والجملة**، دار الكرمل، عمان، 2008.
10. **اللغة العربية بين الإنسان والآلة:** في الترجمة الآلية وتدقيق الإملاء آليا، دار جرير للنشر، عمّان، 2010.

بالاشتراك مع سلوى حلو:

1- **في لغة الطفل ج1: المفردات**، دار الكرمل، عمان، 1991.

2- **في لغة الطفل ج2: الجملة**، دار الكرمل، عمان، 1991.

3- **مصطلحات الحاسب الآلي**: دراسة وقائمة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر وجامعة آل البيت، الأردن، 1995.

4- **العربية الوظيفية**: التراكيب الأساسية (كتاب لتعليم العربية للناطقين بغيرها)، جامعة آل البيت، 1997.